وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

المذكرة موسومة بـ :

أثر جائحة كورونا على الإستقرار المالي للبنوك المقاس بنموذج Z-score

دراسة حالة: بنك الخليج الجزائر

إعداد :

- خلف الله زاهد
- فرحاتي العربي

إشراف الأستاذة:

- د. زحاف صونيا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
جابو سليم	استاذ محاضر -أ-	رئيســــــــا
زحاف صونيا	استاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
قتال عبد العزيز	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021- 2022

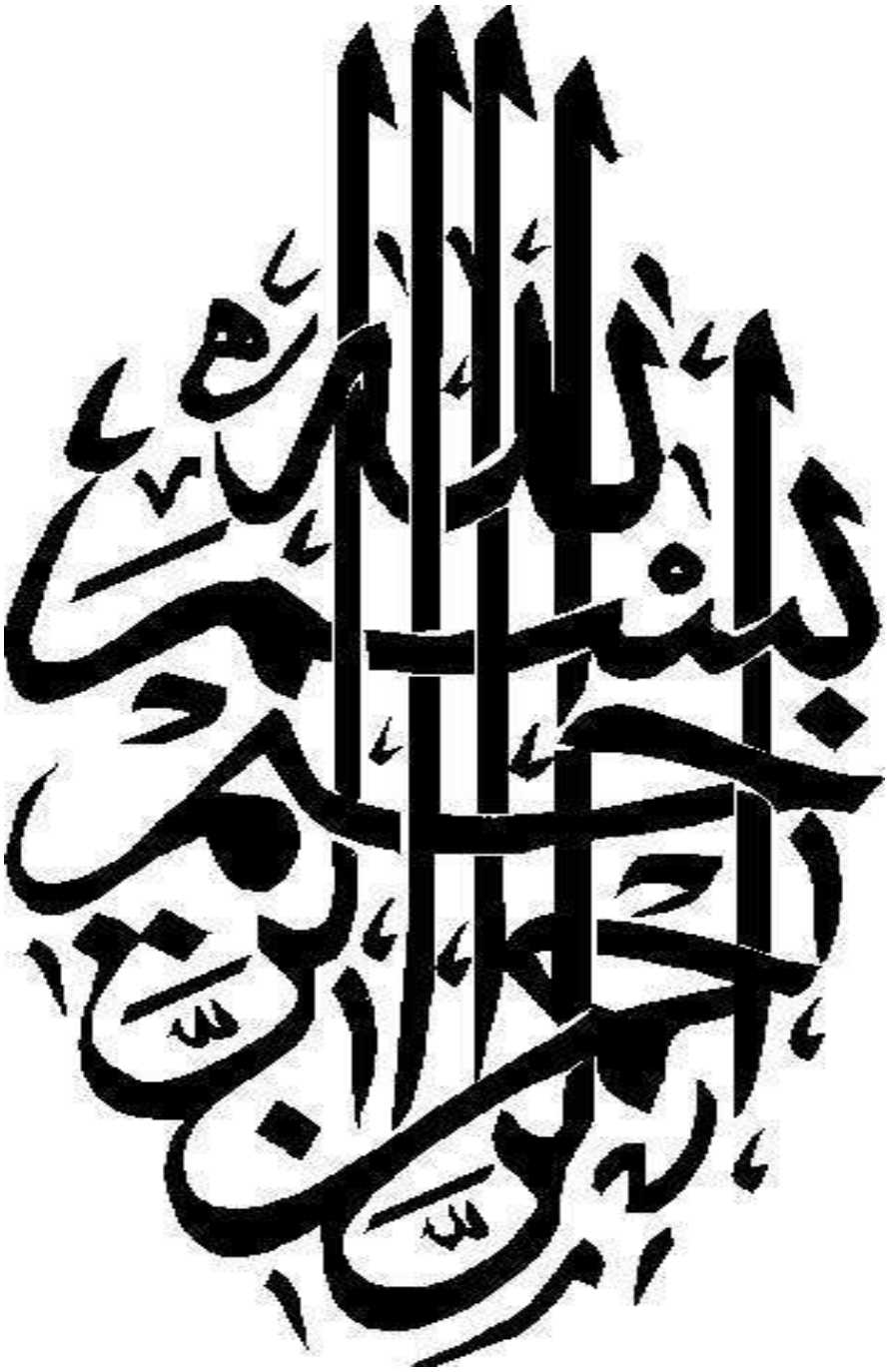
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من خصص حياته من أجل عيشي ودراستي إلى من عمل على ترسيخ القيم والأخلاق بداخلي ....أبي الغالي

إلى من سهرت على تربيتي إلى من كان دعائها لي ليلا نهارا إلى من زرعت بداخلي الإرادة وحفزتني على الإستمرار.... أمي الغالية

إلى من كانوا عزي وخير سند في هذه الحياة إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى من وقفت إلى جانبنا وساعدتنا ... جدتي العزيزة

إلى من يرسمون الإبستامة على وجهي أبناء أختي ... أمنية وينيس

زاهد

الإهداء

بعد الحمد والشكر لله عز وجل وتوفيقه أهدي هذا العمل الى من رضا الله في رضاها وما توفيقي إلا بدعائها والجنة تحت أقدامها إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها وأحسن عملها وجزاها عني خير الجزاء في الدنيا والأخرة.

إلى من زرع في حب الله وقوة الإرادة وتعب علينا دون مقابل الى والدي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى اخوتي وأخواتي اللذين قاسموني حلو ومر الحياة جعلهم الله سندا وعونا مدى الحياة،

إلى جميع الأصدقاء اللذين جمعتنا مشاوير الحياة والدراسة معا تحية تقدير وإمتنان لهم، الى كل من أحبه ويحبني في الله، الى كل من ساهم وأعانني ودعمني على القيام بهذا العمل.

العربي

شكر وتقدير

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره سبحانه وتعالى على تيسير أمرنا وتوفيقنا في إنجاز هذا العمل العلمي، ونرجوا من الله سبحانه وتعالى أن يكون علما ينتفع به.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى من غمرتنا بأخلاقها وعملها، التي شرفتنا بإشرافها على عملنا

وكانت لنا خير سند طيلة هاته الفترة من خلال توجيهاتها القيمة وتقديم المساعدة لنا رغم مسؤوليتها فلم تدخر علينا وقتا ولا جهدا، والتي كانت لنا بمثابة أخت:

الدكتورة: "صونيا زحاف"

كل الشكر والتقدير والمحبة لها.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقها في حياتها ويحقق لها ما تتمناه.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقراءة وتقييم هذه المذكرة

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي و المحلي، والتطرق للاطار المفاهيمي للاستقرار، بالإضافة إلى محاولة معرفة أثر جائحة كورونا على الإستقرار المالي للبنوك ولتحقيق أهدف الدراسة تم قياس الإستقرارالمالي لعينة من البنوك خلال الفترة (2016-2020) والمقارنة بمدى إستقرارها قبل وبعد الجائحة من خلال إستخدام نموذج Z-score.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهممها أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالإستقرار المالي بدرجات مختلفة فيأتي البنك الوطني الجزائري (بنك عمومي) في المرتبة الأولى ثم يليه بنك الخليج الجزائر(بنك مختلط) وبنك باربيا الجزائر (بنك خاص) وبنك السلام الجزائر(بنك إسلامي) في المركز 2 و 3 و 4 على التوالي، كما توصلت إلى أن درجة إستقرار بنك الخليج الجزائر إنخفضت بشكل طفيف جدا وإنخفاض درجة إستقرار بنك السلام الجزائر بشكل كبير خلال الجائحة، لكن رغم ذلك تبقى هذه البنوك بعيدا جدا عن درجة التعثر، مع حفاظ بنك الجزائر الوطني وبنك باربيا الجزائر على إرتفاع معدلات الإستقرار أثناء الجائحة.

الكلمات المفتاحية: إستقرار مالي، جائحة كورونا، نموذج Z-score

Abdtact:

The study aimed to elaborate the impacts of the coronavirus pandemic at both global and local economy and addressing the conceptual framework for stability ,in addition to, trying to find out its impacts on banks' financial stability. So to achieve the study objectives, the financial stability of a sample of banks during the period (2016-2020) was measured and compared to the stability before and during the pandemic by using a Z-score model.

The study reached several important findings that banks under study enjoy financial stability in different degrees. The Algies National Bank of (public bank) In first place, followed by Gulf Bank Algeria (mixed bank), Paribas Bank Algeria (private bank) and Al Salam Bank Algeria (Islamic bank) in 2, 3 and 4, respectively. It also found that the degree of stability of Gulf Bank Algeria fell very slightly and the one of Bank Al Salam Algeria significantly decreased during the pandemic, but despite this, these banks remain very far from stumbling , with Algies National Bank and Paribas Bank Algeria maintaining high stabilization rates.

Keywords: Financial stability, Coronavirus pandemic, Z-score model

فهرس
المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	(I - II)
الشكر	III
الملخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	(أ - د)
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	1
المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد	2
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الإقتصلد العالمي	2
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري	9
المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في مواجهة جائحة كورونا	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار المالي للبنوك	15
المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي	15
المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي	24
المطلب الثاث: طرق قياس الإستقرار المالي	26
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية	30
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	30
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية	34
المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة	38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	43
المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة	44
المطلب الأول: مجتمع الدراسة	44
المطلب الثاني: عينة الدراسة	44
المطلب الثالث: **تقديم البنوك عينة الدراسة**	45
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	47
المطلب الأول: منهجية الدراسة	47
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	47
المبحث الثالث: عرض، تحليل ومناقشة النتائج	48
المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة	48
المطلب الثاني: تحليل الاثر لمتغيرات الدراسة	59
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	61
خلاصة الفصل	64

الخاتمة	**65**
قائمة المراجع	**67**
الملاحق	**72**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر 2019 - ماي 2020	04
(2-1)	مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة	22
(3-1)	اليات الحفاظ على الإستقرار المالي	26
(4-1)	تقسيم البنوك حسب نموذج Z-score	28
(5-1)	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	29
(6-1)	مقارنة بين الدراسات باللغة العربية	38
(7-1)	مقارنة بين الدراسات باللغات الأجنبية	39
(1-2)	مجتمع الدراسة	44
(2-2)	عينة الدراسة	45
(3-2)	طريقة حساب مؤشرات Z-score	48
(4-2)	معطيات وقيم مؤشر Z-score البنك الوطني الجزائري BNA	49
(5-2)	معطيات وقيم مؤشر Z-score لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank	51
(6-2)	معطيات وقيم مؤشر Z-score لبنك الخليج الجزائر AGB	54
(7-2)	معطيات وقيم مؤشر Z-score لبنك باربيا الجزائر BNP	57
(8-2)	قيم مؤشرات Z-score لعينة الدراسة	59

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	عدد السياح الوافدين الدوليين	03
(2-1)	توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و سنة 2021	04
(3-1)	الدول التي فرضت قيود على عمليات التصدير حسب نوع المنتج	07
(4-1)	تطورات معدلات البطالة في مناطق مختلفة من العالم(2020/2019)	08
(5-1)	انعكاسات جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية جانفي-جويلية 2020	09
(6-1)	مداخيل الجزائر من المحروقات	10
(7-1)	العوامل المؤثرة في إستقرار النظام المالي	23
(8-1)	محددات الإستقرار المالي	24
(1-2)	قيم العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA	49
(2-2)	قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA	50
(3-2)	قيم مؤشر Z-score للبنك الوطني الجزائري BNA	51

(4-2)	قيم العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank	52
(5-2)	قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank	53
(6-2)	قيم مؤشر Z-score لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank	53
(7-2)	قيم العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB	55
(8-2)	قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB	55
(9-2)	قيم مؤشر Z-score لبنك الخليج الجزائر AGB	56
(10-2)	قيم العائد على الأصول لبنك باربيا الجزائر BNP	57
(11-2)	قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك باربيا الجزائر BNP	58
(12-2)	قيم مؤشر Z-score لبنك باربيا الجزائر BNP	59
(13-2)	مقارنة بين قيم العائد على إجمالي الأصول قبل الجائحة وخلال الجائحة	60
(14-2)	مقارنة بين نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول قبل الجائحة وخلال الجائحة	60
(15-2)	مقارنة بين متوسط قيم مؤشر Z-score قبل الجائحة وخلال الجائحة	61

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إتفاقية التربص	72
02	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016	74
03	قائمة الدخل للبنك الوطني الجزائري لسنة 2016	74
04	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2017	75
05	قائمة الدخل للبنك الوطني الجزائري لسنة 2017	75
06	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2018	76
07	قائمة الدخل للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018	76
08	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2019	77
09	قائمة الدخل للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019	77
10	ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2020	78
11	قائمة الدخل للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020	78
12	ميزانية بنك السلام الجزائر لسنة 2016	79
13	قائمة الدخل لبنك السلام الجزائر لسنة 2016	79
14	ميزانية بنك السلام الجزائر لسنة 2017	80
15	قائمة الدخل لبنك السلام الجزائر لسنة 2017	80
16	ميزانية بنك السلام الجزائر لسنة 2018	81
17	قائمة الدخل لبنك السلام الجزائر لسنة 2018	81
18	ميزانية بنك السلام الجزائر لسنة 2019	82
19	قائمة الدخل لبنك السلام الجزائر لسنة 2019	82
20	ميزانية بنك السلام الجزائر لسنة 2020	83
21	قائمة الدخل لبنك السلام الجزائر لسنة 2020	83
22	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2016	84

23	قائمة الدخل لبنك الخليج الجزائر لسنة 2016	84
24	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2017	85
25	قائمة الدخل لبنك الخليج الجزائر لسنة 2017	85
26	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2018	86
27	قائمة الدخل لبنك الخليج الجزائر لسنة 2018	86
28	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2019	87
29	قائمة الدخل لبنك الخليج الجزائر لسنة 2019	87
30	ميزانية بنك الخليج الجزائر لسنة 2020	88
31	قائمة الدخل لبنك الخليج الجزائر لسنة 2020	88
32	ميزانية بنك باربيا الجزائر لسنة 2016	89
33	قائمة الدخل لبنك باربيا الجزائر لسنة 2016	89
34	ميزانية بنك باربيا الجزائر لسنة 2017	90
35	قائمة الدخل لبنك باربيا الجزائر لسنة 2017	90
36	ميزانية بنك باربيا الجزائر لسنة 2018	91
37	قائمة الدخل لبنك باربيا الجزائر لسنة 2018	91
38	ميزانية بنك باربيا الجزائر لسنة 2019	92
39	قائمة الدخل لبنك باربيا الجزائر لسنة 2019	92
40	ميزانية بنك باربيا الجزائر لسنة 2020	93
41	قائمة الدخل لبنك باربيا الجزائر لسنة 2020	93

المقدمة

تمهيد:

لقد شهد العالم مطلع سنة 2020 م وضعا كارثيا جراء الجائحة التي إنتشرت بشكل رهيب من الصين إلى باقي دول العالم والذي عرف بكوفيد-19، ليشكل منعطفا خطيرا على البشرية جمعاء في مختلف الأصعدة، فبدأ بإنتهاك الأرواح وفرض متطلبات شلت الحركات بسبب الإجراءات الإحترازية التي طبقتها دول العالم للحد من الإنتشار الكارثي له، ليكون بذلك فيروس عالمي مدمر للبشرية مشكلا منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية، ليس لخطورته فقط وإنما لتعدد وتشابك أثاره التي مست المعاملات الدولية البشرية التجارية الإقتصادية والسياسية، مما إنعكس على الإقتصاد العالمي وقلب الموازين، ففي بداية تطبيق الحجر الصحي ومنع حركات النقل (الجوي، البري، البحري) بين دول العالم أثر على الطلب العالمي وأثر على السياحة والسفر وعلى شركات الطيران وبدوره أثر على العمالة. ناهيك عن الأنشطة الإقتصادية الأخرى فتوقف الإنتاج والتوزيع وتأثرت المؤسسات الإقتصادية محليا بتأثر العرض والطلب، وغيرها من الأثار التي تفاقمت بتفاقم الصراع مع الفيروس لينكمش الإقتصاد عبر فترات الوباء.

كما شكلت جائحة كورونا إختبارا كبيرا للإستقرار المالي بإعتباره الركيزة الأساسية لقيام أي نظام مالي، مما يساهم في رفع قدرته على تأدية وظائفه ومهامه. حيث يواجه النظام المالي تحديا في الحفاظ على تدفق الإئتمان وسط تراجع النمو، وإحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، وإختبار و تقييم صلابة إستقرار النظام المالي. فلا يعد النظام مستقرا إلا اذا إستمر بالعمل بشكل سلس في ظل وقوع الأزمات وتمتعه ببنية تنظيمية تجعله في وضع إحترازي قادر على التنبؤ بالأزمات وإتخاذ مسار تصحيحي يمكنه من تقليل الحدة وإدارة هذه الأزمات. فعدم إستقرار هذا النظام او تعثره من المواضيع التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لذلك يعد وضع مؤشرات وتصميم السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز وقياس الإستقرار المالي هدفا متزايدا لهاته المؤسسات و لصناع السياسات الإحترازية.

ومن هذا المنطلق تم وضع وإستخدام العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار في البنوك وتكون بمثابة إنذار مبكر لإتخاذ الإجراءات اللازمة، وتعتبر مؤشرات عن السلامة المصرفية للبنك وبأنه على درجة عالية من الإستقرار من عدمه .

أ. إشكالية الدراسة:

خلال ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثيرجائحة كورونا على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالإستقرار المالي للبنوك ؟ وما هي أهم مؤشرات قياسه ؟
- ✓ ماهي التدابير والاجراءات الإحترازية للبنوك المركزية بإعتبارها عصب ومحرك الجهاز المصرفي لمواجهة تداعيات الجائحة ؟

- ✓ هل حافظت البنوك العاملة في الجزائر على إستقرارها المالي في ظل جائحة كورونا؟

ب. فرضيات الدراسة:

بناءا على التساؤلات المطروحة وللإجابة عليهم تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد فرق بين البنوك العمومية والأجنبية و الإسلامية من حيث درجة الإستقرار .
- ✓ أثرت جائحة كورونا سلبا على الإقتصاد العالمي والمحلي في مجالات شتى (العمالة، السياحة، الصناعة ..الخ).
- ✓ تمتعت البنوك محل الدراسة بالاستقرار المالي قبل الجائحة.
- ✓ للبنوك المركزية دور في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك.
- ✓ أثرت جائحة كورونا سلبا على الاستقرار المالي للبنوك محل الدراسة.

ت. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي الذي يساهم بشكل كبير في التنمية الإقتصادية على إعتباره من أهم مصادر التمويل. ومن ناحية أخرى يكمن في أهمية تحري أثر جائحة كورونا على الجوانب المختلفة للإقتصاد العالمي والمحلي كونه متغير الساعة الذي تشبكت محدثاته على الأصعدة المختلفة (إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا...)، وقلب الموازين وإفرز مخلفات رهيبة جراء تبعاته. ما إستوجب تحري مدى تأثيره على الإستقرار المالي للبنوك للوقوف على جانب من جوانب التأثير على الأوضاع المالية للدولة.

ث. أهداف الدراسة: تتجسد اهداف الدراسة فيمايلي:

- ✓ توضيح الأثار الإقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي و المحلي؛
- ✓ التطرق للإطار المفاهيمي للإستقرار المالي (المفهوم الأهمية ونماذج قياسه)؛
- ✓ تناول دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات؛
- ✓ الوقوف على مدى إستقرار البنوك العاملة في الجزائر ؛
- ✓ محاولة الوصول الى مدى تأثير جائحة كورونا على إستقرار البنوك محل الدراسة.

ج. أسباب إختيار الموضوع:

ربطت الدراسة بين متغير جائحة كرونا وتداعياته وبين الإستقرار المالي للبنوك، ويرجع سبب إختيار الموضوع الى ما يلي:

- ✓ **أسباب موضوعية:** تتجسد في الأهمية البالغة التي يحظى بها الإستقرار المالي لدى البنوك، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008. وفي حداثة الموضوع؛ اذ ربط الإستقرار المالي بأزمة عالمية اخرى تجسدت في مخلفات الازمة الصحية لفيروس كورونا على الإقتصاد العالمي.
- ✓ **أسباب ذاتية:** تنبع من الرغبة الشخصية في تناول موضوع حديث، يقف على تحري تأثير فيروس كورونا على الإستقرار المالي، على إعتبار أنه قياس الإستقرار المالي ضمن التخصص لإعتماده على مقاييس مرتبطة بتحليل مخرجات القوائم المالية.

ح. منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث إستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة والمتناسقة التي تتناسب مع كل بحث. ولأجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر وإختبار الفرضيات تم إستخدام المنهج الوصفي لإستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالإستقرار المالي ونماذج قياسه ووصف أهم الإنعكاسات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد .والمنهج التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة وتحليل تطور مؤشر z-score قبل فترة الجائحة وخلال فترة الجائحة .

خ. حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:** مست الدراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمتمثلة في كل من: البنك الوطني الجزائري **(BNA)**، بنك الخليج **(AGB)**، بنك السلام **(ALSALM Bank)**، بنك باريبا الجزائر **(BNP Paribas)**.

وتم إختيارها من بين مجتمع الدراسة المتجسد في عشرين (20) بنك عامل في الجزائر لا على شيء ولا تحديد، وانما لتوفر البيانات اللازمة لتطبيق نموذج Z-score الذي يستلزم توافر القوائم المالية للبنك خلال السنوات المعتمدة.

- ✓ **الحدود الزمنية:** إقتصر المجال الزمني للدراسة على الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و 2020 حيث أن السنة التي نستهدف تحري اثر الجائحة على الإستقرار المالي من خلالها تعتبر 2020 وما بعدها، لذا لا يتطلب الأمر التوسع في سنوات ما قبل الجائحة بل التوسع في سنوات الجائحة وما بعدها.

د. صعوبات الدراسة : إن هدف الدراسة تحري أثر جائحة كورونا على الإستقرار المالي، إلا أن الخوض في الدراسة تكلل بصعوبات من بينها:

- ✓ عدم توفر القوائم المالية للبنوك عبر المواقع الرسمية لها لسنوات متعدد مما يضيق فترة الدراسة وعينة الدراسة؛
- ✓ صعوبة قياس جائحة كرونا إحصائيا إذ أن القوائم المالية المتاحة تتوقف عند سنة 2020، إذ أما سنتي 2021 و 2022 غير متاحة وعليه لم نتمكن من بناء نموذج إحصائي لتحري الأثر والإكتفاء بالتحليل قبل وبعد سنة 2020م.
- ✓ عدم القدرة على بناء نموذج لقياس الإستقرار المالي (سلسلة زمنية) لنقص حجم العينة وسنوات الدراسة.

ذ. هيكل البحث: تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال تقسيمه الى فصلين تقدمتهما مقدمة مبينة للإشكالية وفرضيات الدراسة، أهمية اهداف منهج وصعوبات الدراسة

إذ تناول الفصل الأول أثر الجائحة على الإقتصاد العالمي والمحلي كما تناول ماهية الإستقرار المالي وجاء تحت عنوان، والذي بدوره قسم الى 03 مباحث:

<u>المبحث الأول:</u> أثر جائحة كورونا على الإقتصاد.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار المالي للبنوك.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في حين تم التطرق من خلال **الفصل الثاني** الى الجانب التطبيقي، وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، تناول **المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة** ، بينما **المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**، ليتم التطرق **عرض، تحليل ومناقشة النتائج** في **المبحث الثالث:** وإستهلت الدراسة بخاتمة بينا من خلالها نتائج الدراسة توصياتها وأفاقها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

يعيش العالم وضعا إستثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا الذي فرض على العالم إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الإحترازية التي انعكست سلبا على الإقتصاد العالمي عامة وعلى الإقتصاد الجزائري خاصة، من تأثر في سلاسل الإمداد العالمية وتقييد حركة التجارة الدولية وأنشطة الإستهلاك والإستثمار والتصنييع وإرتفاع في مستويات عدم اليقيين، ومن جهة أخرى عرف العمل المصرفي عدة تغيرات وإنعكاسات جراء الجائحة، الأمر الذي دعى الى الحاجة إلى تحقيق الإستقرار المالي داخل البنوك.

يعد الإستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لقيام النظام المالي فالحفاظ عليه أحد اهم الغايات الكبرى لأي إقتصاد، حيث مثلت جائحة كورونا تحديا جديدا للإستقرار المالي الأمر الذي دفع بالدول وصانعي السياسات للإهتمام أكثر بمفهوم الإستقرار المالي كهدف تصبوا إليه وتراهن على تحقيقه لذلك خصصت المؤسسات والهيئات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي، البنك الدولي " والباحثين من نشاطاتهم للبحث في الإستقرار المالي وتحقيقه ودراسة نماذج مؤشرات قياسه، ووضعت البنوك المركزية جملة من الإجراءات والسياسات لتحقيقه وفي هذا الفصل سنتطرق إلى التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا على الإقتصاد العالمي وعلى الإقتصاد الجزائري، والمفاهيم الأساسية للإستقرار المالي ومؤشرات قياسه ودور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي والحد من تداعيات أزمة كورونا وذلك من خلال تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث

- ✓ **المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد.**
- ✓ **المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار المالي للبنوك .**
- ✓ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد.

تعد جائحة كورونا حدثا غير متوقعا وذات تأثير كبير على الإقتصاد ففي هذا المبحث سيتم التطرق الى أهم التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي والمحلي والتدابير الإحترازية للبنوك المركزية لمواجهة الأزمة.

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

أصبح من الواضح أن جائحة كوفيد-19 من أعنف الأزمات التي عصفت بالإقتصاد العالمي وأشد وطأة من أزمة الكساد العظيم فقد سببت إغلاق على نطاق عالمي وتوقف النشاط الإقتصادي في جميع الدول ونوجز فيما يلي أهم إنعكاسات الأزمة على الإقتصاد العالمي:

أولا: أثر جائحة كورونا على السياحة العالمية.

عانت السياحية العالمية اسوء عام لها على الإطلاق في 2020 حيث إنخفض الوافدين الدوليين بنسبة 74% وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية. كما إستقبلت الوجهات في جميع أنحاء العالم عددا أقل بمقدار مليار شخص في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب الإنخفاض غير المسبوق في الطلب والقيود المفروضة على السفر علا نطاق واسع. ويقارن ذلك مع إنخفاض بنسبة 4% خلال الأزمة الأقتصادية العالمية لعام 2009.وفقا لأحدث مقياس السياحة العالمية الصادر عن منظمة السياحة العالمية يمثل الإنهيار في السفر الدولي خسارة تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار أمريكي في عائدات التصدير أي أكثر من 11 ضعفا للخسارة المسجلة خلال الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 2009. ولقد عرضت الأزمة مابين 100 و 120 مليون وظيفة سياحية مباشرة للخطر، كثير منها في المؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم.[1]

وفقا لتقرير قيود السفر الصادر عن منظمة السياحة العالمية(26 نوفمبر 2021): فإن 46 وجهة (21 من جميع الوجهات حول العالم) لديها حاليا حدود مغلقة تماما أمام السياح. من بين هذه الوجهات أغلقت 26 وجهة حدودها تماما منذ أفريل 2020 على الأقل. ولاتزال 55 وجهة أخرى (25 من جميع الوحهات العالمية) مغلقة جزئيا أمام السياحة الدولية، و 112 وجهة (52 من الكل) تطلب من السياح الدوليين تقديم إختبار عند الوصول.[2]

---

[1] متاح على الرايط:
https://www.unwto.org/news/2020-worst-year-in-tourism-history-with-1-billion-fewer-international-arrivals , 18/12/2021 , 17:00

[2] متاح على الرابط:
https://www.unwto.org/news/new-covid-19-surges-keep-travel-restrictions-in-place , 18/12/2021 , 21:15

الشكل رقم (1-1) عدد السياح الوافدين الدوليين (التغير%)

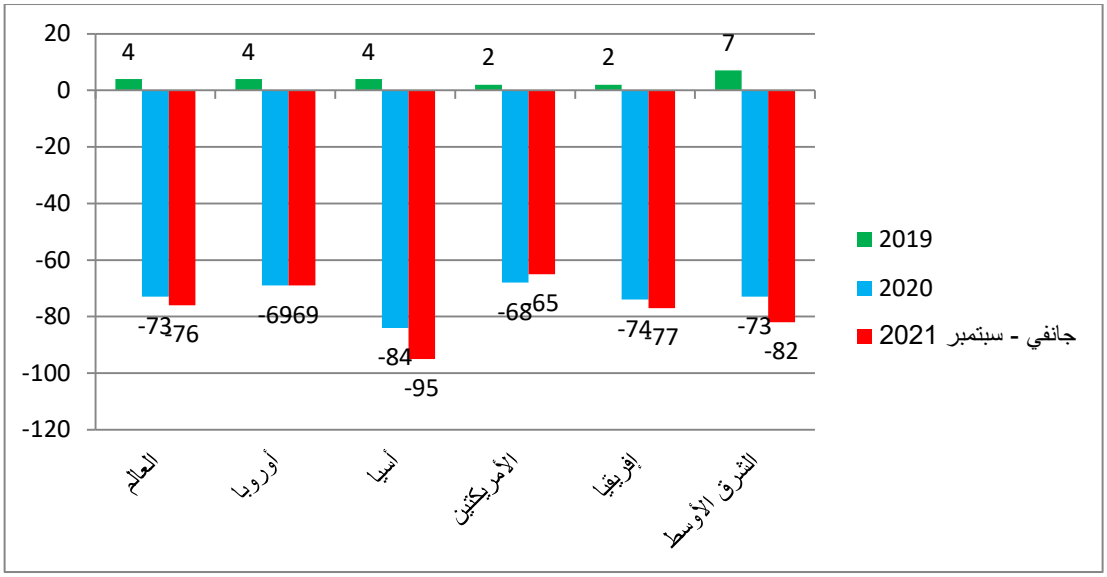

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية متاح على الرابط:

https://www.unwto.org/news/2020-worst-year-in-tourism-history-with-1-billion-fewer-international-arrivals , 18/12/2021, 20:00

يظهر الشكل السابق نسبة تغير عدد السياح في مناطق مختلفة من العالم قبل جائحة كورونا و في سنتي الجائحة. يلاحظ إنخفاض كبير في عدد السياح على المستوى العالمي في سنتي 2020 و 2021 مقارنة بسنة 2019، مع تحسن في الأمريكيتين في سنة 2021 مقارنة ب 2020 قدر ب 3%، لكن إنخفاض ملحوظ في منطقة اسيا و الشرق الأوسط قدر ب 11% في أسيا و 9% في الشرق الأوسط، أما في إفريقيا كان هناك إنخفاض طفيف في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 قدر ب 3% اما في أوروبا كان إنخفاض نسبة السياح في سنتي 2020 و 2021 نفسه مقارنة بسنة 2021(69%).

ثانيا: أثر جائحة كورونا على التجارة الدولية.

ضرب وباء كوفيد 19 التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لها مثيل، وواجهت الشركات متعددة الجنسيات صدمة العرض في المرحلة الأولى، ثم صدمة الطلب حيث أمرت الكثير من الحكومات المواطنين بالبقاء في منازلهم والإلتزام وإتباع إجراءات الحجر الصحي، واضطرت إلى مواجهة هشاشة سلسلة التوريد الحديثة وأصبحت الحاجة ملحة لتصميم سلاسل إمداد أكثر قوة وتنوعا، وكشفت البيانات الأخيرة التي قدمتها " Trade shift" " إلى أن آثار الصدمة الأولية قد تستمر في البقاء للأشهر القادمة، ففي الصين عانت المعاملات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بنسبة 56% بداية من منتصف فيفري، كما حذت حذوها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا مع انخفاض أولي بنسبة 26 % في بداية أفريل واستمرار الانخفاض بنسبة 17 % في

أواخر أفريل وإستقرت التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق في انخفاض المعاملات الأسبوعية الإجمالية منذ 9 مارس بمتوسط 9.8%، مع انخفاض ملحوظ في الفواتير والأوامر منذ نهاية شهر مارس.[1]

والشكل الموالي يبين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021

الشكل رقم (1-2): توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و سنة 2021

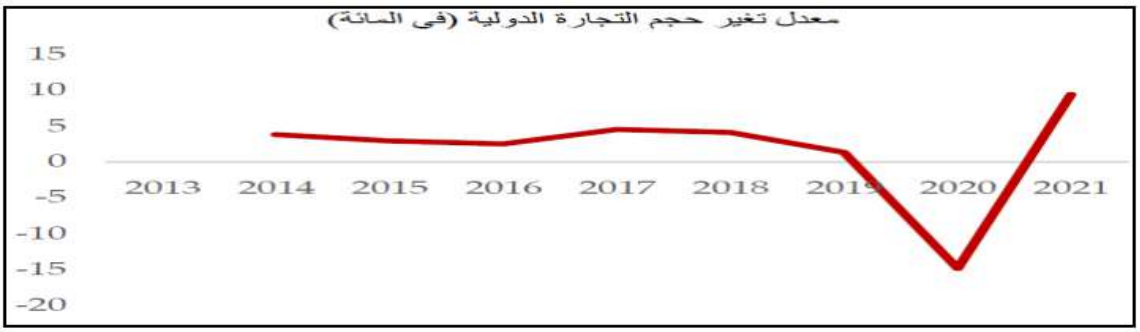

المصدر: د.حيدر رامي، تامين عبد الكريم ، دراسة تحليلية لتداعيات ازمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ، 2021، ص 58

إن تداعيات جائحة كورونا لها عواقب وخيمة على الإقتصاد العالمي، اذ ان إجراءات الإغلاق وتعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية أدى الى إنخفاض الطلب على السلع والخدمات، كما تثبت الإحصائيات المدونة في الجدول ادناه.

الجدول رقم (1-1) تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر 2019 - ماي 2020

	الصادرات	الواردات
العالم	%18.3	%15.3
الإقتصاديات المتقدمة	%22.7	%15.8
الإقتصديات النامية	%12.8	%15.8

Source: (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 2)

من الجدول اعلاه يلاحظ أنه من المتوقع ان تسجل الصادرات العالمية إنخفاضا بنسبة 18.3% بينما يتوقع ان تشهد الواردات العالمية إنخفاضا يقدر ب 15.8 % وستتضرر الإقتصاديات المتقدمة ب 22.7% أكثر من الاقتصاديات النامية 12.8 %، في حين تبقى مستويات الواردات النامية مماثلة

[1] د.رفيق يوسفي، د.عبد الكريم زرفاوي، **"تأثير جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية وسلاسل الامداد"**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2021، ص 96.

للإنخفاض في الواردات العالمية،[1] بالإضافة الى الإنعكاسات السابقة الذكر كان للجائحة تأثير واضح في تغيير بعض المعاملات التجارية على سبيل المثال مايلي:

1. تعطل سلاسل التوريد:

كشف تفشي الفيروس عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية، حيث يؤدي اضطراب سلسلة التوريد في إقليم جغرافي معين الى إحداث تأخر في جزء أخر من السلسلة، ولقد كانت سلاسل القيمة العالمية هي القناة الرئيسية لنقل اثار الجائحة الى قطاع التجارة العالمية، فالإجراءات التي إتخذتها الصين في جانفي " الاغلاق المؤقت لمنطقة هوبي والحدود الوطنية "، تعني تعليق صادرات المدخلات للصناعات مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والأدوية " وقد أجبر هذا المصانع في أمريكا الشمالية وأوروبا واسيا على الإغلاق لعدة اسابيع لأنه لم يكن لهم موردين بديلين، وشهد الربع الأول من عام 2020 إنخفاض في الإنتاج الصناعي العالمي ب 6%، تبع ذلك إنخفاض أعمق في الربع الثاني من عام 2020 أكثر من 11% حيث إنخفض الإنتاج بنسبة 14%.[2]

2. التجارة الإلكترونية

يمر العالم في الوضع الراهن بظروف إستثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، الذي دفع بكل سلطات دول العالم إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية أو الحجر الصحي كما أطلق عليه في بعض الدول، مما رتب إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية وحظر التجول الغير المرخص به، والالتزام بقواعد الحجر الصحي.

كل هذه الظروف الفجائية خلقت هلعا واسعا وسط المواطنين ودفعت بهم للتوجه نحو التسوق الإلكتروني بدرجة كبيرة جدا من أجل اقتناء المنتجات والسلع الكافية طيلة الحجر، واستبعاد التعامل مع الأسواق التجارية والمحلات التي تقوم بالبيع التقليدي[3]، والتي لجأت لرفع ثمن المنتجات والسلع بل والأكثر من ذلك احتكارها، بطريقة تتنافى مع قانون حرية الأسعار والمنافسة.[4]

1.2 الآثار الايجابية لجائحة كورونا التجارة الالكترونية:

تسببت الأوضاع الراهنة الناتجة عن جائحة كورونا المستجد في انهيار البورصات وخلق أزمة اقتصادية لجل الشركات، ناهيك عن أزمة خانقة في سوق العمل، لذا لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، مما جعل شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت المستفيد الأكبر من هذه الجائحة، ناهيك عن ظهور ثورة حقيقية حول العمل عن بعد.

---

[1] حريد رامي، تامين عبدالكريم، **"دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي"**، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 60.

[2] حريد رامي، تامين عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 60-61.

[3] سامية العايب، **"تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل" التجارة الإلكترونية نموذجا "**، مجلة قانون العمل والتشغيل المجلد 5، العدد 4، 2020، ص 13.

[4] سامية العايب، نفس المرجع السابق، ص 13.

من الآثار الايجابية الأخرى المسجلة لجائحة كورونا على التجارة الالكترونية ارتفاع أسهم المبيعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، حيث احتلت المراكز الأولى في نسبة المبيعات والربح خصوصا في مجال العناية الصحية مثل أقنعة الوجه، القفازات، والمعقمات وغيرها، إضافة الفرصة كسب عملاء جدد لم يستخدموا قبلا التسوق الالكتروني، ناهيك عن التطور الملحوظ في نظام المدفوعات عبر الإنترنت.

2.2 الأثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة الإلكترونية:

أثبتت التجارة الالكترونية نجاحها على مدار سنين عديدة دون تسجيل مشاكل سلبية ناتجة عنها في ظل الظروف العادية، لكن بسبب جائحة كورونا تم تسجيل بعض الملاحظات السلبية التي قد تتأثر بها التجارة الالكترونية خاصة التخلف عن مواعيد استلام الشحنات، إذ يعتبر من التأثيرات السلبية المتوقعة بسبب اندفاع الأفراد للتسوق عبر الإنترنت، لذا سجل التأخير عن مواعيد التسليم الاعتيادية بسبب تقليل ساعات العمل وتقليل العمالة، ومن ناحية أخرى نقص العناصر المطلوبة في المخازن وهذا نتيجة لزيادة الطلبات خلال الفترة الأخيرة بسبب فيروس كورونا وأثرت جائحة كورونا بشكل كبير على المستهلك الالكتروني، حيث لم يبق التوازن الذي كان قائما بين العرض والطلب قبل انتشار الفيروس، فقد خالفت بعض المتاجر الالكترونية المقتضيات القانونية المنصوص عليها، كما ساهم الطلب المتزايد من أجل شراء منتجات العناية الصحية والوقاية من المرض مثل القفازات، الأقنعة، المطهرات في إرتفاع أسعار حيث إستغل أصحاب الأعمال والشركات الوضع أسوء إستغلال.[1]

3. وضع قيود على الصادرات.

تسببت الجائحة في صدمة هائلة في الطلب العالمي للمنتجات وقد تفاقم الوضع بسبب حضر الصادرات والقيود التي فرضتها بعض الدول للتخفيف من النقص الحاد على المستوى الوطني حيث فرضت 85 دولة من جميع مناطق العالم بعض اشكال القيود والحضر على صادرات المنتجات ذات الصلة بكوفيد، بما في ذلك 76 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية و 9 من خارج المنظمة، واتخذت الدول اشكال مختلفة من القيود، بما في ذ لك حظر التصدير واجراءات ترخيص التصدير[2]

والشكل الموالي يوضح الدول التي فرضت قيود على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات

[1] سامية العايب، مرجع سابق، ص13-15 .
[2] حريد رامي، تامين عبدالكريم، مرجع سابق، ص 61-62.

الشكل (1-3): الدول التي فرضت قيود على عمليات التصدير حسب نوع المنتج

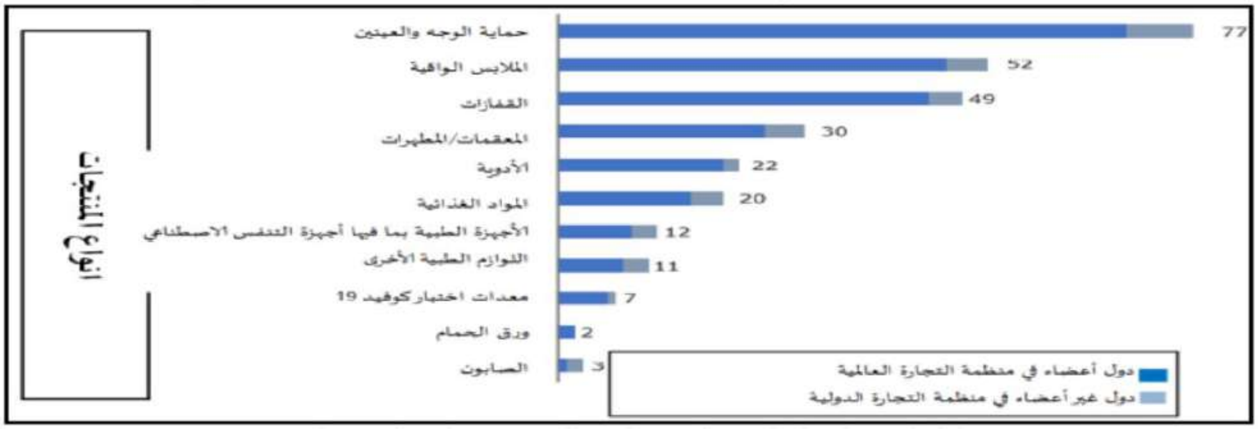

Source: (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 32).

ثالثا: أثر جائحة كورونا على العمالة

كان لوباء كوفيد-19 تأثير مدمر على عالم الشغل، حيث أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة عن الحركة و الإضطراب الإقتصادي إلى خفض ساعات العمل والتي بدورها أدت إلى إلغاء الملايين من الوضائف.[1]

وحسب منظمة العمل الدولية فإنه:

في عام 2020 خسر 255 مليون عامل بدوام كامل مناصبهم، مايقدر بنسبة 8.8% من إجمالي ساعات العمل.[2]

كما ترتب عن ذلك إنخفاض حاد في العمل وزيادة في الفقر ليسجل بذلك الدخل العالمي المتأتي من العمل إنخفاض بمقدار 3.7 تريليون دولار أمريكي (8.3%) في عام 2020.[3]وسببت الموجات المتكررة من الجائحة في جميع أنحاء العالم إستمرار تسجيل إرتفاع خسائر في ساعات العمل في عام 2021، مما أدى إلى نقص في ساعات العمل بنسبة 4.8% في الربع الأول والذي إنخفض قليلا إلى 4.4% في الربع الثاني.[4] كما هو مبين في الشكل أدناه:

---

[1] متاح على الرابط:
https://www.ilo.org/employment/Informationresources/covid-19/other/WCMS_828648/lang--en/index.htm , 22/12/2021 , 16:00

[2] منظمة العمل الدولية، **"لمحة عالمية عن العمالة و الشؤون الإجتماعية إتجاهات عام 2021"**، ص 01

[3] نفس المرجع ص 02.

[4] نفس المرجع ص 01.

الشكل رقم(1-4) تطورات معدلات البطالة في مناطق مختلفة من العالم(2020/2019)

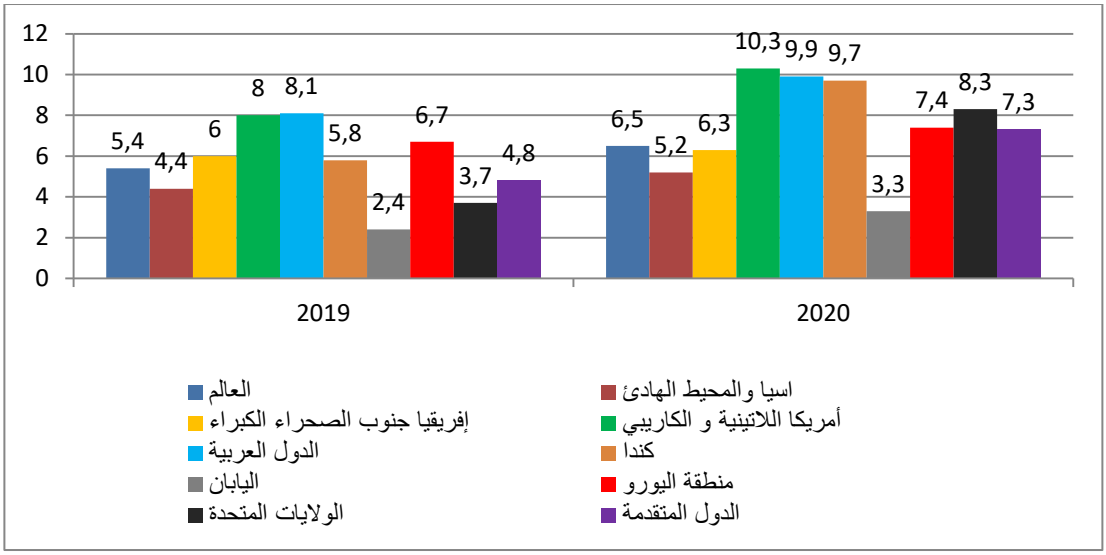

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2021، ص 05.

يبين الشكل السابق أن معدلات البطالة في مختلف مناطق العالم إرتفعت في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وباخصوص في الولايات المتحدة فقد قفز معدل البطالة من 3.7% إلى 8.3% أما على المستوى العالمي فسجلت معدلات البطالة 6.5% في سنة 2020 مقابل 5.4% في سنة 2019.

رابعا: تأثير جائحة كورونا على الأسواق المالية

يسود العالم اليوم في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 أجواء من عدم اليقين، وفي هاته الأوضاع تقوم الأسواق المالية بإعادة تسعير الفائدة بصورة حادة بالتزامن مع حدوث إضطرابات واسعة ومفاجئة في النشاط الاقتصادي، مما يسبب تفاقم التوترات المالية بسبب تزايد الهروب الى الأصول الأمنة والإندفاع نحو السيولة، وارتفاع الضغوط على تكاليف الإقتراض ونقص الإئتمان وقد يفضي إرتفاع البطالة الى زيادة مخاطر عدم السداد. وتراجع المقرضين عن توفير الإئتمان بدافع القلق من عدم السداد، ومن الممكن قيام الوسطاء بتصفية مابحوزتهم بثمن بخس مما يسفر على تفاقم إضطرابات السوق، وقد تشهد البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي بصفة خاصة توقف مفاجئ وعدم انتظام في اوضاع السوق.[1]

وتسببت الجائحة في ارتفاع مقاييس عدم اليقين الاقتصادي كمقياس التقلب في سوق الأسهم حيث سجلت البورصات هبوطا حادا في الإقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وقد شهدت الأوضاع المالية تشددا كبيرا مما يعني أن الشركات تواجه إرتفاع كبير في تكاليف التمويل عند اللجوء الى أسواق الأسهم والسندات وهذا التشتيت الحاد والمفاجئ في الأوضاع

[1] مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"وباء كورونا المستجد نماذج من استجابة الدول للوباء وتداعياته على الإقتصاد العالمي"** تقرير رقم 2، افريل 2020، ص 30.

المالية يشكل عبئ ثقيلا على الإقتصاد، لأن الشركات تؤجل قراراتها الإستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم، ونظرا لتداعيات الجائحة إضطر مختلف الفاعلون الإقتصاديون إلى السعي للحصول على السيولة المالية في أسرع وقت ممكن والشكل الموالي يوضح انعكاسات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الأسواق المالية.[1]

الشكل رقم (1-5):انعكاسات جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية جانفي-جويلية 2020

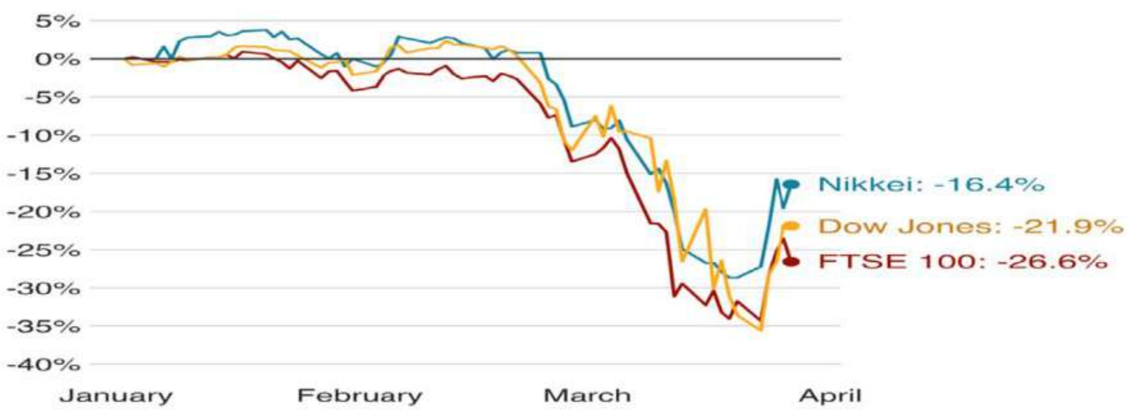

Source: (Jones, Palumbo, & Brown, coronavirus how the penedamic has changed the world economy, 2020

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشرات الأسهم المالية العالمية قد شهدت انخفاضا كبيرا بداية من شهر مارس 2020، وذلك بالتزامن مع إعلان منظمة الصحة العالمية أن وباء كوفيد 19 تحول الى جائحة، فقد عرف كل من مؤشر داو جونز، فونسي 100 ومؤشر نيكاي أدنى مستوى مع نهاية شهر مارس (اكثر من 25%-) ويرجع ذلك الى التراجع الكبير في مستوى النمو الإقتصادي وحالة اللايقين والخوف الذي ينتاب المستثمرين.[2]

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري.

عرف الإقتصاد الجزائري خسائر في العديد من القطاعات كغيره من الإقتصاديات الأخرى في العالم بسبب جائحة كوفيد-19، ويرجع سبب هذه الخسائر إلى إجراءات الغلق المفروضة بسبب الجائحة و التي أدت إلى توقف جزئي في بعض القطاعات و توقف كلي في قطاعات أخرى.

أولا: أثر كورونا على مداخيل الجزائر من المحروقات.

[1] أدريان توبياس، فابيو ناتالوشي، **"أزمة كوفيد 19 تهديد للإستقرار المالي"**، صندوق النقد الدولي،متاحة على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability , 2022/2/10 ،15:58

[2] حريد رامي، تامين عبدالكريم، مرجع سابق، ص 63.

شهد حجم الصادرات النفطية الجزائرية إنخفاضا كبيرا في عام 2020 إذ بلغ نحو 82 مليون طن معادل النفط، بقيمة 20 مليار دولار بإنخفاض 11% و40% على التوالي مقارنة بعام 2019 حسب إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الطاقة الجزائرية. وتعد جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السبب الرئيسي لإنخفاض أسعار مشتقات النفط. كما أشارت الوزارة إلى أن متوسط سعر النفط تراوح عند42 دولار للبرميل خلال 2020، مقابل 64 دولار خلال عام 2019 حيث تراجع بقيمة 22 دولار للبرميل.و بإحتساب الصادرات الأخرى لقطاع الطاقة التي تشمل البتروكيماويات وغيرها ينتظر أن تتجاوز قيمة الصادرات الإجمالية للقطاع 22 مليار دولار عام 2020 وفق حصيلة الوزارة.[1]

وأدى التراجع الناجم عن الوباء في أسعارالغاز و النفط إلى عائدات الهيدروكروبات في البلاد بنسبة 33% من 33 مليار دولار في عام 2019 إلى 22 مليار في العام الماضي.[2]

وتمكنت سونطراك من تحقيق صادرات من المحروقات بقيمة 34.5 مليار دولار في سنة 2021.[3]

الشكل رقم (1-6) مداخيل الجزائر من المحروقات (الوحدة مليار دولار)

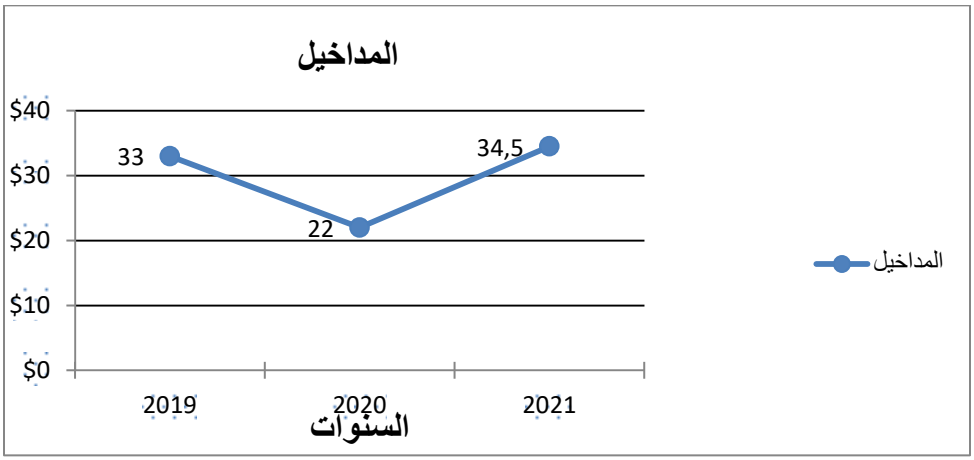

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ماسبق

ثانيا: تأثير فيروس كورونا على كبرى الشركات في الجزائر[4]

[1] متاح على الرابط:
https://asharq.com/ar/5taLmLmQoQULmyLRFHwa13-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-/%D8%A5%D9%84%D9%89-20 , 26/12/2021 , 19:00

[2] جيف بورتر، **"التحديات الإقتصادية للجزائر"**، متاح على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althdyat-alaqtsadyt-lljzayr-frs-lmsharkt-alwlayat-almthdt , 26/12/2021 , 15:30

[3] متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/119230-70-2021 , 26/12/2021 , 22:00 ,

[4] حسان جبريل، **"الجزائر 620 مليون دولار خسائر شركات النقل والطاقة والسياحة"**. متاح على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar , 27/12/2021/, 16 :00

كشفت وزارة المالية الجزائرية أن خسائر شركات القطاع الحكومي في الطاقة والنقل والسياحة بسبب فيروس كورونا بلغت 620 مليون دولار جاء ذلك في بيان وزع على الصحفيين خلال لقاء جمع الحكومة برجال الأعمال لتقييم تبعات جائحة كورونا على إقتصاد الجزائر.

فحسب البيان فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية الحكومية بلغت خسائرها 16.31 مليار دينار مايعادل 135 مليون دولار مابين 18 مارس و30 أفريل. وتوقعت الوثيقة بلوغ خسائر الشركة الحكومية 35 مليار دينار بنهاية العام الجاري(290 مليون دولار)، وألغت الشركة 4357 رحلة منذ 18 مارس الماضي ما يعادل 1.07 مليون مقعد.

قاربت خسائر شركات النقل البحري للبضائع والمسافرين والنقل بالسكك الحديدية 3 مليارات دينار (ماينا هز 25 مليون دولار).

وفي قطاع السياحة بلغت خسائر الفنادق الحكومية 27.3 مليار دينار مايساوي 227 مليون دولار.

وفي قطاع الطاقة قد وصلت خسائر الشركات الحكومية سوناطراك للمحروقات وسونلغاز للكهرباء والغاز وطيران الطاسيلي (فرع سوناطراك)، ونفطال لتسويق وتوزيع الوقود 27.34 مليار دينار (227 مليون دولار).

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في مواجهة جائحة كورونا.

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا و محوريا في التصدي للأزمات التي قد يتعرض لها الإقتصاد العالمي والوطني على حد سواء، وتتخذ البنوك المركزية سياساتها وفقا للقوانين المنظمة لوظائفها وكذا على نحو يساير الإملاءات التي تخضع لها والمفروضة من لدن حكومـــات الدول حيث إتخذت البنوك المركزية سلسلة من السياسات والإجراءات للتخفيف من وطأة ازمة كوفيد 19 ومن بين هاته البنوك:

أولا: على المستوى العالمي

1/ البنك المركزي الأوروبي:

في الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية تحفظ البنك المركزي الأوربي على الإستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس الأسلوب الذي إتبعه البنك الإحتياطي الفيدرالي، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفرا، حيث توجه لاستعمال أسلوب آخر في مواجهة الأزمة وذلك من خلال الإعتماد على آلية التيسير الكمي، ويكون بضخ أموال في الإقتصاد عن طريق شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية عام 2020، مما ساهم في توفير كم لا بأس به من السيولة في البنوك.

أعلن البنك المركزي الأوروبي في منتصف مارس عن برنامج للتيسير النقدي حجمه 750 مليار يورو (811 دولار) لشراء السندات السيادية وسندات شركات القطاع الخاص، ومع تعرض منطقة اليورو الى مخاطر كبيرة جراء الإنتشار الواسع لكوفيد 19 في الدول الأوربية التي تحولت لمنطقة وباء خاصة إيطاليا وإسبانيا، فإن السلطات الأوربية ستلجأ لاستخدام الأدوات التي واجهت بها أزمة الديون السيادية في 2012 من بينها آلية الاستقرار المالي وصندوق الإنقاذ، ومن المتوقع أيضا أن تتفق السلطات الأوربية على برنامج لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة حجمه 200 مليار يورو.[1]

2/ البنك الفيدارلي الأمريكي:

قام البنك الفيدارلي الأمريكي بعدة إجراءات منذ بداية جائحة كوفيد-19 للتخفيف من حدتها من أهمها مايلي:[2]

- ✓ سعر الفائدة على الأموال الفيدارلية : خفض بنك بنك الإحتياطي الفيدارالي هدفه لسعرالفائدة على الأموال الفيدارالية، وهو السعر الذي تدفعه البنوك للإقتراض من بعضها البعض بين عشية و ضحها، بما مجموعة 1.5 نقطة مئوية في إجتماعاته في 03 مارس و 15 مارس 2020. أدت هذه التخفيضات إلى خفض معدل الأموال الفيدرالية إلى نطاق من 0 إلى 0.25.
- ✓ عمليات إعادة الشراء: قام بنك الإحتياطي الفيدرالي بتوسيع نطاق عمليات إتقاقية إعادة الشراء (الريبو) بشكل كبير لتوجيه النقد إلى أسواق المال.
- ✓ الإقراض المباشر لأرباب العمل من الشركات الكبرى: في خطوة مهمة تتجاوز برامج فترة الأزمة، والتي ركزت بشكل أساسي على أداء الأسواق المالية، أنشأ بنك الإحتياطي الفيدارالي مرفقين جديدين لدعم ندفق الإئتمان إلى الشركات الأمريكية في 23 مارس 2020.

وكانت أيضا هناك إجراءات أخرى تمثلت في:[3]

- ✓ زادت اللجنة الفيدارالية للسوق المفتوحة خياراتها من الخزينة ورهن الوكالة لأوارق المالية المدعومة بما لا يقل عن 500 مليار دولار و 200 مليار دولار على التوالي، خلال الأشهر القادمة لدعم الأداء السلس لأسواق الأوراق المالية للخزينة ورهن الوكالة الأوراق المالية المدعومة.

---

[1] بختة الهاشمي، د. مزيان محمد توفيق، **"دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا - تجارب عالمية وعربية"** مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية، العدد 1، المجلد 2، 2020 ، ص 17.

[2] متاح على الرابط:

https://www.brookings.edu/research/fed-response-to-covid19/ ,13/01/2022 18:00

[3] Richard H, Clarida, Burcu D.B, Chiara S.C, **"The COVID-19 Crisis and the Federal Reserve's Policy Response",** Federal Reserve Board, Washington, ISSN 2767-3898, page 04.

- ✓ عززت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة خطوط مبادلة السيولة الأمريكية الدائمة مع بنك كندا و إنجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري لتقليل الضغوط في أسواق التمويل العالمية بالدولار.

3/ بنك الشعب الصيني:

لم يختلف الوضع كثيرا في الصين حيث أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان (79 مليار دولار)، بالإضافة إلى تخفيض الإحتياطي القانوني على ودائع البنوك التجارية ب 1 في المائة، وهو ما يسهم في توفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني كما ضخ البنك المركزي الصيني خلال أول ثلاثة أشهر هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر ب 300 مليار يوان (42 مليار دولار). وواصل البنك تحفيز الاقتصاد ففي 3 أفريل أعلن عن تخفيض الفائدة على الإحتياطات الزائدة إلى 0.35 في المائة، وذلك حتى يساعد البنوك في التوسع في الإقراض.[1]

ثانيا: على المستوى العربي.

1/ بنك الكويت المركزي:

تمثلت إجراءات بنك الكويت المركزي لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 في:[2]

- ✓ خفض سعر الخصم مرتين بواقع 1.25% ليصل إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخيا.
- ✓ خفض معدل الفائدة على إتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 1.0%.
- ✓ خفض بمقدار 0.125% في أسعار التدخل و على جميع أجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء(الريبو) وسندات بنك الكويت المركزي و نظام قبول الوادئع لأجل، و أدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام.
- ✓ رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100% بدلا من 90%.
- ✓ خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة ليصبح 80% بدلا من 100%.
- ✓ خفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر ليصبح 80% بدلا من 100%.
- ✓ خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية لتصبح 15% بدلا من 18%.
- ✓ إصدار تعميم بشأن ظوابط تأجيل المستحاقات المترنبة على العملاء المتضررين لدى البنوك و التي تقضي أساسا بعدم إحتساب فائدة/العائد على الفوائد/ العوائد غيرالمسددة خلال فترة تأجيل الإستحاقاقات.

---

[1] عبد العظيم الأموي ، **"البنوك المركزية وازمة كورونا "**، أفريل 2020، ،متاحة على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/blog/ , 20/03/2022 , 9:45

[2] متاح على الرابط:
https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/covid-19-measures , 13/01/2022, 20:30

- ✓ مطالبة البنوك بمواصلة تقديم الخدمات المالية للجمهور دون إنقطاع، وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمايات على النحو المعتاد من سرعة وكفاءة وأمان، ويشمل ذلك عمليات سحب و إيداع والنقد.
- ✓ الإستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية و المرتبطة بالأمن الغذائي و إحتياجات المجنمع، لضمان تلبية تلك الإحتياجات على نحو طبيعي.
- ✓ وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع و السحب الألي و القنوات الألكترونية لمدة ستة أشهر.
- ✓ إنشاء صندوق الجهود الحكومية لمكافحة فيروس كورونا المستجد بقيمة 10 مليون دينار كويتي و بتمويل من البنوك الكويتية.

2/ البنك التونسي المركزي:

كغيره من المؤسسات النقدية المركزية العربية، فإن البنك المركزي التونسي قرر إتخاذ الإجراءات التالية:[1]

- ✓ تخفيض سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس في مارس 2020.
- ✓ مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات.
- ✓ إنشاء صناديق استثمارية.
- ✓ ضمان حكومي للعمليات الائتمانية.
- ✓ تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الإستثمار في حدود 3%.
- ✓ كما أصدر البنك المركزي قرارا بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالإستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة أشهر.
- ✓ دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة.
- ✓ السماح للبنوك والمؤسسات المالية بعقد جلستها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانون المحدد نهاية الشهر الجاري.
- ✓ دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019 والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار.

3/ البنك المركزي الجزائري:

[1] طلحة الوليد احمد، **"التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"**، صندوق النقد الدولي، افريل 2020، ص 40-39.

قام بنك الجزائر وبهدف إحتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة إقتصادية نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الإقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة مرتين منذ بدء إنتشار الفيروس في أوائل عام 2020 بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3. كما تم خفض نسبة الإحتياطي القانوني ثلاث مرات لتتراجع من 10 في مارس 2020 إلى 02 في فيفري 2021.[1]

كما قام البنك المركزي الجزائري أيضا بالإجراءات التالية:[2]

- ✓ تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة القروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن جائحة كورونا.
- ✓ مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها.
- ✓ تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك و المؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة.
- ✓ إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار المالي للبنوك

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية، التي تسعى الدول الى تحقيقها وأضحى من أهم اهداف وأولويات صانعي السياسات في العالم، حيث سنحاول في هذا المبحث الوقوف على المفاهيم الأساسية للإستقرار المالي واهميته وأهم نماذج قياسه ودور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي .

المطلب الأول: ماهية الإستقرار المالي.

نال موضوع الإستقرار المالي اهتمام كبير من الباحثين، لما له من أهمية كبيرة يحتلها في القطاع المصرفي خاصة في ظل التكاليف الكبيرة التي تتحملها الإقتصاديات في ظل الأزمات، وهو الأمر الذي يشير الى ضرورة الإحاطة بموضوع الإستقرار المالي والتعرف على المفاهيم الأساسية له.

أولا: تعريف الاستقرار المالي.

- يعرف الإستقرار المالي على أنه تجنب وقوع الأزمات المالية، لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة بلد ما او أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد[1].

[1] صندوق النقد العربي، **"تقرير افاق الإقتصاد العربي"**، الإصدار الثالث عشر، أفريل 2021، ص 08.
[2] متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/86037-2020-04-07-11-59-49 , 14/01/2022 , 21:00

- كما أن هناك من عرفه على أنه القدرة على مساعدة النظام الإقتصادي على تخصيص الموارد وإدارة المخاطر وإمتصاص الصدمات التي تنشأ نتيجة التطور الطبيعي او الأحداث السلبية غير المتوقعة.[2]
- في حين يرى انه: العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد[3].
- وفي تعريف أخر للبنك المركزي الأوروبي: يتحقق الإستقرار المالي عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والإختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الإستثمارية ذات الربحية.[4]
- وفي تعريف لصندوق النقد الدولي (IMF) و الذي ركز فيه على الأنواع المختلفة التي يسميها (النوبات) ضمن النظام المالي، والتي تأخذ فترات من عدم الإستقرار المالي التي تتحول بدورها إلى فترات من الإضطراب الحاد في الأسواق المالية و التي تضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الإئتمان و السيولة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض في النشاط الحقيقي في الإقتصاد.[5]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإستقرار المالي على انه مفهوم يشير إلى الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في حالة وقوع الأزمات.

ثانيا: عدم الإستقرار المالي.

تعرف حالة عدم الإستقرار المالي بكونها وضع أو حالة تباين غير طبيعي بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية والحقيقية، بالإضافة الى نشوء كبير في أداء السوق المالي وقلة توافر الإئتمان محليا ودوليا، وإنحراف كبير في الإنفاق الكلي عن قدرة الإقتصاد على الإنتاج.[6]

---

[1] مشتاق محمد السبعاوي ، **"الإستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الإسلامي "**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإقتصادية والإدارية ، العدد 2 ، المجلد 2، 2012 ، ص 70.

[2] Schiansi.j, “Defening financial stability”, working paper /04/ 187, International markiting found, 2004, p.8.

[3] مها مزهر حسن ، **"اختبار الإستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009- 2013"**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، جامعة المستنصرية العراق 2016، ص 04.

[4] بوهريره عباس، **"دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر في ارساء الاستقرار المالي"**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير و قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي معمق، جامعة غرداية ،2018،ص33.

[5] أميره بن مخلوف ،**"آليات الحوكمه لادارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،2016، ص 168.

[6] financial stability be an explecit central bank objectiv , challenges to central banking from Globalized financial systems cnference at the IMF in wahungton D.C, september 16-17 2002 , p204

هذا ويرى Mishkin : أن حالة عدم الإستقرار المالي تحدث عند حدوث أزمات مالية أو صدمات في النظام المالي تؤدي الى وقف تدفق المعلومات، وهذا مايؤدي الى عدم بلوغ النظام المالي لهدفه المتمثل في التخصيص والتوجيه الأمثل للمدخرات نحو الإستثمار.

مما سبق يتضح أن حالة عدم الإستقرار المالي يقصد بها الإضطرابات المالية التي قد تفضي الى حدوث أزمات مالية مع عدم قدرة النظام المالي على الصمود امامها، ويكون منشأها اضطرابات في بعض التوازنات داخل النظام المالي من شأنها ان تجعل مؤسساته لا تمارس وظائفها بكفاءة كإختلال التوازن بين الإدخار والإستثمار، والموارد والاستخدامات، العرض والطلب، وكذا الإختلالات التي قد تنتج عن عدم تناظر المعلومات وعدم التقيد بقواعد ومؤشرات السلامة المالية.[1]

ثالثا: اهمية الإستقرار المالي.

ان تعزيز الحفاظ على الإستقرار المالي هو أحد اهم الأهداف الأولية للبنوك المركزية نظرا لطبيعة المساهمة لإقتصاد سليم وتحقيق النمو الإقتصادي والحفاظ على صحة وسلامة المؤسسات ومواجهة الإضطرابات والإختلالات التي تواجه الاقتصاد، وتكمن أهمية الإستقرار المالي في مايلي:

- غياب الإستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي إنطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت الى غيرها، فمن خلال هذه الأزمة تأثر النمو الإقتصادي وأشار صندوق النقد الدولي انه كلما زادت الأزمات تقلبا وطالت فترتها كلما أثرت على النمو الإقتصادي حيث يتراجع كلما حدثت الأزمات.[2]
- إن عدم الإستقرار المالي ينعكس سلبا على الإقتصاد الأمر الذي أدى الى حدوث إنكماش في الإقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة[3].
- الإستقرار المالي يعكس سلامة النظام المالي، والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن ان تزعزع إستقرار الإقتصاد.[4]
- من جهة أخرى تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الإهتمام الكبير بالمؤسسات المالية الدولية للحفاظ عليه بحكم أن الإضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد الإستقرار العالمي، وأصبح الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي الى تحقيقها.[5]

---

[1] Frederic S.Mishkin. Global financial In stability , from e work , events , Issues " V.13 , N04 " , journal of economic (ppe), perspectives , American economic Association , 1999 , p05.

[2] هوزان حسن توفيق، **قياس الإستقرار المالي لعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006- 2010** مجلة جامعة زاخو، المجلد 3، العدد 2 ، 2015 ، ص 541.

[3] ذهبي ريمة ،**" الإستقرار المالي النظامي بناء مؤشر نظامي تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011"**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، 2013 ، ص 22.

[4] Durmus yilmaz, financial security and stability .The OBCD s 2nd world forum on statistics knowledge on policy Measuring and fosterin the progress of sositires, Istanbul 27-28 June 2007, p2-3.

[5] مشتاق محمد السبعاوي ، مرجع سابق، ص 71-72.

- غياب الإستقرار المالي يؤدي الى إنتشار الإضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الإقتصاد المحلي، وعلى المستوى العالمي، فالإهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الإئتمان المصرفية في الاقتصادات المتقدمة.[1]

نتيجة لما سبق ذكره وغيره من الأثار والإضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الإستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الإهتمامات الرئيسية التي تشغل بال الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي فلا يكاد يخلو إجتماع مهم للدول عن الحديث عن الإستقرار المالي ووضعه ضمن برنامج العمل، كما لايكاد يخلو بنك مركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الإستقرار المالي، بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات، ومن المبادرات التي يمكن ذكرها على عجل:[2]

- انشاء معهد خاص بالإستقرار المالي من قبل بنك التسوية الدولية ولجنة بازل عام 1999 على اثر ازمة دول جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العالم على تقوية وتمتين أنظمتها .
- انشاء منتدى خاص بالإستقرار المالي في أبريل عام 1999 من قبل 26 سلطة مالية عالمية تفرض المساهمة في الإستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة.
- إستحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريرا دوريا مرتين في السنة يحاول من خلالها رصد التوترات المالية لإحتوائها والحد من إنتشارها .
- هذه الجهود والمبادرات وغيرها تشير الى مدى التكاليف والعناء الذي اصبحت تتكبده إقتصاديات ومؤسسات الدول، إزاء تكرار وقوع هذه الازمات.

رابعا: عناصر الإستقرار المالي.

النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد ككل، وحسب Michal Foot يكون النظام المالي في حالة إستقرار إذا توافرت العناصر التالية:[3]

- الإستقرار النقدي.
- الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسواق المالية.

[1] علي بو عبد الله ، **"وظائف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، بسكرة 2005 ، 2006 ، ص 78.

[2] احمد مهدي بلوافي، **"البنوك الاسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي لمناقشة ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولي"**، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 22، العدد2، جدة السعودية، 2008 ، ص 76-77.

[3] Michael foot, What Is Financial stability and How do we get it ?, The Roy bridge memorial lecture financial services authority, April 2003, Available on : http://www.mondovisione.com/news/uks-financial-services- authority-the-search-for-financial-stability/

- عدم وجود تغيرات في أسعار الأصول الحقيقية والمالية، والتي من شأنها أن تؤثر في الاستقرار النقدي.

1. **الإستقرار النقدي:**

ويعرف الإستقرار النقدي على أنه الإستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالإستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر، لأن ذلك قد يوقع في الانكماش والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار، أي بتغيرات هادئة وقابلة للتوقع دون مفاجآت، ويعتبر إستقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي إلى أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني فيشكل (تضخم أو انكماش).

ويمكن للإستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في الإستقرار المالي، بحيث يمنع التشوهات في الأسواق المالية ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

فإستقرار الأسعار يسهل تحديد التغيرات النسبية في الأسعار، مما يسمح للمستهلكين والشركات بإتخاذ قرارات الإستهلاك والإستثمار على أساس متين، مما يمكن من التخصيص الفعال للموارد كما أن الإستقرار في الأسعار يطمئن المستثمرين بشأن التضخم، مما يخفض من علاوات مخاطر التضخم وبالتالي يحفز على الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك، فإن الإستقرار في الأسعار يخفض من احتمال تحويل الأفراد والشركات لمواردهم من توظيفات منتجة إلى نشاطات أخرى بحثا عن الحماية من التضخم.

2. **الثقة في المؤسسات والأسواق المالية**

تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي سواء بين المؤسسات المالية وعملائها أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها.

أ. **الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها**

مما لا شك فيه أن الثقة العامة في المؤسسات المالية وفي السلطات التي تعمل على تنظيم المؤسسات المالية أمر مهم جدا للإستقرار المالي، ذلك لأن كل إضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة، وتنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين:

الأول يتعلق بإنعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة قدرة المؤسسات المالية على أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها، فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار وهذا أمر مفيد للنمو، وقد عبر(Kenneth Arrow) الحائز على جائزة نوبل عن هذا المعنى منذ أربعين عاما حين قال: «نستطيع أن نقول بقدر معقول من اليقين إن الكثير من التخلف الاقتصادي في العالم راجع إلى الافتقار إلى الثقة المتبادلة». والواقع أن الكثير من البحوث الإقتصادية أثبتت وجود علاقة قوية بين مستوى الثقة في اقتصاد ما ومجمل أداء ذلك الاقتصاد، فبدون الثقة المتبادلة يصبح النشاط الاقتصادي فريسة لقيود شديدة.

ب. الثقة بين المؤسسات المالية:

هناك ترابط كبير بين البنوك حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها، ففقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها، ويؤدي إلى تعطيل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل.[1]

3. استقرار أسعار الأصول:

تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات متمثلة فيما يلي:

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة.
- بتغير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديل.
- التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم انفاقها .
- التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.

إن تأثير تغير أسعار الأصول المالية على الأداء الاقتصادي قد يكون كبيرا في حالة الإختلالات الكبيرة في تسعير الأصول، ولكن ما الذي يؤدي إلى الإختلالات في تسعير الأصول؟.

في الواقع أن تسعير الأصول المالية في السوق المالي يعتمد على قانون العرض والطلب، والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تأثر على قرارات الفاعلين في السوق المالي على غرار المعلومات المتاحة، والتدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن هذه الأصول،[2] والتي بدورها تعتمد على أداء المؤسسة وسياساتها في توزيع الأرباح إذا تعلق الأمر بالأسهم، وبالرغم من أن السوق المالي الكفء يساعد على نشر المعلومات فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعات.

ويمكن القول بوجود فقاعة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول،

ولكن كيف يؤثر سوء تسعير الأصول المالية ونشوء فقاعة سعرية في الاستقرار المالي؟

ليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعرية، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تفادي انفجارها وانفجار الفقاعة المالية يعني انهيار أسعار الأصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة المذكورة سابقا.[3]

خامسا: مصادر عدم الاستقرار المالي.

[1] موسى مبارك خالد،" **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، 2013 ، ص 148.

[2] نفس المرجع ، ص 159-160.

[3] موسى مبارك خالد ، مرجع سابق ،ص 151.

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخليا من داخل النظام المالي، وإما خارجيا في الإقتصاد الحقيقي، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات بإختلاف طبيعة هذه المخاطر المالية فالسلطات عادة قادرة على التأثير في حجم الإختلالات الداخلية وفي إحتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم والرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية، إلا من خلال تطبيق سياسات الإقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة، وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع إضطراب خارجي في الحد من تأثيره على النظام المالي، والمحافظة على قدرة إستيعاب الصدمات وتنقسم الى:[1]

- **المخاطر الداخلية:**

قد تنشأ هذه المخاطر في أي عنصر من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاث وهي الأسواق المؤسسات ، والبنية التحتية [2]

1- **المؤسسات:** قد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقا الى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات اخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة .
2- **الأسواق:** عادة ماتكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، وعدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب والعدوى .
3- **البنة التحتية :** قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية " مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركز المخاطر ..." حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية في نظامي المقاصة والتسوية على سبيل المثال، وينجم عليها مضاعفات أكبر على النظام المالي، وبالمقابل فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل .[3]

- **المخاطر الخارجية:**

تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية ازاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية، أو تقلبات في أسعار النفط، أو التحولات المفاجئة في أسعار السوق، وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالإقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى الى إضعاف ثقة السوق وخلق إختلالات تؤثر في النظام المالي ككل .[4] وفي الجدول الموالي تلخيص لأهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة :

---

[1] ذهبي ريمة ، مرع سابق ، ص 23.
[2] سهيلة قطاف ،" **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر ،ص199
[3] ذهبي ريمة ، مرجع سابق،ص 24-25
[4] سهيله قطاف، مرجع سابق ، ص 199

جدول رقم (1-2): مصادر عدم الالستقرار المالي المحتملة

المخاطر الداخلية	المخاطر الخارجية
مخاطر على أساس المؤسسات **المخاطر المالية** -الائتمان -السيولة -سعر الفائدة -العملة **المخاطر التشغيلية** -جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات -المخاطر القانونية -مخاطر السمعة - مخاطر استراتيجية الأعمال -تركز المخاطر -مخاطر كفاية رأس المال **مخاطر على أساس السوق** -مخاطر الطرف المقابل -عدم اتساق أسعار الأصول - الائتمان -العدوى **مخاطر على أساس البنية التحتية** -مخاطر نظم المقاصة والتسوية والدفع -مواطن الهشاشة في البنية التحتية " القانونية التنظيمية المحاسبية الرقابية " -انهيار الثقة المؤدي الى موجات السحب -سلسلة الأثار التعاقبية.	**اضطرابات اقتصادية كلية** -مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية -اختلالات سياسية **الأحداث** -الكوارث الطبيعية -التطورات السياسية -إنهيار الشركات الكبرى

المصدر: ذهبي ريمة ،**" الإستقرار المالي النظامي بناء مؤشر نظامي تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011 "**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 ، 2013 ، ص 26.

و يوضح الشكل التالي مصادر عدم الإستقرار المالي و كيفية الإنتقال بين النظام المالي و الإقتصاد الحقيقي.

شكل رقم (1-7): العوامل المؤثرة في إستقرار النظام المالي

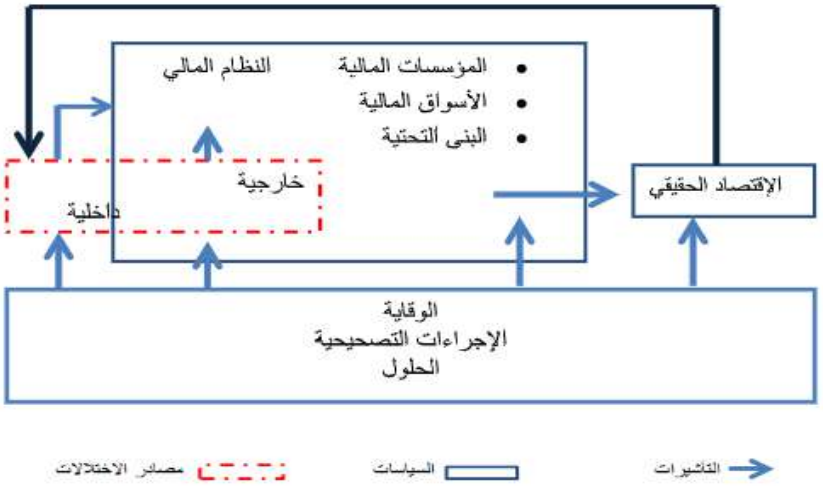

Source: Schinasi, J., 2005, "Preserving Financial Stability", Economic Issues, No. 36, International Monetary Fund, Washington, USA, p 5.

سادسا: محددات الاستقرار المالي

يمكن تصنيف محددات الإستقرار المالي الى ثلاث مجموعات وهي :[1]

- **الشروط ماكرو اقتصادية**

ان المحافظة على الإستقرار المالي يتطلب تعزيز سياسات الإقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة حيث تتأثر المؤسسات بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها .

- **الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات والأسواق المالية.**

من أجل الحفاظ على الإستقرار المالي لا بد من توفير الإطار المؤسساتي والتنظيمي الملائم لتأطير كل مستويات طبيعة وادارة المخاطر في المؤسسات.

- **فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع.**

إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسساتي وقدرة النظام على التكييف مع الإبتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الإستقرار المالي .

[1] ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

الشكل رقم (1-8): محددات الإستقرار المالي

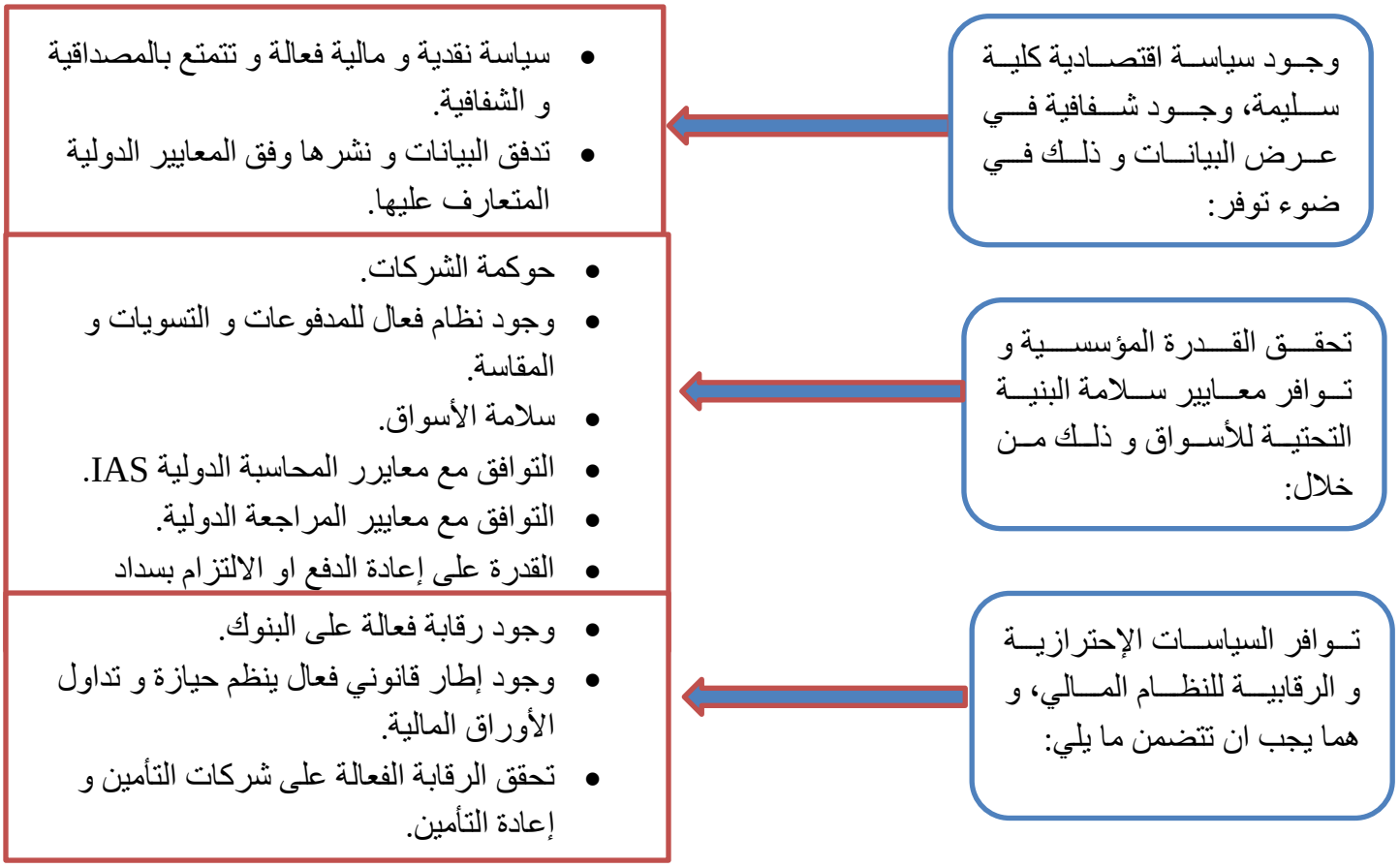

المصدر: د. أحمد شفيق الشاذلي، **"الإطار العام للإستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي"**، 2014، ص 7.

المطلب الثاني: دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي

تلعب البنوك المركزية دورا هام في تحقيق الإستقرار المالي، فقد تتطور دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، فلم يعد يتمثل دورها كمقرض اخير فقط، بل أصبح لها أيضا دور من خلال السياسة الإحترازية الكلية بالإضافة إلى زيادة الشفافية. وهذا ماسنتعرف إليه من خلال التالي:

أولا: دور البنوك المركزية كمقرض ملاذ أخير (الدور التقليدي)

لطالما إهتمت البنوك المركزية بشدة بالإستقرار المالي، ومن أسباب إنشاء بنوك مركزية هو تقليل الذعر المصرفي من خلال الإقراض كملاذ أخير.[1]

ويتدخل البنك المركزي كمقرض أخير لمنع وصول المصرف إلى حالة عسر مالي، وذلك من خلال تزويده بالسيولة النقدية اللازمة لتلبية طلب عملائه في السحب من ودائعهم بعد أن يتأكد أن هذا العسر المالي ليس بسبب سوء إدارة أو فساد.[2]

إن البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي بحكم رقابته على النشاط المصرفي، وهو يعمل ذلك سواء القرض المباشر للجهاز المصرفي أو عن طريق الخصم للأوراق المالية.[3]

- **مفهوم المقرض الأخير:**

ويعتبر المقرض الأخير من الوظائف التي يتمتع بها البنك المركزي وتعتبر هذه الوظيفة من الخدمات التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية أي تقديم البنك المركزي المعونة للمصارف التجارية عند الحاجة.[4]

ثانيا: دور البنوك المركزية من خلال السياسة الإحترازية الكلية

يمكن للبنوك المركزية أن تلعب أدوارا مهمة في تطوير السياسة الإحترازية الجزئية والكلية. لأن للبنوك المركزية مايلزم من منظور على مستوى النظام والقدرة التقنية. ويمكن للبنوك المركزية المساهمة بشكل كبير في تطوير ونشر إختبارات الظغط الإحترازي الكلي وتعتبر إختبارات الإجهاد أداة مهمة لقياس المخاطر النظامية، عبر تحويل سينريوهات الأزمة إلى صدمات كمية، وإنشاء تنبؤات الشرطية وتحديد خطوط الصدع للمساعدة في إدارة ومنع الأزمات المستقبلية. يمكن أيضا إستخدام إختبارات الإجهاد الإحترازية الكلية كأداة مراقبة نشطة ضمن نظام الإستقرار المالي. فالعمل التطبيقي للتنظيم الإحترازي الكلي هو نشاط ديناميكي يتكون من تحديد وتقييم نقاط الضعف والمخاطر وإتخاذ الإجراءات التخفيفة اللازمة.[5]

- **مفهوم السياسة الإحترازية الكلية:**

تعرف السياسة الإحترازية الكلية على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات بناء على مجموعة من المؤشرات الأساسية.[6]

---

[1] متاح على الرابط:
https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2018/html/ecb.sp181105.en.html , 20/04/2022 , 16:45

[2] هيفاء مزهر، **"البنك المركزي بين المقرض والمسعف الأخير"**، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول 2019، ص 414.

[3] علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، **"مفاهيم حديثة في إدارة البنوك"**، الطبعة الأولى، دار البداية، 2009، ص 10

[4] نفس المرجع ص 416.

[5] Domenico, L.O, Lawrence, S.C, (2016) , **"Reinventing the Role of Central Banks in Financial Stability"**, Bank of Canada, page 08.

[6] متاح على الرابط:

- **الهدف من السياسة الإحترازية الكلية:**

إن الهدف الرئيسي للسياسة الإحترازية الكلية هو توفير الإستقرار المالي للنظام المالي ككل من خلال تعزيز مرونة النظام المالي ضد الصدمات ومنع تراكم المخاطر النظامية، وبالتالي توفير المساهمة الممكنة للنظام المالي في النمو الإقتصادي.[1]

ثالثا: دور البنوك المركزية في تشجيع التعقل وزيادة الشفافية

يمكن للبنوك المركزية إبلاغ الأسر والشركات والمؤسسات المالية والأسواق وكذلك المنظمين حول وجود نقاط ضعف من خلال النشر المنتظم للمنشورات حول الإستقرار المالي، أو من خلال أشكال أخرى للإتصالات بالجمهورمثل خطابات كبار المسؤولين.مخدد ويمكن للبنوك المركزية على سبيل المثال تشجيع المقترضين والمقرضون من خلال حساب التأثير المحتمل لمعدلات الإقتراض في المستقبل وتقديم المعلومات للوكالات المسؤولة.[2]

الجدول رقم (1-3):آليات الحفاظ على الإستقرار المالي

النطاق	الهدف	السياسة المتبعة	الإجراءات المتخذة
داخل	**الحفاظ على الإستقرار**	**وقائية**	**- تنظيم ومراقبة النظام المالي. - تعزيز درجة الإنظباط في السوق. - نشر المعلومات عن جميع مكونات النظام المالي.**
على مقربة	**حماية الإستقرار**	**علاجية**	**- تكثيف دور البنوك المركزية بتعزيز عمليات الرقابة والإشراف. - دعم البنوك المركزية لملاءة المؤسسات المالية وتزويدها بالسيولة. - إتباع إجرراءات وسياسات تصحيحية كلية.**
خارج	**العودة للإستقرار**	**علاجية**	**- تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمة. - تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف. - إعتماد المبادرات الطوعية لإستعادة قدرات النظام المالي.**

المصدر: بن داية، سفاري، **"الإستقرار المالي بين وقع الازمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية- أي دور البنوك المركزية BCE و FED نموذجا"**، مجلة العلوم الإنسنية لجامعة أم البواقي، جوان 2020، المجلد07، العدد 02، ص583-584

المطلب الثالث: طرق قياس الإستقرار المالي

---

https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=19 , 21/04/2022 , 00:00

[1] Vučinić, M.I, (2016) **"Importance of Macroprudential Policy Implementation for Safeguarding Financial Stability"**, Journal of Central Banking Theory and Practice, N 03 , page 81.

[2] Cunningham, R.O, Friedrich, C.H, (2016), **"The role of central banks in promoting financialstability: An international perspective"**, Bank of Canada, N 15, page 05

نظرا للأهمية التي يتمتع بها الإستقرار المالي على المستوى العالمي، فقد عمل الباحثين على إيجاد عدة طرق لقياس الإستقرار المالي وتطويرها بما يتناسب مع التغيرات والتحديثات على مستوى القطاع المصرفي وسوف نتطرق في هذا المطلب لأهم طرق قياس الإستقرار المالي.

أولا: نموذج Z-SCORE (Altman Z-SCORE)

1/ نشأة:

يعتبرنموذج Altman Z-SCORE من أهم النماذج المستخدمة في قياس السلامة المالية للمنظمات، ويعد ألتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بالإستقرار المالي للشركات الصناعية وغير الصناعية في سنة 1968. وقد عمل على تطويره بنفسه خلال عدة سنوات فالنموذج الأصلي سنة 1968. وقم بإعداد نموذج خاص بالمنشأت في القطاع الخاص سنة 1977، وأخيرا نموذجه الخاص بالمؤسسات الغير صناعية والخدمية ومؤسسات الإقراض سنة 1995.[1]

2 /تعريف نموذج Z-SCORE:

يعتبر نموذج Z-score أهم المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الإستقرار المالي للمصارف، إن مؤشر الإستقرار المالي هذا يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حيث يكون هناك عدم إستقرار العوائد، و الذي يظهر من خلال إرتفاع قيمة الإنحراف المعياري للعائد عللى الأصول، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر أعلى فإن ذلك الأمر يعكس أن المصروف محل الدراسة هو أبعد عن إحتمالات الفشل المالي بالتالي هو أكثر إستقرار. ويعطى النمودج بالعلاقة التالية:[2]

$$Z = \frac{ROA+E/A}{\sigma ROA}$$

حيث أن :

ROA : العائد على الأصول للمصرف.

E/A : نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول.

σROA : الإنحراف المعياري للعائد على الاصول.

ولقد تم التطبيق الأولي لهذا النموذج Z-SCORE على مجموعة من المؤسسات قدرت ب 66 مؤسسة أمريكية حيث منها 33 مؤسسة ناجحة و الأخرى 33 غير ناجحة، مدرجة في البورصة

---

[1] بوجلخة إبراهيم، **"قياس الإستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015 باستخدام نموذج Z-score"**، المجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص 410.

[2] تلي فريدة، بن بريكة الزهرة،**" إستخدام النموذج الكمي Z-score لقياس الإستقرار المالي والسلامة المصرفية دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة الممتدة 2011-2016"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08،ديسمبر 2017، ص 222.

حيث أثبتت النتائج أن المؤسسات التي قمية Z-SCORE أقل من 1.88 كانت شديدة الخطورة ومن المرجح ان تفلس أما المؤسسات التي قيمة Z-score أكبر من 2.99 هي المؤسسات ناجحة أما قيمة Z-SCORE التي وقعت بين 1.81 و 2.99 فهي نتائج غير مؤكدة (منطقة رمادية).[1]

الجدول رقم (1-4): تقسيم البنوك حسب نموذج Z-score

البنوك	قيمة Z-SCORE	المنطقة
الفئة الأولى	أقل من 1.88	شديدة الخطورة
الفئة الثانية	أكبر من 2.99	ناجحة
الفئة الثالثة	بين 1.81 و 2.99	نتائج غير مؤكدة (منطقة رمادية)

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ماسبق

ثانيا: نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

بدأ إستعمال هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 إذ يقوم البنك الإحتياطي الفدرالي بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف من دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية التنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثة فقل العدد إلى 03 مصارف فقط عام 1998.[2]

1/مفهوم نظام التقييم الأمريكي CAMELS:

يتمثل نظام التقييم الأمريكي في مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحليل الوضعية المالية للبنوك كما يعتبرأنه أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وهوعبارة عن مؤشرسريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي للبنوك ومعرفة درجة تصنيفها.[3]

2/عناصر نظام التقييم الأمريكي:

تتمثل عناصر نظام التقييم الأمريكي في:[4]

- كفاية رأس المال (Capital adequacy).

- مؤشرات جودة الأصول (Assets quality).

[1] تلي فريدة،" **<u>إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الترة 2001-2017</u>**"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جتمعة محمد خيضر بسكرة 2019، ص 133.
[2] سرى رفيق عبد الرزاق القريشي، **"<u>أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الإئتمانية المصرفية</u>"**، رسالة ماجستير، كلية الإدراة والإقتصاد، جامعة كربلاء 2013، ص 38.
[3] صليحة عماري، علي بن ثابت، **"<u>نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك دراسة حالة بنك الخليج الكويت</u>"**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، العدد 38، جوان 2018، ص 73-74.
[4] أسماء دردور، "<u>بناء مؤشر مركب لقياس الإستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2003-2017</u>"، مجلة الباحث، 2019/01/19، ص 175.

- مؤشرات سلامة الإدارة (Management).

- مؤشرات الربحية (Earnings).

- مؤشرات السيولة (Liquidity).

3/ تصنيفات نظام التفييم الأمريكي:

ويتم تصنيف البنوك حسب نظام التقييم الأمريكي كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1-5): التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1= قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لايتخذ أي إجراء
2= مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3= معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4= هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5= غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة وإشراف

المصدر: سرى رفيق عبد الرزاق القريشي، **"أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الإئتمانية المصرفية"**، رسالة ماجستير، كلية الإدراة والإقتصاد، جامعة كربلاء 2013، ص 39.

ثالثا: إختبارات الضغط (الإجهاد)

1/ مفهوم إختبارات الضغط (الإجهاد):

هي عبارة عن مجموعة من الإختبارات على شكل سيناريوهات تهدف للوصل إلى مدى مرونة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات و الهزات الإقتصادية بجانب وتهدف أيضا للوصل إلى مدى قدرة القطاع المصرفي على تحمل ومواجهة المخاطر المتعلقة بالإئتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة وخلال فترة زمنية معينة.[1]

2/ أنواع إختبارات الإجهاد المالي: ويوجد نوعان لإختبارت الجهد هما:[2]

- **السيناريوهات ذات المتغير الواحد:**

ويتم بإستخدام هذه الطريقة دراسة تأثير كل متغير لوحده على الوضع المالي للمصرف، مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للبنك لمتغير معين والمقارنة مع الحساسية للمتغيرات الأخرى.

---

[1] أميرة بن مخلوف، مرجع سابق ص 197.
[2] نفس المرجع ص 197.

- السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة:

تهدف هذه الطريقة من إختبارات الأوضاع الضاغطة إلى تقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على وضعه المالي.

رابعا: السلاسل الزمنية

1/ مفهوم السلاسل الزمنية:

تعتبر السلاسل الزمنية مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة تم قياسها في أوقات محدودة، ويتم الإعتماد على تحليل السلاسل الزمنية في الإقتصاد لإعتقادها بأن معرفة سلوك ظاهرة في الماضي يساعد في فهم سلوكها المستقبلي، أي أننا نفترض أن الماضي سيعيد نفسه وأن الإتجاه العام الملاحظ في الفترة السابقة سيستمر في الفترة القادمة.[1]

2/ طرق تحليل السلاسل الزمنية:[2]

- السلوك العشوائي.
- الإتجاه العام الخطي.
- المتوسطات المتحركة.
- التمهيد الأسي البسيط.
- طريقة بروان للتمهيد الأسي.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

يعتبر موضوع الدراسة من بين المواضيع التي عرفت إهتماما من قبل الباحثيين والطلبة الأكاديميين، ولغرض عدم الوقوع في تكرار النمط الذي قدمته المواضيع المدروسة سابقا بالإضافة إلى تحديد الجوانب البحثية التي تحتاج إلى إستكمال و التي تم الوقوف عندها، سنحاول في هذا المبحث تقديم بعض الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي تم تناولها الموضوع و ذات صلة بموضوع بحثنا.

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

[1] أحمد حسين بتال، عثمان فلاح مهدي، **"إستخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الإستقرار المالي في العراق للمدة 2005-2017"**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة أربيل 2018، ص 584.
[2] نفس المرجع ص 584.

من خلال هذا المطلب سيتم إنتقاء مجموعة من الدراسات باللغة العربية، تتنوع بين دكتوراه وماجستر بالإضافة إلى مقالات منشورة، والتي تعرضت إلى زوايا الموضوع المدروس، وذلك قصد الوقوف على غاية الدراسات وأهم النتائج المتوصل إليها.

1. دراسة بن مخلوف، 2016: **" آليات الحوكمة لإدارة المخاطر البنكية و تعزيز الإستقرار المالي"**[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الإستقرار المالي وأهميته في ظل الأُثار التي أفرزتها الأزمات المالية، والمساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر حول ضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية ومعرفة مدى إدراك البنوك العاملة في الجزائر لأهمية اليات الحوكمة وفق المعايير الدولية المعتمدة في إدارة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام نموذج Z-score على عينة من 5 بنوك عاملة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2014/2007 .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك العمومية أقل إستقرار و أمانا من البنوك الخاصة، وهي قريبة جدا من التعثر المصرفي، ويرجع ذلك لحجم القروض المتعثرة وسوء إدارة المخاطر المتعلقة بذلك، وكذلك عدم وجود نظام رقابي داخلي فعال وضعف أليات الحوكمة.

2. دراسة حجاج 2019: **"قياس الإستقرار المالي للبنوك التجارية الجزائرية بإستعمال نموذج مؤشر z-score"**[2]

هدفت الدراسة إلى قياس الإستقرار المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ومعرفة إلى أي مدى يؤثر الإستقرار المالي على هاته البنوك .

ولتحقيق غاية الدراسة تم الإعتماد على نموذج **Z-score** على عينة من البنوك والمكونة من 7 بنوك ثلاثة منها محلية وهي البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، وبنكين اجنبيين هما باريبا بنك، بنك سوسيتي جينيرال، وبنكين مختلطين هما المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الجزائر، وهذا من خلال قياس مدى الإستقرار المالي وذلك للفترة الممتدة من (2012-2017).

توصلت الدراسة إلى أن كل البنوك في العينة غير معسرة وتتمتع بالإستقلال المالي، إلا أنه تتفاوت فيما بينها من حيث درجة الإستقرار، كما تبين في الدراسة أنه ليس هناك فرق بين البنوك العمومية والخاصة من حيث درجة الإستقرار.

[1]أميره بن مخلوف ، مرجع سابق

[2]حجاج نزيهة، قياس الإستقرار المالي للبنوك التجارية الجزائرية بإستعمال مؤشر z-score دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقدي وبنكي.

3. **دراسة بوجلخة 2021: " قياس الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية فيماليزيا خلال الفترة 2008-2015 بإستخدام نمو Z-score .** [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم الإستقرار المالي و علاقته بالأزمات المالية و قياس الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية في ماليزيا.

وقد إعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على تطبيق نموذج Z-score على مجموعة متكونة من ثمانية عشر بنك عامل في ماليزيا من بينها تسعة بنوك إسلامية وتسعة بنوك تقليدية للفترة الممتدة مابين 2015/2008.

وتوصلت الدراسة الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن متوسط قيم Z-score للبنوك الإسلامية متواجدة في المنطقة الرمادية خلال فترة الدراسة بإستثناء بنك واحد متواجدة في منطقة عدم الإستقرار المالي، أما بالنسبة للبنوك التقليدية تتواجد كلها في منطقة الإستقرار المالي بإستثناء بنك واحد يتواجد في المنطقة الرمادية.

4. دراسة (طاشي، كيحل ، 2018): **" تقييم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الإستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية"** [2]

هدفت الدراسة إلى بيان الأسباب الحقيقية وراء حدوث الأزمات المالية العالمية، وتحديد تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية وتقييم قدرة المصارف "السعودية، الإماراتية، القطرية"، على تحقيق الإستقرار المالي في ظل الأزمة العالمية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام نموذج Z- score على عينة مكونة من 6 مصارف خليجية إسلامية، للفترة الممتدة من(2004-2012) .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإستقرار المالي مؤشر مهم في عمل المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية، أما التعثر المالي فهو تلك المرحلة التي وصلت فيها المصارف إلى حالة من الإضطرابات المالية، وإعتبار القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية، وبيان الدراسة أن المصارف الإسلامية سليمة من الناحية المالية، وبعيدة كل البعد عن التعثر المالي ذلك لأن قيم Z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.99 وهي القيمة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية.

---

[1] بوجلخة إبراهيم، مرجع سابق

[2] طاشي مفيدة، كيحل فطيمة، تقييم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الإستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة عينة من المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2004-2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير علوم تجارية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

5. دراسة هوزان تحسين توفيق،2015: **"قياس الإستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسلجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010"**[1]

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إستقرار المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى معرفة قدرة نموذج **Z-score** على إعطاء صورة متكاملة عن الإستقرار المالي المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق نموذج **Z-score** على عينة من عشرة بنوك تجارية عاملة في العراق للفترة مابين (2006- 2010) .

وتوصلت الدرسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن أغلبية المصارف إما أنها تعاني من عدم الإستقرار المالي أو أنه يصعب الحكم عليها ذلك بسبب تدني مستويات قيم مؤشرات النموذج و انه لايوجد فرق بين المصارف الكبيرة و الصغيرة من حيث الإستقرار المالي في البيئة المصرفية العراقية.

6. دراسة (دردور ، خوالدي ، 2018) **" قياس الإستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر".**[2]

عمدت الدراسة إلى بناء مؤشر تجميعي يعتمد على التحليل المالي لقياس مدى الإستقرار المالي والمصرفي للبنوك التجارية العمومية الخاصة الجزائرية، دعما لمركزها المالي لتفادي تعثرها المالي وكذلك التأكد من مدى إستقرار هذه البنوك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على مؤشر **Z-score** لقياس الإستقرار المالي والمصرفي وذلك لعينة من البنوك "البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، ترست بنك، بنك باريبا " وذلك للفترة الممتدة من (2008-2018).

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج

- أن الإستقرار المالي والمصرفي يرتبط بإدارة التعثر المصرفي الذي ويعد أساس الوظيفة البنكية بهدف التقليل من حدوثه وتخفيض التكلفة المترتبة عنه.
- مؤشرات الإستقرار المالي تعد من أهم الوسائل لإحتواء التعثر المصرفي والتنبؤ به من أهمها مؤشر Z-score الذي أثبت نجاعته وفعاليته.
- كل البنوك سواء كانت عمومية أو خاصة عينة الدراسة سجلت قيمة مرتفعة لمؤشر-z scoer أي أنها تتمتع بالإستقرار المالي.

[1] هوزان تحسين توفيق، مرجع سابق.

[2] دردورأسماء، خوالدي سليمة، قياس الإستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية والعمومية و الخاصة في الجزائر بإستخدام نموذج z-score للفترة 2008-2018، مجلة العلوم الإقتصادية والمناجمنت ، مجلد 19، العدد2.

7. دراسة سعادة،2021: **"تداعيات جائحة فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي: الأثار على أهم القطاعات الإقتصادية وسبل المواجهة"[1]**

هدفت الدراسة إلى التعرف على القطاعات الإقتصادية الأكثر تظررا من الجائحة وحجم الخسائر التي لحقت بها بالإضافة لمعرفة مدى تعافي بعض القطاعات بعد تخفيف إجراءات الغلق، وأيضا معرفة أهم التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل بعض القطاعات الإقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى ركود في الإقتصاد العالمي، وقد كان قطاع السياحة وكذا قطاع العمل أكثر القطاعات تظررا، وأن هناك قطاعات عرفت تعافي نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق وعلى راسها قطاع الصناعات التحويلية.

8. دراسة (محمد ، إكرامى، 2021) **" أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي , دراسة تطبيقية للبنوك العاملة في مصر"[2]**

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل لأهم الأثار المترتبة لجائحة " كوفيد 19 " على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري وإستعراض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في ظل إنتشار الجائحة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل مؤشرات السلامة المالية وذلك لعينة من البنوك العاملة في مصر وذلك للفترة الممتدة (2019-2020).

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تشكل جائحة كورونا تحديا جديدا للإستقرار المالي، إذ أن الإستقرار المالي يتحقق عندما يتمكن القطاع المالي والمصرفي من تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إتخاذ البنك المركزي المصري إجراءات إحترازية كبيرة لإحتواء أثار جائحة كورونا.
- تراجع صافي الربحية وأسعار أسهم البنوك المقيدة في البورصة المصرية.
- وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية بإستثناء مؤشرات جودة الإئتمان، للبنوك المصرية قبل وبعد الجائحة.

المطلب الثاني الدراسات باللغات الأجنبية:

[1] اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي: الأثار على أهم القطاعات وسبل مواجهتها، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد5، العدد2ن 2021.

[2] محمد زيدان، اكرامي جمال، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، المؤتمر العلمي الخامس اثر ازمة كورونا على الاقتصاد القومي،2021.

لقد حظيت المتغيرات المدروسة بالإهتمام الواسع من قبل الدراسات البحثية باللغة الأجنبية، حيث تنوعت طبيعتها ومسمياتها، لكن مدللولها بقي يشير إلى أثر جائحة كوفيد 19 على الإستقرار المالي للمصارف، حيث سيتم من خلال هذا المطلب عرض بعض الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع البحث.

1. **Mohammad Sami, Rym, Thomas 2020:''Basel Compliance and Financial Stability: Evidence from Islamic Banks''[1]**

هدفت الدراسة لتوضيح أثر تطبيق إتفاقية بازل على الإستقرار و المخاطر للبنوك التقليدية و الإسلامية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق نموذج **Z-score** على عينة من 651 بنك تقليدي و 110 بنك إسلامي من البلدان النامية و تم تقسيم فترة الدراسة لثلاث فترات مابين 1999 إلى غاية 2004، من 2005 إلى غاية 2011، من 2012 إلى غاية 2015 .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الإمتثال لمبادئ بازل له تأثير إيجابي قوي على إستقرار البنوك التقليدية وتأثير إيجابي على إستقرار البنوك الإسلامية لكنه أقل وضوحا، وأن التأثير الرئيسي للإمتثال لمبادئ بازل هو زيادة نسبة رأس المال.

2. **Lamrani karima 2020: '' Coronavirus And Its Impact On The Financial Market And Listed Companies''[2]**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر جائحة كورونا على السوق المالية والشركات المدرجة، و كذلك إقتراح أسس للتفكير في مستقبل المغرب في مواجهة هذه الأزمة وتوفر رؤية واضحة إلى حد ما للظاهرة على البنك المغربي لسنة 2020.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعزيز مؤسسات المغرب لجهودها ووضع خطة طوارئ لضمان إنتقال أولي إلى الإقتصاد المستدام.
- عدم إستقرار في أسعار الأصول المالية.
- تحديد احتياطاتها من أسعار الصرف للحفاظ على تقلبات العملات.

[1] **Mohammad Sami, Rym, Thomas 2020:''Basel Compliance and Financial Stability: Evidence from Islamic Banks'', journal of financial services research.**

[2] **Lamrani karima 2020: '' Coronavirus And Its Impact On The Financial Market And Listed Companies'', revue International des science de gestion, hssn: 2665-7473, volum2.**

3. Sami, Sree Rama 2020:''Financial Stability of GCC Banks in the COVID-19 Crisis''[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل وتوقع البيانات المالية للبنوك التجارية الكبرى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي و إلقاء الضوء على العوامل التي تؤدي إلى عدم إستقرار البنوك وضعفها

ودراسة الإستدامة المالية في ظل جائحة كوفيد-19.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام طريقة محاكاة مونت كارلو على عينة من 30 بنك عامل في دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، الكويت، عمان، قطر، الإمارات البحرين) للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2023.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن 11 بنكا من أصل 30 بنكا كان لها عائد حقوق ملكية سلبي في أكثر من 20% من تجارب المحاكاة، مما يشير إلى نقص للإستدامة المالية على المدى الطويل.

4. Khadija Ichrak Abdou 2021: '' Les implications de la crise du Covid-19 sur le secteur bancaire participatif : Cas du Maroc''[2]

الغرض من هذه الورقة البحثية هو تحليل الأثار المترتبة على جائحة **covid19** على قطاع البنوك المغربية التشاركي، وتداعيات الجائحة على النشاط المصرفي التشارك.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على منهجية التحليل الوصفي على عينة مكونة من خمسة مصارف مغربية تشاركية.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- إنخفاض في بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة المالية للبنوك المغربية التشاركية.
- ركود اقتصادي يتطلب تدخل المنظمات والهيئات المختلفة.
- فتح جائحة كورونا فرص جديدة لأسواق التمويل التشاركي.
- تنفيذ العديد من التدابير الوقائية من قبل المنظمون للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد 19 والحفاظ على مستوى التوازن بين الحفاظ على الإستقرار المالي والسلامة المالية.

[1] **Sami, Sree Rama 2020:''Financial Stability of GCC Banks in the COVID-19 Crisis'', journal of Asian finance and busuines vol 7, no 12.**

[2] **Khadija Ichrak Abdou 2021: '' Les implications de la crise du Covid-19 sur le secteur bancaire participatif : Cas du Maroc'', revue francaise deconomie et de gestion,vol2, no1**

5. Benjamin Bureau 2020: ''L'impact de la crise sanitaire sur la situation financière des entreprises en 2020 : une analyse sur données individuelles''[1]

هدفت الدراسة الى تقييم تأثير الأزمة الصحية، على وجه الخصوص، فإنه يسلط الضوء على عدم التجانس القوي للصدمات النقدية التي عانت منها الشركات في عام 2020، بما في ذلك داخل نفس قطاع النشاط.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام نموذج المحاكاة الدقيقة على عينة " أكثر من 645 ألف شركة فرنسية"، لسنة 2020.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن تدابير الدعم الحكومية قد قللت من تشتت الصدمات النقدية.
- تحسين إجراءات إعادة الهيكلة الجماعية، هاته الاخيرة يمكن أن تصبح أكثر كفاءة في التعامل مع حالات الشركات التي تواجه صعوبة بأفضل طريقة ممكنة.
- الحاجة إلى تمويل إضافي لإمتصاص صدمة الاعمال، مع الحفاظ على إحتياطي نقدي تشغيلي كافٍ للدخول في مرحلة الانتعاش.

6. Alain, Christian, 2020 :'' Système financier et COVID-19: Un examen de l'impact en RDC[2]

هدفت الدراسة لمعرفة تداعيات كوفيد-19 على النظام المالي في الكونغو الديمقراطية من خلال دراسة الإستقرار المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام السلاسل الزمنية على عينة الدراسة و المتمثلة في النظام المالي في الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة من ديسمبر 2013 إلى غاية أفريل 2020.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القطاع الخاص إنكمش منذ الشهر الثاني من الصدمة الأولية نتيجة لعمليات سحب الودائع بعد حالة الشك بسبب كوفيد-19،إنخفاض في الدخل من الممكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية.

7. Melchisédek Joslem, 2020:''Stabilité financière et coordination des politiques économiques'' [3]

[1] **Benjamin Bureau 2020: ''L'impact de la crise sanitaire sur la situation financière des entreprises en 2020 : une analyse sur données individuelles'', working paper, banque de France.**

[2] **Alain, Christian, 2020 :'' Système financier et COVID-19: Un examen de l'impact en RDC.**

[3] **Melchisédek Joslem, 2020:''Stabilité financière et coordination des politiques économiques''these de doctorat, science economiques, universite cote d azur**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثار السياسة النقدية على المخاطر المصرفية وتحديد شروط تنسيق السياسات النقدية و الإحترازية اللازمة لضمان الإستقرار للقطاع المصرفي والملاءة المالية للمؤسسات و تقييم تأثير هذا التنسيق على الإئتمان المحلي والتكلفة المتوقعة لفشل البنك.

ولتحقيق أهداف الدراسم تم تطبيق نمودج العتبة ونموذج Z-score على عينة من 194 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2015.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تأثيرات السياسة النقدية على المخاطر المصرفية ليست مستقلة عن طبيعة السياسة الإحترازية الكلية و إن التدخل الإحترازي الكلي ليس فعال دائما في الحد من تكاليف فشل البنك.

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة

تطرقنا في المطلب الأول والثاني الى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، لذا سنحاول المقارنة بين الدراسات السابقة في الموضوع و بين الدراسة التي نحن بصددها.

جدول رقم(1-6) مقارنة بين الدراسات باللغة العربية

الدراسة	الهدف	نتائج الدراسة	بيئة الدراسة	الأدوات المستخدمة
دراسة بن مخلوف 2016.	هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الإستقرار المالي وأهميته في ظل الأثار التي أفرزتها الأزمات المالية.	البنوك العمومية أقل إستقرار و أمانا من البنوك الخاصة، وهي قريبة جدا من التعثر المصرفي.	عينة من 5 بنوك عاملة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2014/2007 .	تحليل البيانات بالإعتماد على نموذج Z-score
دراسة حجاج 2018.	قياس الإستقرار المالي لعينة من البنوك التجارية و مدى تأثير الإستقرار المالي على هاته البنوك.	كل البنوك في العينة غير معسرة و تتمتع بالاستقلال المالي ليس هناك فرق بين البنوك العمومية و الخاصة من حيث درجة الاستقرار.	عينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2012-2017).	تحليل بيانات بالإعتماد على نموذج Z-score.
دراسة بوجلخة 2021.	قياس الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية في ماليزيا.	متوسط قيم Z-score للبنوك الإسلامية متواجدة في المنطقة الرمادية بإستثناء بنك واحد متواجدة في منطقة عدم الإستقرار، أما بالنسبة للبنوك التقليدية كلها في منطقة الإستقرار بإستثناء بنك واحد في المنطقة الرمادية.	عينة من البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية للفترة مابين 2008-2015.	تحليل البيانات بالإعتماد على نموذج Z-score.
دراسة طاشي، كيحل 2018.	بيان الأسباب الحقيقية وراء حدوث الأزمات المالية العالمية و تقييم قدرة المصارف على تحقيق الإستقرار في ضل الأزمة العالمية.	الإستقرار المالي مؤشر مهم في عمل المصارف. التعثر المالي هو المرحلة التي تصل فيها المصارف الى حالة من الاضطرابات المالية.	عينة من المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي. للفترة 2004-2012.	تحليل البيانات بالإعتماد على برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.
دراسة هوزان تحسين توفيق	قياس مدى الإستقرار المصارف التجارية	أغلبية المصارف إما أنها تعاني من عدم الإستقرار المالي أو أنه	عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة	تحليل البيانات بإستخدام نموذج

2015.	المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.	يصعب الحكم عليها.	الممتدة مابين 2006-2010.	Z-score.
دراسة درود، خوالدي 2018.	قياس مدى الاستقرار المالي و المصرفي للبنوك التجارية العمومية و الخاصة لتفادي تعثرها المالي.	مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي تعد من أهم الوسائل لإحتواء التعثر المصرفي. كل البنوك سواء عمومية او خاصة سجلت قيمة مرتفعة لمؤشر Z-score اي انها تتعمتع بإستقرار مالي.	البنك الوطني الجزائري، قرض الشعب الجزائري البنك الخارجي، ترست بنك، وبنك باريبا. الفترة 2008-2018.	تحليل البيانات بإستخدام نموذج Z-score.
دراسة سعادة 2021.	التعرف على القطاعات الإقتصادية الأكثر تظررا من الجائحة وحجم الخسائر التي لحقت بها.	أدت جائحة كوفيد-19 إلى ركود في الإقتصاد العالمي وقد كان قطاع السياحة أكثر تظررا.		
دراسة محمد، إكرامي 2021.	بيان الاثار المترتبة عن جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية و استعراض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي.	تشكل جائحة كورونا تحديا جديدا للإستقرار المالي. تراجع صافي الربحية و أسعار الأسهم للبنوك المقيدة في البورصة المصرية مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية.	عينة من المصارف العاملة في مصر للفترة (2019-2020).	تحليل مؤشرات السلامة المالية.

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول رقم (1-7) مقارنة بين الدراسات باللغات الأجنبية

الدراسة	الهدف	نتائج الدراسة	بيئة الدراسة	الأدوات المستخدمة
دراسة Mohammad sami, Rym, Thoomas 2020.	توضيح أثر تطبيق إتفاقية بازل على الإستقرار والمخاطر للبنوك التقليدية والإسلامية.	الإمتثال لمبادئ بازل له تأثير إيجابي قوي على إستقرار البنوك التقليدية و تأثير إيجابي على إستقرار البنوك الإسلامية لكنه أقل وضوحا.	عينة من البنوك التقليدية والإسلامية في البلدان النامية للفترة الممتدة مابين 1999-2015.	تحليل البيانات بإستخدام نموذج Z-score.
دراسة lamrani karima 2020.	بيان اثر جائحة كورونا على السوق المالية و الشركات المدرجة في المغرب.	وضع خطة طوارى لضمان انتقال اولي للاقتصاد المستدام. عدم استقرار في اسعار الأصول المالية.	السوق المغربية المالية و الشركات المقيدة للفترة 2020	
دراسة Sami, Sere Rahma 2020.	تحليل وتوقع البيانات المالية للبنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.	11 بنك من أصل 30 بنكا كان لها عائد حقوق ملكية سلبي في أكثر من 20% من تجارب المحاكاة.	عينة من 30 بنك عامل في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة مابين 2019-2023	تحليل البيانات بإستخدام طريقة محاكاة مونت كارلو.
دراسة Khadija ichrak abdo 2021.	تحليل الاثار المترتبة على جائحة كورونا على قطاع البنوك المغربية و تداعيات الجائحة على النشاط المصرفي.	انخفاض في بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة المالية. فتح جائحة كورونا فرص جديدة للاسواق التمويل التشاركي.	عينة من مصارف مغربية للفترة 2020.	تحليل مؤشرات السلامة المالية.
دراسة	بيان اثر ازمة كورونا و	تدابير الدعم الحكومي قللت	عينة من المصارف	تحليل البيانات

Benjamin bureau 2020.	تسليط الضو على الصدمات التي عانت منها الشركات الفرنسية.	من تشتت الصدمات النقدية. الحاجة الى تمويل اضافي مع الاحتفاض على احتياطي كافي.	الفرنسية للفترة 2020.	بإستخدام نموذج المحاكاة الدقيقة.
دراسةَ Alain, Christian 2020.	معرفة تداعيات كوفيد-19 على النظام المالي في الكونغو الديمقراطية.	إنكماش القطاع الخاص منذ الشهر الثاني من الصدمة الاولية نتيجة لعمليات سحب الودائع بعد حالة الشك بسبب كوفيد-19.	عينة الدراسة تمثلت في النظام المالي في الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة مابين ديسمبر 2013 إلى غاية أفريل 2020.	تحليل البيانات بإستخدام السلاسل الزمنية.
دراسة Melchisedek, Joslem2020.	توضيح أثار السياسة النقدية على المخاطر المصرفية.	تأثيرات السياسة النقدية على المخاطر المصرفية ليست مستقلة عن طبيعة السياسة الإحترازية الكلية.	عينة من 194 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة مابين 1998-2015.	تحليل البيانات بإستخدام نموذج Z-score.

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول رقم1-6 المتعلق بالدراسات السابقة باللغة العربية، والجدول رقم 1-7 المتعلق بالدراسات باللغة الأجنبية بمكن استنتاج النقاط التالية :

اوجه التشابه:

- تشابهت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تهدف الى التنبؤ بالفشل المالي وقياس مدى الإستقرار المالي للمصارف في ظل الأزمات المالية العالمية، وكذا تداعيات فيروس كورونا المستجد على اقتصاد الدول واستقرار القطاع المصرفي.
- انتهجت الدراسة الحالية ومعظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي لوصف الظواهر المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي بإعتباره المنهج المناسب لتحليل المعطيات.
- إشتركت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تجميع البيانات وتحليلها في الجانب التطبيقي.
- اما من ناحية ادوات الدراسة فتشابهت مع بعض الدراسات في تطبيق نموذج **Z-score**

أوجه الإختلاف:

- اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث عينة الدراسة حيث اختلف حجم العينة وكذا اختلاف بيئة الدراسة فبعض الدراسات كانت في دول عربية والبعض الأخر في دول اجنبية.
- اختلاف فترة الدراسة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.
- اختلاف بعض الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في تطبيق نموذج التحليل .
- إختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في الربط بين متغيرات الدراسة (جائحة كوفيد-19، الستقرار المالي).

القيمة المضافة :

من خلال مايلي سوف تم التطرق إلى أهم المزايا والإضافات التي تحملها الدراسة الحالية والتي تميزها عن الدراسات السابقة والجوانب التي تساهم في إضافة علمية للموضوع :

- ربط مشكلة الدراسة بمتغيرات معاصرة.
- محاولة معرفة أثر جائحة كوفيد-19 على الإستقرار المالي للبنوك في الجزائروذلك نظرا للأهمية البالغة للإستقرار المالي والمخاطر الكبيرة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 على المستوى الإقتصادي والمالي.
- دراسة موضوع شغل أهمية بالغة من طرف صانعي السياسات والباحثين لإعتباره ابرز مواضيع في القرن 21.
- دراسة الموضوع بطريقة مختلفة عن الدراسات السابقة من خلال تحليل المعطيات والمقارنة بينها قبل فترة الجائحة وفي فترة الجائحة لمعرفة مدى استقرار البنوك .
- حداثة فترة الدراسة " 2016-2020".
- اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتسهيل العملية .
- العمل بأحد أهم النماذج " نموذج زاد سكور للتنبؤ بالفشل المالي وقياس الإستقرار المالي للمصارف.

خلاصة الفصل

تناولنا خلال هذا الفصل دراسة تداعيات وتبعات تفشي فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي عامة وعلى الإقتصاد الجزائري خاصة، وماتعرضت له من اضطرابات واسعة ومفاجئة في النشاط الإقتصادي من تعطل في سلاسل التوريد، تأثر الأسواق المالية حيث ارتفعت مقاييس عدم اليقيين كمقاييس التقلب في سوق الأسهم، وتقييد حركة التجارة الدولية وتأثر في قطاع السياحي وحركة النقل.

والتطرق ايضا الى مفهوم الإستقرار المالي الذي تعددت واختلفت تعاريفه حيث يعبر عن الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادرا على التصدي للإضطرابات المختلفة في الإقتصاد وبيان أهميته وعناصره والعوامل المتحكمة فيه وتحديد مصادر عدم الإستقرار المالي حيث انه من الصعب تحديد مصادر عدم الإستقرار بناء على التمييز بين عوامل الإقتصاد الكلي والجزئي لذلك يجب تحديد هذه المصادر بشكل ادق عن طريق تحديد الإختلالات وألية إنتقال الصدمات ضمن النظام المالي، وكذا أهم مؤشرات ونماذج قياس الإستقرار المالي منها نموذج **(Z-score).**

وفي ظل الأزمة وتأثر الإستقرار المالي دعت الحاجة الى اتخاذ خطوات حاسمة للحد من الخسائر حيث عمدت البنوك المركزية الى إتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الإحترازية للتخفيف من وطأة الأزمة وتحقيق الإستقرر المالي .

اما في الجزء الأخير من الفصل عرجنا الى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جائحة كوفيد 19 والإستقرار المالي من خلال التطرق الى أسلوب وهدف كل دراسة واهم النتائج المتوصل اليها، وبالتالي ومن خلال ماسبق سنحاول في الفصل الموالي إجراء الدراسة التطبيقية والوصول الى مدى تأثرالإستقرار المالي البنوك في ظل جائحة كورونا.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

من خلال ماتم التطرق إليه في الفصل السابق تعرفنا على أهمية الإستقرار المالي بالنسبة للبنوك وذلك مادفع الباحثين حول العالم للإهتمام بدراسة هذا الموضوع. كما تعرفنا على الأثار الكارثية لجائحة كوفيد-19على المستوى العالمي والمحلي. لذلك سوف نقوم من خلال هذا الفصل بقياس الإستقرار المالي للبنوك في الجزائر (العينة محل الدراسة) قبل الجائحة وخلالها، قصد معرفة أثار جائحة كوفيد-19 على الإستقرار المالي للبنوك في الجزائر، من خلال تطبيق نموذج Z-score على القوام المالية لعينة الدراسة، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مبحث:

- **المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- **المبحث الثالث: عرض، تحليل ومناقشة النتائج**

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم قياس الاستقرار المالي في البنوك العاملة في الجزائر، واختيار عينة عشوائية تتوافر قوائمها المالية في مواقعها الرسمية حتى نتمكن من الحصول على البيانات اللازمة لتطبيق نموذج Z-score.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عشرين (20) بنك ناشط في البيئة الجزائرية ما بين بنوك عمومية، اجنبية، مختلطة، إسلامية مبينة في الجدول ادناه.

جدول رقم (2-1) مجتمع الدراسة

إسم البنك	نوع البنك	رمز البنك
البنك الوطني الجزائري	عمومي	BNA
البنك الجزائري الخارجي	عمومي	BEA
بنك التنمية المحلية	عمومي	BDL
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	عمومي	BADR
القرض الشعبي الجزائري	عمومي	CPA
الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط	عمومي	CNEP
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	عمومي	CNMA
بنك البركة الجزائري	إسلامي (بحريني – جزائري)	Banque Al Baraka Algérie
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	مختلط (بحريني – جزائري)	Bank ABC
البنك العربي الجزائر	مختلط (أردني – جزائري)	Arab Bank Algeria
بنك الخليج الجزائر	مختلط (كويتي – جزائري)	AGB
بنك السلام الجزائر	إسلامي (البحرين)	Al Salam Bank
سيتي بنك الجزائر	أجنبي (أمريكي)	Citibank
إتش إس بي سي الجزائر	أجنبي (بريطاني)	HSBC Algeria
بنك ناتكسيس الجزائر	أجنبي (فرنسي)	Natixis - Banque
سوسيتي جنرال الجزائر	أجنبي (فرنسي)	Societe Générale Algerie
باريبا الجزائر	أجنبي (فرنسي)	BNP Paribas el Djazair
قرض الفلاحة وبنك المؤسسات الاستثمارية الجزائر	أجنبي (فرنسي)	Crédit agricole CIB
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مختلط (الأردن – الجزائر)	Housing bank
بنك الثقة الجزائر	مختلط (كويت-الجزائر)	TBA

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة من أربعة بنوك وهما البنك الوطني الجزائري، بنك السلام، بنك باريبا، بنك الخليج الجزائر.

جدول (2-2): عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	رمزه	نوعه
01	**البنك الوطني الجزائري**	BNA	عمومي
02	**بنك السلام الجزائر**	Al Salam Bank	إسلامي
03	**بنك الخليج الجزائر**	AGB	مختلط
04	**بنك باربيا الجزائر**	BNP	أجنبي

المصدر: من اعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-1).

المطلب الثالث: تقديم البنوك عينة الدراسة

سوف يتم من خلال الأتي التعريف بالبنوك محل الدراسة

1. تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA):

أنشىء البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، كأول بنك تجاري وطني حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، و تخصص أيضا في تمويل القطاع الفلاحي، وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بعد إنشاء بنك جديد مختص في تمويل القطاع الزراعي. وفي سنة 1990 إنتقل البنك من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي وفق القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على إعتماده بعد مدوالة مجلس النقد و القرض في 05 سبتمبر1995، وتم رفع رأس مال البنك في جوان 2009 من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري، وأيضا تم رفع رأس مال البنك في جوان 2018 من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.[1]

2. بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank):

تم الإعلان عن إنشاء بنك السلام- الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 2,7 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009إلى 10 مليار دينار جزائري، كما تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. انطلق نشاط البنك في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة، حيث يقترح بنك السلام-الجزائر مجموعة منتجات و

[1] متاح على الرابط:
https://www.bna.dz/ar/التعريف-بالبنك/عن-البنك-الوطني-الجزائري.html , 10/04/2022, 15:00

خدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها " عمليات تمويل، التجارة الخارجية، الاستثمار والإدخار، الخدمات.[1]

3. بنك الخليج الجزائر(AGB):

هو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004 ويتم إختصاره بالرمزAGB، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة. وهو بنك ينتمي لمجموعة برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، تتوزع ملكية ملكية أسهم بنك الخليج الجزائر على ثلاث مؤسسات مالية اجنبية وهي كالأتي: بنك برقان وهو ثاني أكبر بنك تجاري تجاري تقليدي في الكويت وهوالمساهم الأكبر الأكبر بنسبة تصل إلى 60%، بنك تونس العالمي TIB وهو أول بنك تجاري تأسس في تونس كشركة بنكية مرخصة بالكامل والذي يملك نسبة تصل إلى 30%، البنك الأردني الكويتي وهو شركة أردنية عامة محدودة و الذي يملك 10%.[2]

4. بنك Paribas (BNP):

يعتبر من البنوك المعروفة على مستوى المحلي و العالمي، حيث يعود تاريخ تأسيسه لأول مرة إلى عام 2000، إذ تم تشكيله نتيجة عملية اندماج ما بين بنك باريس الوطني وبنك باريبا وعليه بات يمثل مجموعة بنكية فرنسية تتخذ مقراً رئيسياً لها في باريس، وآخر في لندن، فيما عمل خلال عام 2009 على شراء حصة تبلغ ما نسبته 75% من بنك فورتيس البلجيكي، وبناءً عليه أصبح يصنف على أنه أكبر بنك في المنطقة من ناحية الودائع، في حين أصبح الأكبر من حيث إجمالي الأصول على مستوى العالم خلال عام 2011، إذ وصلت إلى 2.670 تريليون دولار .البنك على نحو دائم ومستمر يسعى إلى تقديم أفضل تجربة بنكية للعملاء لديه، وذلك من خلال توفير باقة شاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية عالية الجودة، وهو الأمر الذي كان له دور كبير بجعله من أكثر البنوك شعبية وانتشار في الجزائر، حيث بات يملك بها شبكة واسعة من الفروع، والتي يصل عددها إلى 71 فرعاً، موزعين في مختلف أرجاء البلاد، بما في ذلك ثلاث وكالات رقمية في الجزائر، وهران و بجاية. يوفر هذا الشكل الجديد للوكالة خدمة ذاتيةً لدى الزبون، أجهزة صراف آلي متعددة الخدمات بما في ذلك إيداع الشيكات، ومحطة رقمية تسمح بفتح حساباتها عن بُعد وإجراء عمليات بنكية متنوعة، إضافة إلى الاتصال المرئي الذي يسمح للزبون بإنشاء تجربة الخدمات البنكية في الوكالة عبر الإنترنت، حصل بنك بي إن بي باريبا الجزائر على شهادة الأيزو 9001 لأنشطتها المتعلقة بالتجارة الدولية منذ عام 2011 والخدمات البنكية الإلكترونية منذ ماي 2014[3].

---

[1] متاح على الرابط:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list , 12/04/2022 , 13:25

[2] متاح على الرابط:

https://read.opensooq.com/بنك-الخليج-الجزائر/ , 10/04/2022 , 17:00

[3] فرح قصاص، بي إن بي باريبا في الجزائر، 2020، متاحة على الرابط https://read.opensooq.com/، 2022/04/10، 10:05

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المبحث سنعرض متغيرات الدراسة، طريقة جمع المعطيات والأدوات والإجراءات المستخدمة في معالجة البيانات .

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سيتم التطرق لمتغيرات الدراسة وطريقة جمع البيانات للوصول الى النتائج المرجوة.

أولا: متغيرات الدراسة

تحتوي الدراسة على متغيرين، اولها المتغير التابع المجسد في الإستقرار المالي والذي يعتبر متغير كمي، في حين ان المتغير المستقل تمثل في جائحة كوفيد-19 والذي يعتبر كمتغير وهمي لا يمكن قياسه .

ثانيا: طريقة جمع معطيات الدراسة

تم الإعتماد في جمع المعطيات على القوائم المالية الخاصة بالبنوك الجزائرية محل الدراسة، وبالأخص جمع الميزانيات خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و 2020 م، حيث ان سنة 2020 تعتبر سنة المقارنة كون ان المتغير المستقل يتوافر من بداية هذه السنة الى السنوات الموالية، وعلى اعتبار ان القوائم المالية للبنوك محل الدراسة غير متاحة للسنوات 2021، 2022 م اكتفينا بالفترة المعتمدة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف يتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في نموذج Z-score.

أولا: نموذج Z-score

تم الإعتماد على نموذج Z-score في قياس الإستقرار المالي للبنوك محل الدراسة ويشير المؤشر الى ان عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات البنك التي يجب ان تهبط باقل من قيمتها المتوقعة قبل ان تستنفذ حقوق الملكية، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية.

كما ويستند المؤشر على فكرة ان العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه ($\mu \boldsymbol{ROA}$) وانحرافه المعياري ($\boldsymbol{\sigma ROA}$) وان نسبة حقوق الملكية لاجمالي الأصول ($k = \boldsymbol{E/A}$) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول($\mu\ \boldsymbol{ROA}$). ويمكن التعبير عن المقياس بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Z} = \frac{\boldsymbol{ROA}+\boldsymbol{E/A}}{\boldsymbol{\sigma ROA}}$$

الفصل الثاني: ـــ

جدول (2-4) : معطيات وقيم مؤشر Z-score البنك الوطني الجزائري BNA (الوحدة مليار دج)

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	ROA	K	σROA	Z-SCORE
2016	31419896	2843371178	210837499	0,01105	0,074151	0,002804	30,38567
2017	29986747	2828633272	235242892	0,010601	0,083165		33,44034
2018	35832184	3082299350	252408093	0.011625	0,08189		33,35071
2019	19064194	3491982968	280354592	0,005459	0,080285		30,57963
2020	23047665	3440270872	297694908	0,006699	0,086532		33,24982
متوسطات القيم	–	–	–	0,009087	0,081205	–	32,20123

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر Z-score لبنك (BNA) مرتفعة طوال فترة الدراسة، وهي محصورة بين 30.38567 و 33.44034 مما يدل على أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بإستقرار مالي على المستوى الكلي ويبعده عن حدود التعثر البنكي. أي انه يجب تخفيض الأرباح بأكثر من 32.20123 من إنحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية و من ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وعليه سيتم تحليل قيم مؤشرات قيم Z-score كل حسب مدلوله للوصول الى سبب تبيان قيم المؤشر خلال فترة الدراسة للبنك الوطني الجزائري.

أ. تحليل قيم العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري

شكل (2-1) قيم العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA

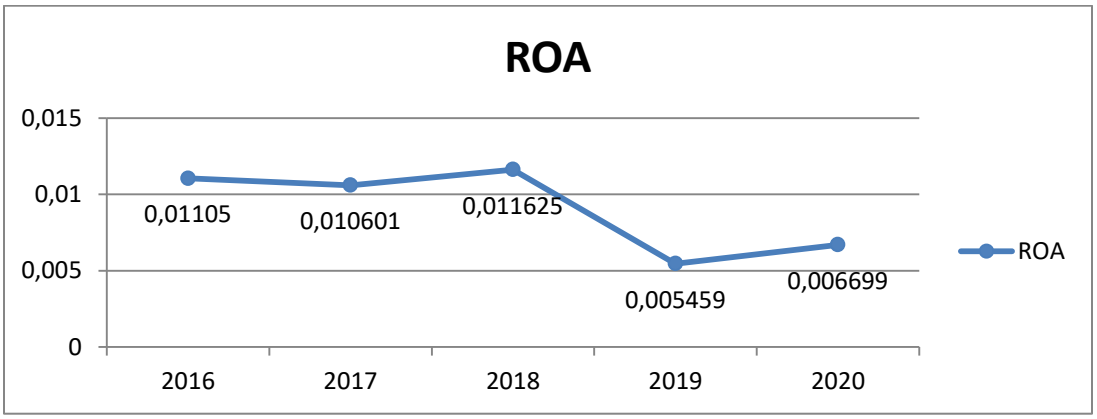

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم(2-4)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة العائد على الأصول (ROA) سجلت أكبر قيمة سنة 2018 حيث ارتفعت بمعدلات متوسطة مقارنة بينتي 2016 و 2017، لكنها سرعانما انخفضت بشكل ملحوظ جدا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، اذ قدر معدل التراجع (الانخفاض) بقيمة 0.006135 ما يعادل 53.04% . وهذا دليل عن انخفاض ربحية البنك الى اكثر من النصف مقارنة بالسنة الماضية، ما يوضح ان البنك واجه مخاطر في سنة 2019. الا ان هذا الانخفاض تراجع بنسبة 22.71 سنة 2020 مقارنة ب 2019 لان انها تبقى منخفضة مقارنة بسنة 2018 حيث ان انخفاض الأرباح قدر بـــ 42.37% سنة 2020 مقارنة بـــ2018.

ب. تحليل قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري

شكل (2-2): قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA

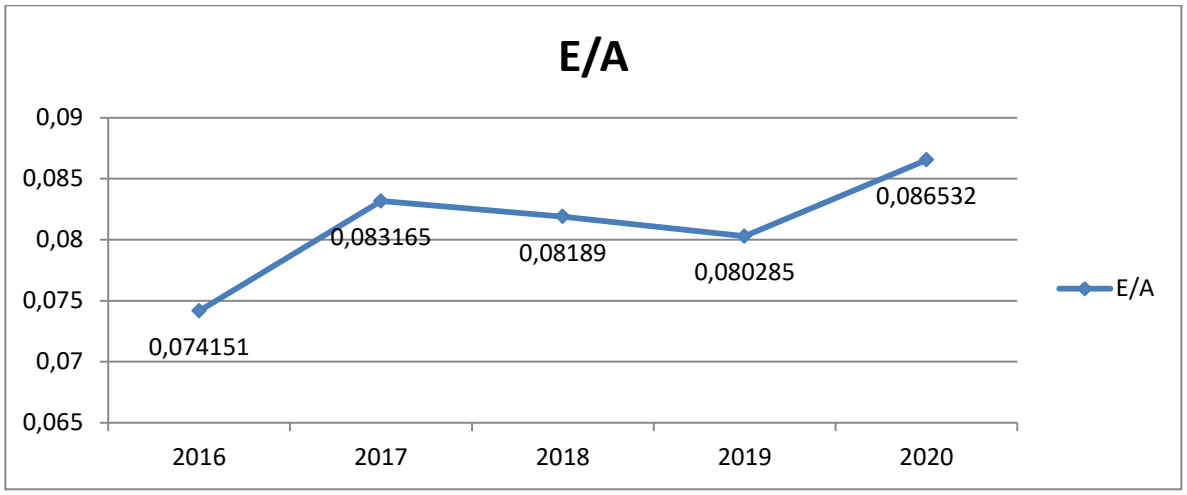

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

يلاحظ من الشكل اعلاه أن قيمة العائد على حقوق الملكية (E/A) ارتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمعدل 10.83%، لتتراجع في سنة 2018 بنسبة 1.55% مقارنة بسنة 2017 وتواصل الانخفاض سنة 2019 . الا انها عرفت ارتفاع ملحوظ سنة 2020 بنسبة 7.8%مقارنة بسنة 2019 ، وكانت أكبر قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة.

كما ويفسر الانخفاض في قيمة العائد الى الزيادة المستمرة في حقوق الملكية (راس المال + الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة) مع تذبذبات لقيمة صافي الدخل.

ت. تحليل قيم مؤشر Z-score للبنك الوطني الجزائري

الشكل (2-3): قيم مؤشر Z-score للبنك الوطني الجزائري BNA

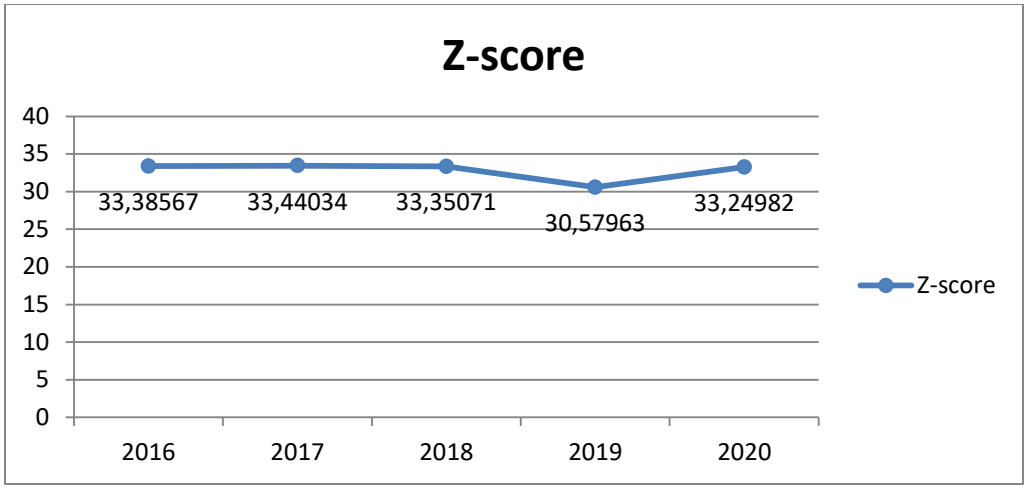

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-4)

من خلال النتائج المتحصل عليها يلاحظ ان قيمة المؤشر Z سجلت أعلى قيمة في 2017، وإنخفضت في سنتي 2018 و 2019 على التوالي مقارنة بسنة 2017 بقيمة 0.08963 في 2018 و بقيمة 2.8607 في 2019، وعادت للارتفاع مرة أخر في سنة 2020 بقيمة 2.67019 مقارنة بسنة 2019.

ثانيا : بالنسبة لبنك السلام الجزائر

جدول (2-5): معطيات و قيم مؤشر Z-SCORE لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	ROA	K	σROA	Z-SCORE
2016	1080086	53103919	14310347	0.020339	0.269478	0.006123	47.329887
2017	1181246	85775329	15381433	0.013771	0.179322		31.534024
2018	2418015	110109059	14886934	0.02196	0.135202		25.666017
2019	4007410	131018967	15004791	0.030586	0.114524		23.697876
2020	3069188	162625776	15831052	0.018873	0.097347		18.979691
متوسطات القيم	–	–	–	0.021106	0.159175	–	29.441499

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للفترة (2016-2020)

انطلاقا من الجدول اعلاه يلاحظ انخفاض مستمر في قيمة مؤشر Z-score خلال فترة الدراسة ليصل الى ادنى مستوى سنة 2020 حيث قدر بـ 18.979691، حيث تشير هذه القيمة الى

انه يتوجب انخفاض ارباح بنك السلام الجزائر بحوالي29.44 مرة عن انحرافاتها المعيارية حتى يتم استنزاف حقوق الملكية ومن ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بإلتزاماته البنكية.

وعليه سيتم تحليل قيم مؤشرات قيم Z-score كل حسب مدلوله للوصول الى سبب تبيان قيم المؤشر خلال فترة الدراسة للبنك السلام.

أ. تحليل قيم العائد على الأصول لبنك السلام

الشكل (2-4) : قيم العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank

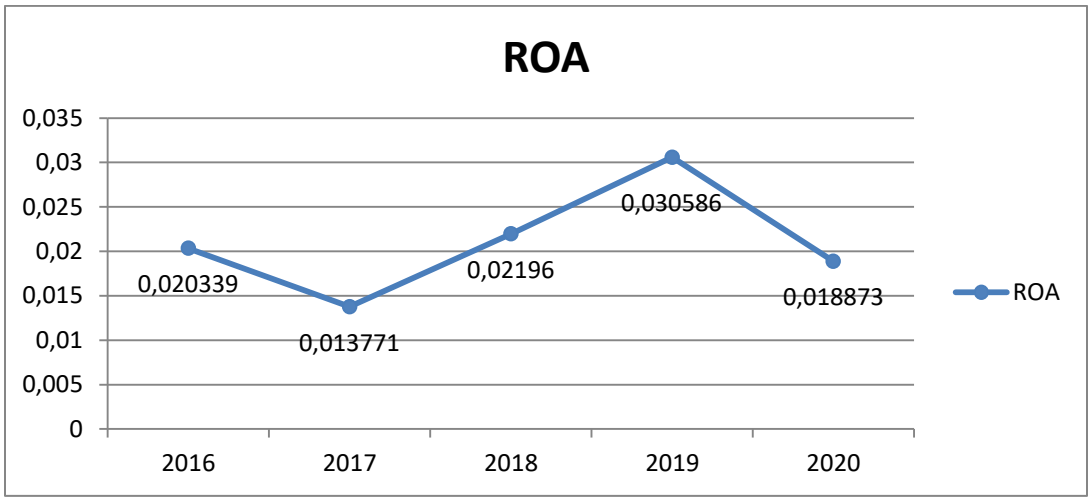

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

يتبين من خلال الشكل اعلاه تذبذب في متوسط العائد على الأصول لبنك السلام خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض. اذ وصل الى ادنى قيمة له سنة 2017 بقيمة 0.013771 لتليه سنة 2020 بقيمة 0.018873 وبتراجع معدله 38.3% مقارنة بسنة 2019 التي سجل فيها اعلى قيمة والتي قدرت بـ0.030586 .

وعليه فان بنك السلام عرف تذبذب في الربحية سنتين 2017 و2020 رغم ان السنتين ما بينهما عرفت ارتفاع بطيء ما يعبر عن عدم قدرة البنك على الحفاظ على ارباحه او انه كان يواجه مخاطر.

ب. **تحليل قيم حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك السلام الجزائر**

شكل (2-5) : قيم نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank

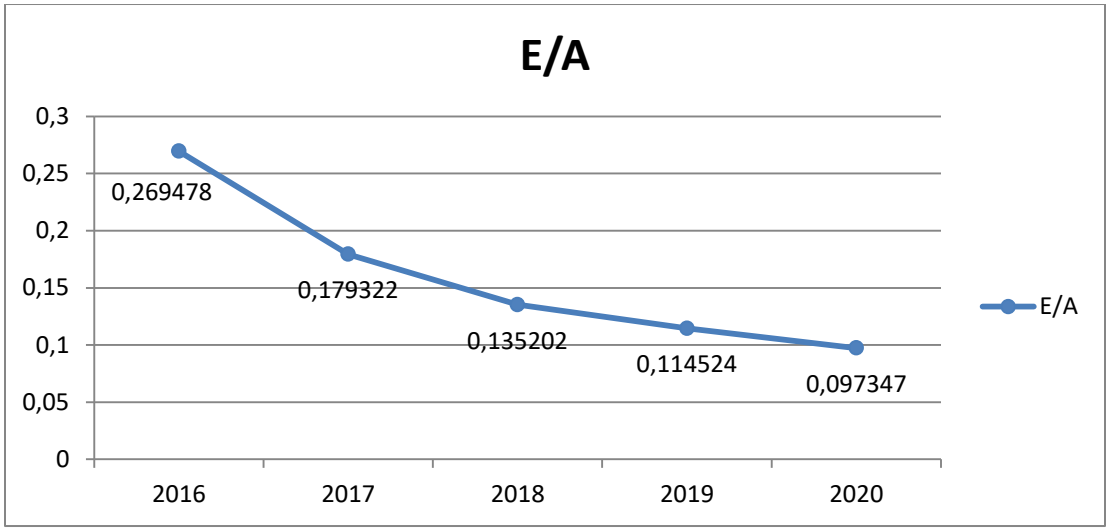

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-5)

يلاحظ من الشكل اعلاه ان معدل العائد على حقوق الملكية بلغ اعلاه سنة 2016 بمعدل 26.94% ، لينخفض في السنة الموالية بنسبة 33.45% ويستمر في الانخفاض ليصل ادنى قيمة له سنة 2020 التي قدرت بـنسبة 9.97%. ويمكن ارجاع هذا التذبذب الى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك لتحقيق العائد المطلوب .

ت. تحليل قيم مؤشر Z-SCORE لبنك السلام الجزائر

الشكل (2-6): قيم مؤشر Z-SCORE لبنك السلام الجزائر Al Salam Bank

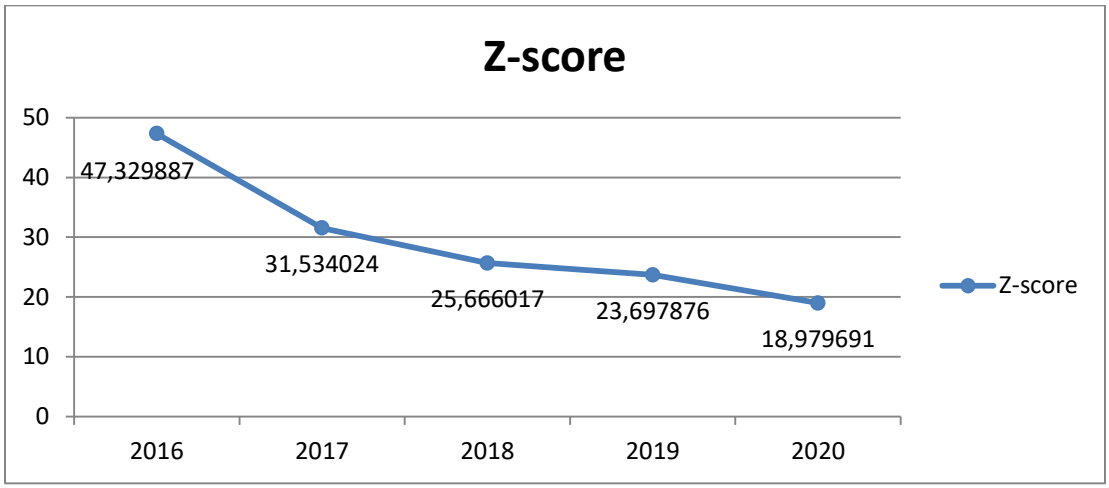

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-5)

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ تسجيل قيمة مرتفعة للمؤشر بمعدل 47.32 سنة 2016 يليها انخفاض متتالي سنة 2017 ، 2018 ، 2019 بمعدل 31.53 ، 25.66 ، 23.69 على التوالي الى ان تسجيل ادنى مستوى سنة 2020 بمعدل 18.97.وهذا راجع للتذبذب في معدل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في ذات الفترة، مما يؤكد على ان البنك ليس له القدرة على الحفاظ على استقراره المالي قبل وبعد الجائحة.

ثالثا : بالنسة لبنك الخليج الجزائر(AGB)

الجدول (2-6) معطيات وقيم مؤشر Z-score لبنك الخليج الجزائر AGB (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	ROA	E/A	σROA	Z-score
2016	2631793	189382415	22071620	0,013897	0,116545	0,00385	33,87815
2017	3637975	256860824	23387516	0,014163	0,091051		27,32613
2018	4737168	263014799	25206504	0,018011	0,095837		29,56836
2019	6018180	257068083	25810382	0,023411	0,100403		32,15668
2020	4624416	270118830	27314927	0,01712	0,101122		30,70955
متوسطات القيم	–	–	–	0,01732	0,100992	–	30,72777

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر (2016-2020)

يلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة المؤشر Z-score مرتفعة طوال فترة الدراسة و هي محصورة بين 27.32613 و 33.87815 مما يدل على أن بنك الخليج الجزائر يتمتع بإستقرار مالي بنكي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر البنكي، أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 30.72777 من إنحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية و من ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وعليه سيتم تحليل قيم مؤشرات قيم Z-score كل حسب مدلوله للوصول الى سبب تبيان قيم المؤشر خلال فترة الدراسة للبنك السلام.

أ. تحليل قيم العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائر

الشكل (2-7): قيم العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB

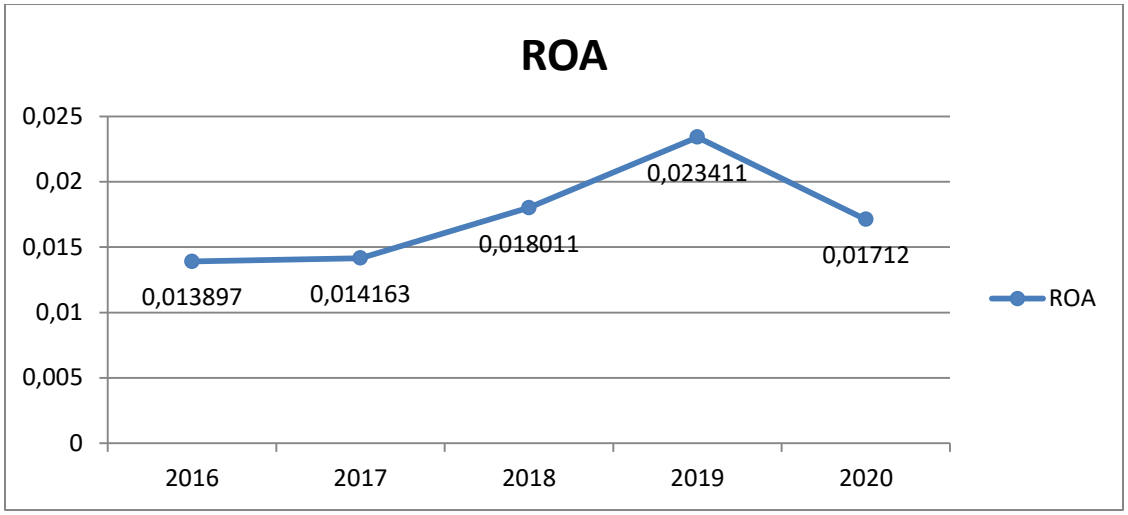

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-6)

يلاحظ من الشكل اعلاه أن العائد على الأصول لبنك الخليج استمر بالارتفاع من سنة 2016 حتى سنة 2019 ليسجل أكبر قيمة له والتي قدرت بـ0.023411 بما يعادل زيادة بمعدل 68.46% ما يعني ان البنك خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و 2019 استطاع ان يحافظ وينمى ربحيته للتفوق الضعف . الا ان هذا الاستقرار والنمو في الربحية سرعانما انخفض سنة 2020 بمعدل 26.87% مقارنة بسنة الذروة ما يدل على تراجع في ربحية البنك وتأثره بالمستجدات (كوفيد 19).

ب. تحليل نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر

شكل (2-8): نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB

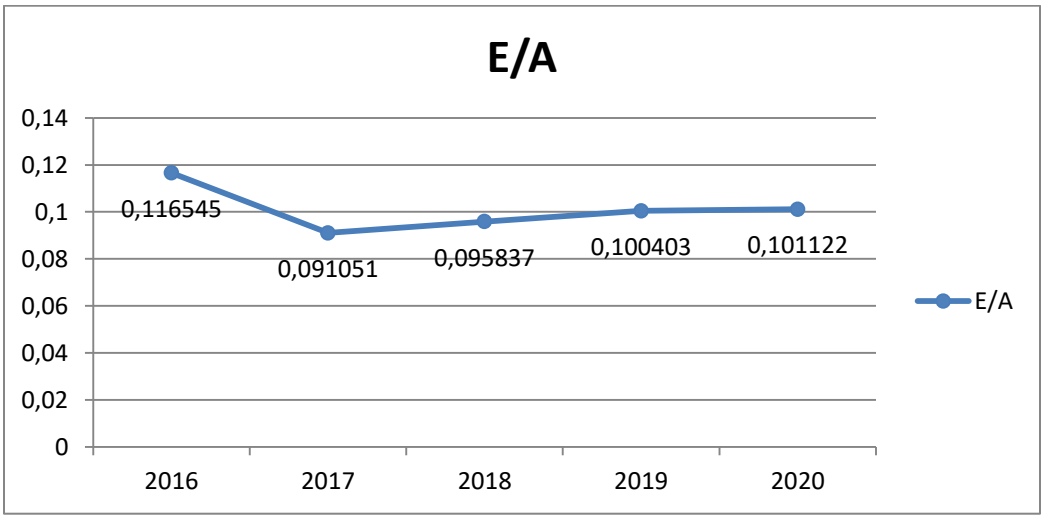

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-6)

يظهر الشكل اعلاه قيم العائد على حقوق الملكية، والتي تبين انها بلغت اعلى مستوى لها سنة 2016 حيث قدرت قيمتها 0.116545، لتنخفض بمعدل 21.88% سنة 2017 ليشكل ادنى مستوى لها، في حين عادت للارتفاع في السنوات الموالية لتحافظ على وتيرة منخفضة من النمو. وعليه فان البنك تمكن خلال السنوات الأخيرة للدراسة من تحقيق العائد والوصول الى القرارات التي من شانها ان تعزز استقراره وتضمن نموه رغم بطئ وتيرة النمو.

ت. تحليل قيم مؤشر Z-score لبنك الخليج الجزائر

الشكل (2-9): قيم مؤشر Z-score لبنك الخليج الجزائر AGB

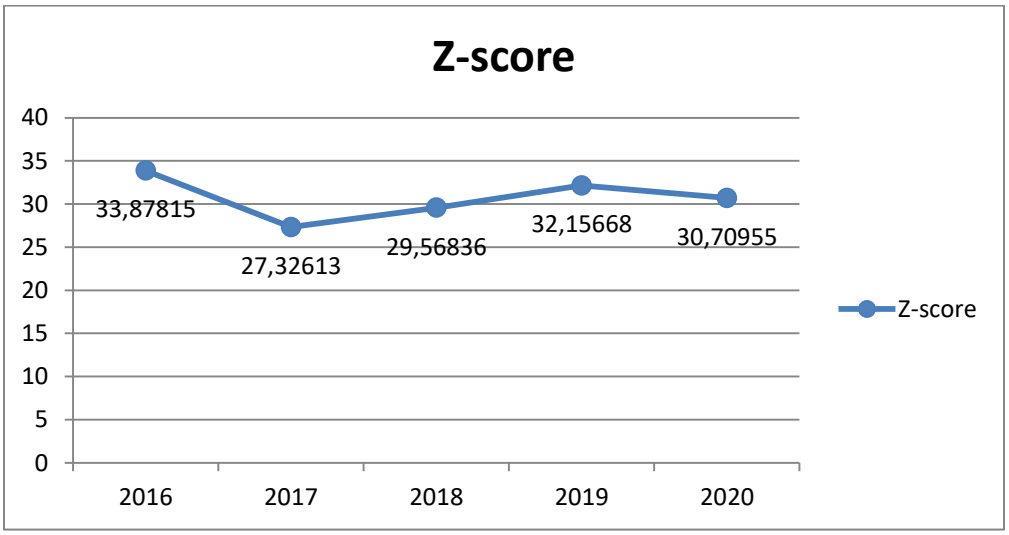

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-6)

من خلال النتائج المتحصل عليها يلاحظ ان قيمة المؤشر Z سجلت أعلى قيمة في 2016، و إنخفضت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 6.5520، لكن قمية المؤشر عادت للإرتفاع في سنتي 2018 و 2019 بقيمة 2.24223 في سنة 2016 و 4.83055 في سنة 2019 مقارنة بسنة 2017، وإنخفضت مرة أخرى في سنة 2020 بقيمة 1.44713 مقارنة بسنة 2019. فعلى الرغم من ان قيمة المؤشر مرتفعة وتبين ان البنك قادر على الحفاظ على استقراره خلال فترة الدراسة الا ان التذبذب في المؤشر تفسره نتائج التذبذب في الأرباح المعبر عنها بالعائد على الأصول المبينة أعلاه.

رابعا: بالنسبة بنك باربيا الجزائر (BNP)

جدول (2-7): معطيات و قيم مؤشر Z-SCORE لبنك باريبا الجزائر BNP (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	حقوق المساهمين	ROA	K	σROA	Z-SCORE
2016	3653962	248913031	22595618	0.0146797	0.090777	0.004788	22.027209
2017	2301448	255812988	24745451	0.0089966	0.096733		22.084096
2018	5257319	262007545	25546042	0.0200655	0.097501		24.556646
2019	4846154	270264154	26926215	0.0179312	0.099629		24.555337
2020	2800387	275206397	29832641	0.0101756	0.108401		24.767581
متوسطات القيم	–	–	–	0.01437	0.09861	–	23.598174

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على التقارير السنوية لبنك باريبا الجزائر خلال (2016-2020)

يلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة المؤشر Z-score مرتفعة طوال فترة الدراسة و هي محصورة بين 24.767581 و 22.084096 مما يدل على أن بنك باريبا الجزائر يتمتع باستقرار مالي بنكي على المستوى الكلي يبعده عن حدود التعثر البنكي، أي وجوب تخفيض الأرباح بأكثر من 23.598174 من انحرافاتها المعيارية حتى تستنزف حقوق الملكية و من ثم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وعليه سيتم تحليل قيم مؤشرات قيم Z-score كل حسب مدلوله للوصول الى سبب تبيان قيم المؤشر خلال فترة الدراسة للبنك باريبا الجزائر.

أ. تحليل قيم العائد على الأصول لبنك باريبا الجزائر

الشكل (2-10): قيم العائد على الأصول لبنك باريبا الجزائر

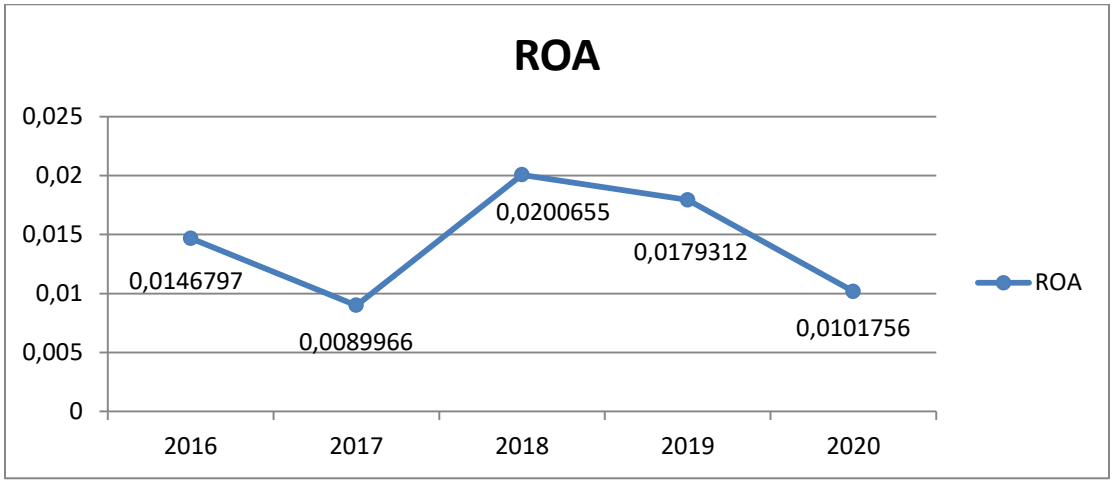

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ تذبذب في متوسط العائد على الأصول بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغ اعلى قيمة له سنة 2018 بقيمة 0.0200655 وادنى قيمة له سنة 2017 حيث قدر بـ0.0089966 بانخفاض نسبته 38.71% مقارنة بسنة 2016 ليبلغ ذروته سنة 2018 وينخفض مجددا في السنتين المواليتين . وعليه فان البنك يواجه مخاطر وتذبذب في الارباح المحققة خلال فترة الدراسة وانه مردوديته في تراجع.

ب. تحليل نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك باربيا الجزائر

شكل (2-11): نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول لبنك باربيا الجزائر

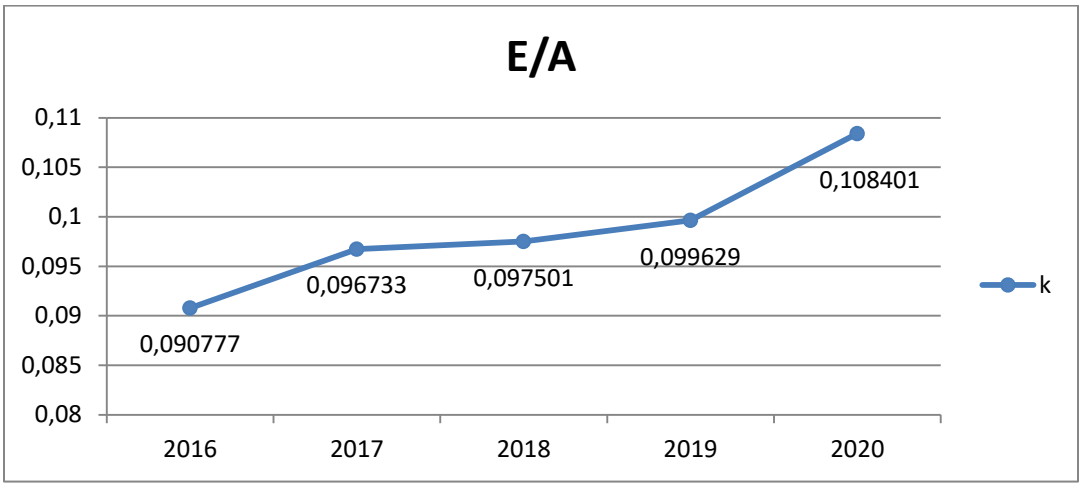

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ ثبات نسبي في نسبة حقوق الملكية على اجمالي الاصول خلال الفترة من 2016 الى 2019، حيث بلغ ادنى قيمة له سنة 2016 بمعدل 9.07%، ليواصل النمو في السنوات الموالية بوتيرة متباطئة الى ان يصل لأعلى قيمة له خلال سنة 2020 بمعدل نمو قدر بـ8.81%. ويفسر ذلك في الزيادة المستمرة في حقوق الملكية (المساهمين) مع تذبذبات طفيفة لصافي الربح.

ت. تحليل قيم مؤشر Z-score لبنك باربيا الجزائر

شكل (2-12): قيم مؤشر Z-score لبنك باربيا الجزائر

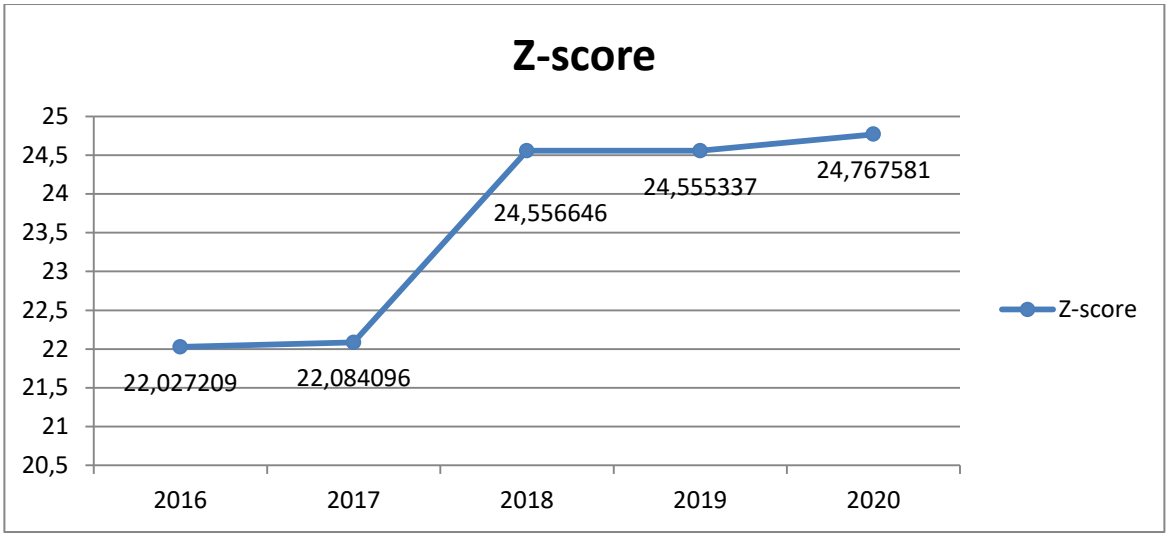

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (2-7)

يتبين من خلال الشكل اعلاه تحسن في قيمة المؤشر من 22.02 سنة 2016 الى 24.76سنة ، 2020 وبقاء المؤشر محصور بين هاتين القيمتين 22.02 و 24.76 طيلة فترة الدراسة.

المطلب الثاني : تحليل الاثر لمتغيرات الدراسة

بعد تحري مدى استقرار البنوك عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2016 و 2022 لكل بنك على حدى من خلال تحليل قيم مؤشر Z-score، سيتم من خلال هذ المطلب تحليل متوسط المؤشر للبنوك عينة الدراسة ككل وذلك لفترنين الفترة ماقبل الجائحة (2016 الى2019) واثناء الجائحة والتي اكتفينا بسنة 2020 لعدم توفر البيانات اللازمة لاكمال السنتين (2021 و 2022).

جدول (2-8): قيم مؤشرات Z-SCORE لعينة الدراسة

البنك	ROA		E/A		Z-SCORE	
	2016- 2019	2020 لسنة	2016- 2019	2020 لسنة	2019 -2016	2020 لسنة
BNA	0.00903	0.00669	0.079872	0.086532	31.93909	33.24982
السلام	0.021664	0.018873	0.143016	0.097347	32.03948	18.979691
AGB	0.017371	0.01712	0.100959	0.101122	30.73233	30.70955
BNP	0.0605652	0.0101756	0.09616	0.108401	23.305822	23.59817

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجداول رقم (2-4) و(2-5) و(2-6) و(2-7)

شكل رقم (2-13) مقارنة بين قيم العائد على إجمالي الأصول قبل الجائحة وخلال الجائحة

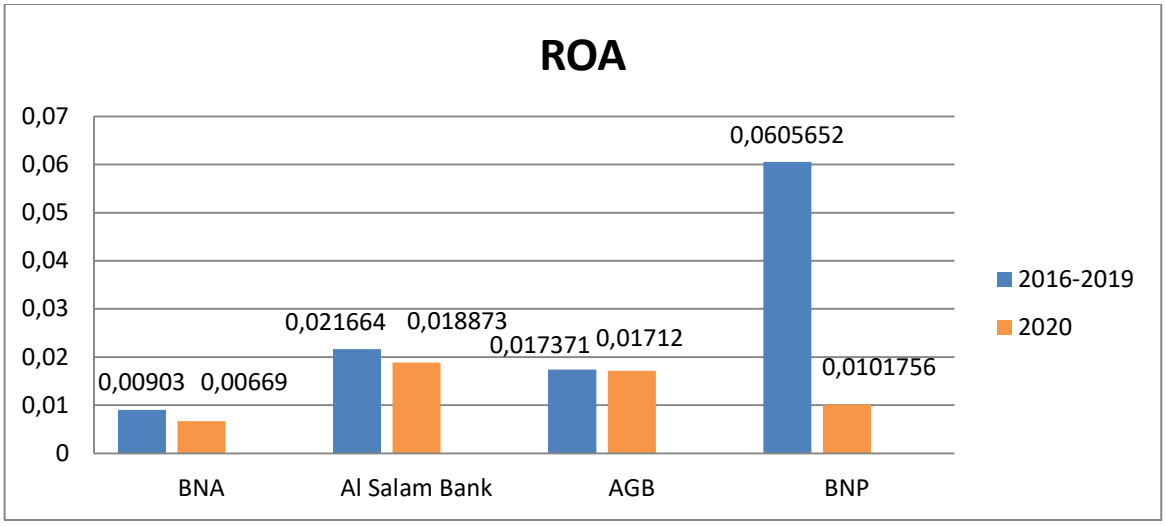

المصدر: من إعداد الطلبية بالإعتماد على الجدول رقم (2-8)

من خلال الشكل اعلاه ، يلاحظ ان قيمة العائد على الأصول في بنك BNA وبنك السلام وبنك باربيا BNP في فترة الجائحة كانت اقل من القيمة قبل فترة الجائحة ب نسبة 0.00234، 0.003، 0.05على التوالي، مع ملاحظة ثبات نسبي في قيمة العائد على الأصول في بنك الخليج في فترة الجائحة وقبل الجائحة بنسبة 0.017.

شكل رقم (2-14) مقارنة بين نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول قبل الجائحة وخلال الجائحة

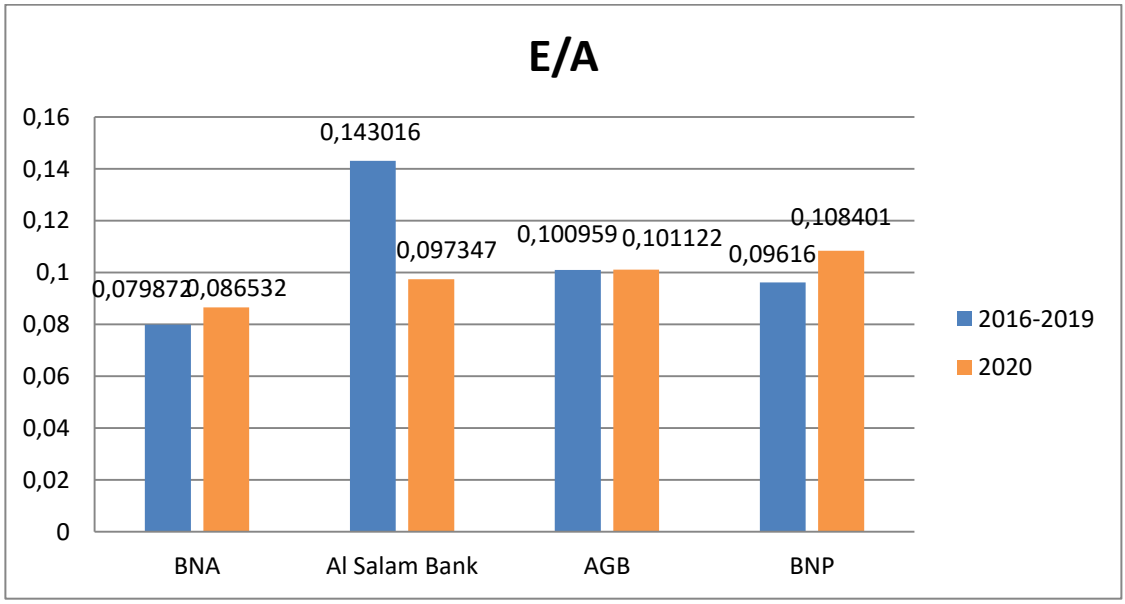

المصدر: من إعداد الطلبية بالإعتماد على الجدول رقم (2-8)

يتبين من خلال الشكل () ان نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول في بنك الجزائر الوطنيBNA وبنك باربيا الجزائر BNP في فترة الجائحة "2020" كانت اكبر من القيمة قبل فترة الجائحة ب نسبة 0.01، أما بالنسبة لبنك السلام فقد بلغت القيمة في فترة الجائحة 0.09 وهي اقل مما كانت عليه قبل فترة الجائحة 0.014، مع ملاحظة ثبات نسبي في حقوق المساهمين على اجمالي الأصول في بنك الخليج الجزائر AGB بنسبة 0.10.

شكل رقم (2-15) مقارنة بين متوسط قيم مؤشر Z-score قبل الجائحة وخلال الجائحة

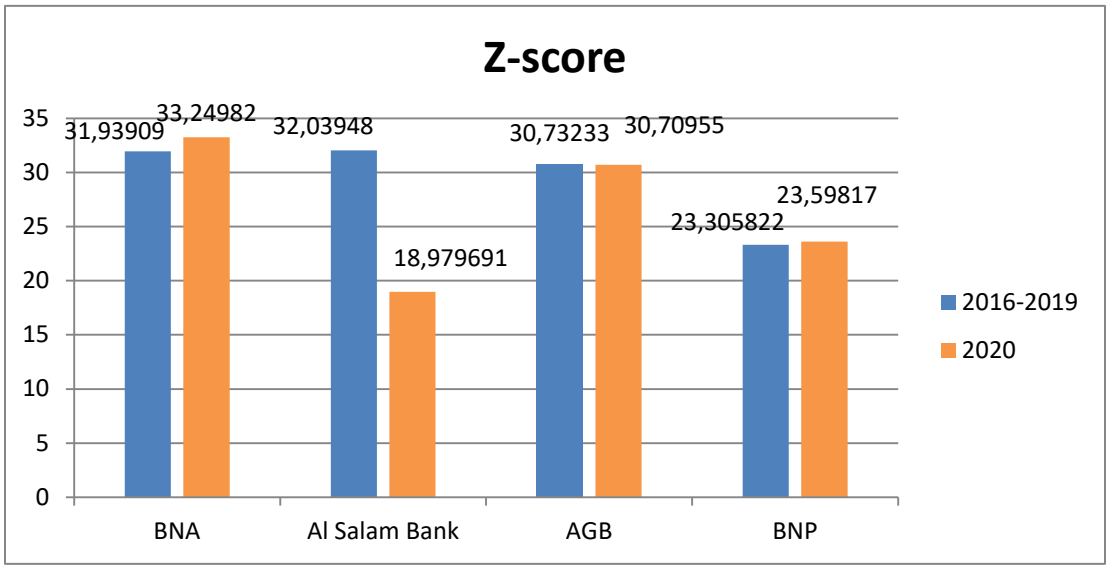

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-8)

يلاحظ من الشكل السابق إرتفاع ملحوظ لقيمة مؤشر Z-score خلال الجائحة بقيمة 1.31073 بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA، وأيضا تسجيل إرتفاع طفيف بالنسبة لبنك باربيا الجزائر BNP بيقمة 0.292348، أما بالنسبة لبنك السلام الجزائر فقد سجل المؤشر إنخفاض كبير جدا في فترة الجائحة بقيمة 13.059789. وأيضا سجل بنك الخليج الجزائر AGB إنخفاض طفيف جدا بقيمة 0.02278.

المطلب الثالث: مناقشة وتحليل النتائج

سوف يتم في هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي و الإجابة على الفرضيات

أولا مناقشة وتحليل النتائج:

- هنالك إرتفاع في مؤشر الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الجائحة، والذي لوحظ اما استقرار او انخفاض خلال الفرتى ماقبل الجائحة .
- يلاحظ ان هناك إنخفاض المستمر في مؤشر الإستقرار في بنك السلام خاصة في فترة الجائحة، والذي يعود الى التذبذب في العائد على الأصول بين الإرتفاع والإنخفاض نتيجة

انخفاض عوائد الخدمات البنكية بسبب تقييد حركة الأفراد والشركات والتعذر من الإستفادة من خدمات الدفع والإدخار والإئتمان، كما أن البنك قام بتأجيل سداد القروض خلال فترة الجائحة مما أدى إلى إنخفاض نتيجة الدخل. وانخفاض في نسب حقوق المساهمين على اجمالي الموجودات، وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها البنك وان انخفاض هذه النسبة يدل على وجود اختلال في السيولة بسبب انخفاض التدفقات النقدية المحصلة من سداد القروض وزيادة المسحوبات من قبل الموظفين لتلبية احتياجاتهم التمويلية ادى الى تعرض البنك الى ضغوط شديدة اثرت على السيولة. تبين ان هنالك نمو الضعيف في ارباح البنك اي عدم تمتعه بربحية كبيرة بسبب انخفاض الطلب على خدمات البنك حيث اصبح هناك عدد اقل من المدفوعات والمعاملات التي يتعين القيام بها مع انخفاض النشاط الإقتصادي ، وعجز المتعاملين عن سداد قروضهم اثر على ارباح ورأس مال البنك. في حين عرف بنك السلام إنخفاض مستمر في قيمة مؤشرZ-score حتى قبل الجائحة، مما يدل ان الجائحة ليست مسبب عدم الاستقرار لهذا البنك.

- بالنسبة لبنك الخليج سجل إنخفاض طفيف في مؤشر الاستقرار المالي، رغم إرتفاع نسبة حقوق الملكية على الأصول خلال الجائحة مقارنة بما قبل الجائحة، ويعود ذلك لإنخفاض معدل العائد على الأصول الذي تأثر بإنخفاض النتيجة الصافية للبنك في سنة 2020.بكما لم يتأثر البنك بشكل كبير خلال الجائحة بسبب أن البنك قام بتعويض القروض المؤجلة وإنخفاض نسبة الفائدة بمنح تسهيلات بخصوص القروض قصيرة الأجل في مجال المستلزمات الطبية والغذاء التي كانت تعرف طلبا كبير في تلك الفترة.
- بالنسبة لبنك باريبا الجزائر فقد شهد مؤشر z-score ارتفاع بصورة بطيئة طيلة فترة الدراسة حيث كانت اعلى قيمة للمؤشر 24.76 في فترة الجائحة، بسبب الإرتفاع في موجودات البنك ويعود أيضا سبب ارتفاع المؤشر الى النمو المتزايد لحقوق المساهمين ومدى اعتماد البنك على رأس ماله في تمويل اصوله، مع ثبات نسبي في حقوق المساهمين على اجمالي الأصول، صاحبه تذبذب طفيف في النتيجة الصافية للبنك، مما أدى إلى تذبذب في العائد على الأصول ،الا انه وبالرغم من هذا التذبذب فإنه بالطلب القوي على تمويل الشركات وارتفاع حجم رأس المال وضعف المخاطرة ساعد البنك على تحقيق الإستقرار المالي،حيث كان بنك باريبا أحد الفاعليين الرئيسيين في النظام البنكي الجزائري، في اطار مكافحة وباء كوفيد-19 حيث قام بالتبرع بأكثر من 16 مليون دينار من المعدات والمواد الطبية للمستشفيات الجزائرية.

ثانيا إختبار الفرضيات:

بعد تحليل نتائج مؤشرات الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة المعتمدة، والمقارنة بين هذا المؤشر قبل وبعد الجائحة، سيتم اختبار الفرضيات التي تم تحديدها للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث. وسيتم اجارزها في النقاط التالية:

الفرضيات

- يوجد فرق بين البنوك العمومية والأجنبية والإسلامية من حيث درجة الإستقرار ، حيث كانت نسب الإستقرار المالي متفاوتة بين البنوك حيث سجل كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج أعلى درجات الإستقرار ب معدل 32.19 30.72 على التوالي ، يليهما بنك السلام بمعدل 29.44 ثم بنك باريبا بأقل درجة من الإستقرار بمعدل 23.59 وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- أثر جائحة كورونا سلبا على الإقتصاد العالمي و المحلي، حيث عرفت العديد من القطاعت خسائر كبير مثل قطاع السياحة والتجارة الخارجية مما أثر على العمالة، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.
- تمتعت البنوك محل الدراسة بالإستقرار المالي قبل الجائحة وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة ، نظرا للظروف العادية التي كان يمر بها الجهاز المصرفي وعدم تعرظه لأزمات مالية تهدد استقراره المالي .
- تلعب البنوك المركزية دورا هاما في تحقيق الإستقرار المالي للبنوك ،حيث تقوم البنوك المركزية في كافة الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والإقتصادية والأعمال والتجارة (الداخلية والخارجية) بمهمة تحقيق الإستقرار المالي والحفاظ عليه تجنبا للإظطرابات والصدمات والأخطار في النظام المالي من خلال جملة من التشريعات والقوانين والإجراءات الإحترازية والسياسات النقدية والإعتماد على الخبراء والمتمكنين في هذا المجال ، وهذا مايثبت صحة الفرضية الرابعة.

- إنخفاض درجة إستقرار بنك الخليج الجزائر بشكل طفيف جدا كما قابله إنخفاض في درجة إستقرار بنك السلام الجزائر بشكل كبير خلال الجائحة، لكن رغم ذلك تبقى هذه البنوك بعيدا جدا عن درجة التعثر، حفاظ بنك الجزائر الوطني وبنك باربيا الجزائر على إرتفاع معدلات الإستقرار أثناء الجائحة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مجتمع وعينة ومنهجية الدراسة،وأيضا الأدوات المستخدمة، كما تم عرض النتائج وتحليلها ومناقاشتها، وذلك بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة المثمثلة في: " ما مدى تأثير جائحة كورونا على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية ؟.

وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر البنوك المركزية عصب ومحرك الجهاز المصرفي للدول لمجابهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الإستقرار المالي.
- تتمتع البنوك محل الدراسة بالإستقرار المالي بدرجات مختلفة فيأتي البنك الوطني الجزائري (بنك عمومي) في المرتبة الأولى ثم يليه بنك الخليج الجزائر(بنك مختلط) وبنك باربيا الجزائر (بنك خاص) وبنك السلام الجزائر(بنك إسلامي) في المركز 2 و 3 و 4 على التوالي.
- إنخفاض درجة إستقرار بنك الخليج الجزائر بشكل طفيف جدا وإنخفاض درجة إستقرار بنك السلام الجزائر بشكل كبير خلال الجائحة، لكن رغم ذلك تبقى هذه البنوك بعيدا جدا عن درجة التعثر.
- حفاظ بنك الجزائر الوطني وبنك باربيا الجزائر على إرتفاع معدلات الإستقرار أثناء الجائحة.

الخاتمة

في الختام جاءت هاته الدراسة لتوضيح أثار جائحة كوفيد 19 على الإستقرار المالي، فقد أصبحت ظاهرة عدم الإستقرار المالي موضوعا مقلقا على المستوى العالمي فهي تحتل صدارة إهتمام التظاهرات الإقتصادية العالمية، خاصة بعد إرتفاع وتيرة وحدة جائحة كوفيد 19 وماترتب عنها من خسائر وتداعيات على إقتصاديات الدول وتشكيلها لتحدي جديد للإستقرار المالي.

حيث تناولت الدراسة في جانبها النظري أثار وتداعيات فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي والجزائري وتعريف الإستقرار المالي وأهميته وعناصره وأهم محدداته ودور البنوك المركزية في الحد من الجائحة وتحقيق الإستقرار المالي، وكذا أهم نماذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي سواء بتوقع الخسائر او الإحتياط والتقليل من المخاطر تحقيق وقياس الإستقرار المالي للبنوك ومن بين أفضل هاته النماذج نموذج **Z-score** "اداة الدراسة ".

وفي الجانب التطبيقي تم إعتماد على نموذج Z-score لقياس الإستقرار المالي للمصارف قبل فترة الجائحة وفي فترة الجائحة للمصارف عينة الدراسة والمقارنة بينها وذلك للفترة الممتدة من " 2016-2020" .

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- يعد الاستقرار المالي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف، فهو الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادرا على التصدي للإضطرابات والتشنجات المختلفة في الإقتصاد.
- تعد مؤشرات الإستقرار المالي والمصرفي من أهم الوسائل للتنبؤ بالفشل المالي وتحقيق الإستقرار المالي ومن بين أهم هذه المؤشرات مؤشر **z-score** الذي اثبت فاعليته ونجاعته في قياس الإستقرار المالي .
- شكلت جائحة كورونا ازمة عالمية غير مسبوقة أثرت على الأوضاع الإقتصادية لدول العالم بدءا من تقييد حركة التجارة و السلع الى تعطل سلاسل التوريد وتعطل قطاع السياحة بدرجة كبيرة وتأثر الأسواق المالية والعديد من القطاعات الأخرى مما أثر على العمالة.
- تعتبر البنوك المركزية عصب ومحرك الجهاز المصرفي للدول لمجابهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الإستقرار المالي.
- تتمتع البنوك محل الدراسة بالإستقرار المالي بدرجات مختلفة فيأتي البنك الوطني الجزائري (بنك عمومي) في المرتبة الأولى ثم يليه بنك الخليج الجزائر(بنك مختلط) وبنك باربيا الجزائر (بنك خاص) وبنك السلام الجزائر(بنك إسلامي) في المركز 2 و 3 و 4 على التوالي.
- إنخفاض درجة إستقرار بنك الخليج الجزائر بشكل طفيف جدا وإنخفاض درجة إستقرار بنك السلام الجزائر بشكل كبير خلال الجائحة، لكن رغم ذلك تبقى هذه البنوك بعيدا جدا عن درجة التعثر.
- حفاظ بنك الجزائر الوطني وبنك باربيا الجزائر على إرتفاع معدلات الإستقرار أثناء الجائحة.

التوصيات: بناءا على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- وضع إحتياطات وخطط دقيقة من أجل تجنب وقوع الأزمات والإضطرابات.

- عمل البنك المركزي على إختراع وتطوير نماذج خاصة بقياس الإستقرار المالي والتنبؤ بالأزمات المالية، تتماشى مع البيئة المصرفية في الجزائر.
- يجب على البنك المركزي والبنوك العاملة وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد جائحة كوفيد-19.
- توفير البنك المركزي السيولة على مدار الساعة للبنوك خلال الأزمات، لمواصلة عملها.
- إنشاء وحدات مستقلة تهتم بالإستقرار المالي.
- تحسين إدراة المخاطر على السيولة لتعزيز ثقة العملاء.
- العمل على تحقيق الشمول المالي نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق الإستقرار المالي.
- إعطاء الأهمية القصوى للمصارف التي تكون في حالة عدم الإستقرار المالي ودراسة الأسباب وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع المالي الغير مستقر.
- عمل البنوك في الجزائر على تحسين خدمادتها الإلكترونية، وتطويرمنتاجتها المالية، بالإضافة إلى زيادة التسهيلات مع العملاء لجذب عملاء أكبر من أجل زايدة أرباحها.
- توفير بطاقة بنكية على المستوى العالمي بميزات تنافسية بما يتماشى مع التطورات العالمية في القطاع المصرفي.
- العمل على رفع رأس المال ليتناسب مع مستوى الأصول وكذلك إستغلال هذه الأصول، وإدارتها لتحقيق ربح أعلى لأن أرتفاع رأس المال وحده غير كاف لتحقيق الإستقرار المالي إن لم يصاحبه تناسب مع مستوى الأصول.
- على إدارة المصارف زيادة تشغيل نسب رأس المال العامل لتحسين قدرتها على تحقيق الأرباح وعدم الإحتفاظ بسيولة عالية وتوظيف فائض السيولة في تمويل المشاريع والقروض، والموازنة بين هدفي الأمان والمخاطرة.
- رفع الوعي بمخاطر وأثار الأزمات لدى الأفراد والبنوك.
- إنشاء صندوق دعم خاص بالأزمات.
- الإلتزام بتطبيق الإجراءات الرامية لتحقيق الإستقرار المالي.
- التقليل من المخاطر والتحوط ضدها بطرق مختلفة.

أفاق الدراسة

- تحليل أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل أثر جائحة كورنا على الإستقرار المالي للبنوك الأجنبية ومقارنتها مع البنوك الجزائرية.
- مقارنة الإجراءات المالية خلال فترة الجائحة في دول أخرى مع الجزائر.
- قياس الإستقرار المالي للبنوك في ظل أزمة كورونا وفي ظل أزمة أخرى والمقارنة بينها.
- قياس الإستقرار المالي بطريقة Z-score ونماذج أخرى لنفس العينة.
- قياس الإستقرار المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية في ظل الجائحة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية، 2009.

ثانيا: المذكرات والرسائل والأطروحات

1. أميره بن مخلوف، **آليات الحوكمه لادارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016.
2. بوهريره عباس، **دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر في ارساء الاستقرار المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير و قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي معمق، جامعة غرداية، غرداية، 2018.
3. ذهبي ريمة، **الإستقرار المالي النظامي بناء مؤشر نظامي تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013.
4. علي بو عبد الله، **وظائف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، بسكرة 2005، 2006.
5. موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2013.
6. تلي فريدة، **إستخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الترة 2001-2017**، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جتمعة محمد خيضر بسكرة 2019.
7. سرى رفيق عبد الرزاق القريشي، **أثر تبنى نظام التقييم المصرفى الأمريكى CAMELS في الرقابة على السياسة الإئتمانية المصرفية**، رسالة ماجستير، كلية الإدراة والإقتصاد، جامعة كربلاء 2013.
8. حجاج نزيهة، **قياس الإستقرار المالي للبنوك التجارية الجزائرية بإستعمال مؤشر z-score دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقدي وبنكي.
9. طاشي مفيدة، كيحل فطيمة، **تقييم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الإستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة عينة من المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2004-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير علوم تجارية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

ثالثا: المقالات و التقارير

1. احمد مهدي بلوافي، **البنوك الاسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي لمناقشة ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولي**، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 22، العدد2، جدة السعودية 2008.
2. بختة الهاشمي، مزيان محمد توفيق، **دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا - تجارب عالمية وعربية**، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية، العدد 1 المجلد 2، 2020.
3. حريد رامي، د.تامين عبدالكريم، **دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي**، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2021.
4. رفيق يوسفي، د.عبد الكريم زرفاوي، **تأثير جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2021.
5. سامية العايب، **تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل" التجارة الإلكترونية نموذجا "** مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 5، العدد 4، 2020.
6. سهيلة قطاف ، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES**، دراسات العدد الإقتصادي-مجلة دولية محكمة، المجلد 15 العدد 1، الأغواط.
7. طلحة الوليد احمد، **التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، مجلة الدراسات الإقتصادية، العدد59، صندوق النقد الدولي، افريل 2020.
8. مشتاق محمد السبعاوي، **الإستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 2 2012.
9. مها مزهر حسن ، **اختبار الإستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009- 2013** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، جامعة المستنصرية العراق 2016.
10. هوزان حسن توفيق ، **قياس الإستقرار المالي لعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006- 2010** ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 ، العدد 2، 2015.
11. هيفاء مزهر، **البنك المركزي بين المقرض والمسعف الأخير، مجلة العلوم القانونية**، جامعة بغداد، العدد الأول 2019.
12. بن داية، سفاري، **الإستقرار المالي بين وقع الازمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية- أي دور البنوك المركزية BCE و FED نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد07، العدد 02، جوان 2020.
13. بوجلخة إبراهيم، **قياس الإستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015 بإستخدام نموذج Z-score**، المجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

14. تلي فريدة، بن بريكة الزهرة،**إستخدام النموذج الكمي Z-score لقياس الإستقرار المالي والسلامة المصرفية دراسة تطبيقية حول مصرف دبي الإسلامي من الفترة الممتدة 2011-2016**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08،ديسمبر 2017.
15. صليحة عماري، علي بن ثابت، **نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك دراسة حالة بنك الخليج الكويت**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، العدد 38، جوان 2018.
16. أسماء دردور، **بناء مؤشر مركب لقياس الإستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2003-2017، مجلة الباحث**، 2019/01/19.
17. صندوق النقد العربي، **تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية**،2021.
18. منظمة العمل الدولية، **لمحة عالمية عن العمالة و الشؤون الإجتماعية إتجاهات عام 2021**.
19. صندوق النقد العربي، **تقرير افاق الإقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر**، أفريل 2021.
20. مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **وباء كورونا المستجد نماذج من استجابة الدول للوباء وتداعياته على الإقتصاد العالمي**، تقرير رقم 2، افريل 2020.
21. أدريان توبياس، فابيو ناتالوشي، **أزمة كوفيد 19 تهديد للإستقرار المالي**، صندوق النقد الدولي.
22. عبد العظيم الأموي ، **البنوك المركزية وازمة كورونا**، أفريل 2020.
23. فرح قصاص، **بي إن بي باريبا في الجزائر**، 2020.
24. دردورأسماء، خوالدي سليمة، **قياس الإستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية والعمومية و الخاصة في الجزائر بإستخدام نموذج z-score للفترة 2008-2018**، مجلة العلوم الإقتصادية والمناجمنت ، مجلد 19، العدد2.
25. اليمين سعادة، **" تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي: الأثارعلى أهم القطاعات وسبل مواجهتها"**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد5، العدد2ن 2021.
26. محمد زيدان، اكرامي جمال، **"أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي"**، المؤتمر العلمي الخامس اثر ازمة كورونا على الاقتصاد القومي،2021.

رابعا: المؤتمرات

1. أحمد حسين بتال، **عثمان فلاح مهدي، إستخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الإستقرار المالي في العراق للمدة 2005-2017، المؤتمر العلمي الدولي الثاني**، جامعة أربيل 2018.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. https://www.unwto.org/news/2020-worst-year-in-tourism-history-with-1-billion-fewer-international-arrivals.

2. https://www.unwto.org/news/new-covid-19-surges-keep-travel-restrictions-in-place.
3. https://www.ilo.org/employment/Informationresources/covid-19/other/WCMS_828648/lang--en/index.htm.
4. https://asharq.com/ar/5taLmLmQoQULmyLRFHwa13-.
5. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althdyat-alaqtsadyt-lljzayr-frs-lmsharkt-alwlayat-almthdt.
6. https://www.aps.dz/ar/economie/119230-70-2021
7. https://www.aa.com.tr/ar.
8. https://www.brookings.edu/research/fed-response-to-covid19/.
9. https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/covid-19-measures.
10. https://www.aps.dz/ar/economie/86037-2020-04-07-11-59-49.
11. https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2018/html/ecb.sp181105.en.html.
12. https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=19.
13. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability.
14. https://www.skynewsarabia.com/blog/.
15. https://www.bna.dz/ar/عن-البنك-الوطني-الجزائري/التعريف-بالبنك.html.
16. https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list.
17. https://read.opensooq.com/ar/بنك-الخليج-الجزائر/ .
18. https://read.opensooq.com/.

II. المراجع باللغات الأجنبية:

1. Richard H, Clarida, Burcu D.B, Chiara S.C, The COVID-19 Crisis and the Federal Reserve's Policy Response, Federal Reserve Board, Washington, ISSN 2767-3898, page 04.
2. Schiansi.j, "Defining financial stability", working paper /04/ 187 International marketing found, 2004.
3. Financial stability be an explicit central bank objective, challenges to central banking from Globalized financial systems conference at the IMF in Washington D.C, September 16-17 2002.
4. Frederic S.Mishkin. Global financial In stability , from e work , events , Issues " V.13 , N04 " , journal of economic (ppe), perspectives , American economic Association , 1999.

5. Durmus yilmaz, financial security and stability .The OBCD s 2nd world forum on statistics knowledge on policy Measuring and foster in the progress of sositires, Istanbul 27-28 June 2007.
6. Michael foot, What Is Financial stability and How do we get it, The Roy bridge memorial lecture financial services authority, April 2003, Available on: http://www.mondovisione.com/news/uks-financial-services- authority-the-search-for-financial-stability/.
7. Domenico, L.O, Lawrence, S.C, (2016) , Reinventing the Role of Central Banks in Financial Stability, Bank of Canada.
8. Vučinić, M.I, (2016) Importance of Macroprudential Policy Implementation for Safeguarding Financial Stability, Journal of Central Banking Theory and Practice, N 03.
9. Cunningham, R.O, Friedrich, C.H, (2016), The role of central banks in promoting financialstability: An international perspective, Bank of Canada.
10. Mohammad Sami, Rym, Thomas 2020:''Basel Compliance and Financial Stability: Evidence from Islamic Banks'', journal of financial services research.
11. Lamrani karima 2020: '' Coronavirus And Its Impact On The Financial Market And Listed Companies'', revue International des science de gestation, hssn: 2665-7473, volum2
12. Sami, Sree Rama 2020:''Financial Stability of GCC Banks in the COVID-19 Crisis'', journal of Asian finance and busuines vol 7, no 12.
13. Khadija Ichrak Abdou 2021: '' Les implications de la crise du Covid-19 sur le secteur bancaire participatif : Cas du Maroc'', revue francaise deconomie et de gestion,vol2, no1
14. Benjamin Bureau 2020: ''L'impact de la crise sanitaire sur la situation financière des entreprises en 2020 une analyse sur données individuelles'', working paper, banque de France.
15. Alain, Christian, 2020 :'' Système financier et COVID-19: Un examen de l'impact en RDC.
16. Melchisédek Joslem, 2020:''Stabilité financière et coordination des politiques économiques''these de doctorat, science economiques, universite cote d azur

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2022

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة :

مع مؤسسة : ..... البنك الوطني الجزائري الوكالة الرئيسية تبسة 492 .....

مقرها في: ..... تبسة ..... تبسة .....

ممثلة من طرف : ..... سلطان السعيد .....

الرتبة : ..... مدير وكالة .....

هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1 - ..... خلف الله أحمد .....

2- ..... فرحاتي العربي .....

3- .....

4- .....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الثانية :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين : ..... مالية مؤسسة .....

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في مصلحة : ..... القطاف .....

الفترة من : ..... 2022/03/31 ..... الى : ..... 2022/03/31 .....

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و علية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة :...28...2022

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

مساعد رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
د. طويب عبد السلام

B.N.A
A.P.TEBESSA 491
DIRECTION

Directeur D'agence
Mr : Said SALMI

4.1 Bilan

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	219
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 557
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 351
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 699
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 640
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 492
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 843 371 178	2 719 081 219

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 547
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	13 020 482
Impôts courants - Passif	2 16	12 438 096	12 143 540
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 280
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 613
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 063
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 634
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 217
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 804
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL DU PASSIF		2 843 371 178	2 719 081 219

4.3 Comptes de Résultats

En milliers de DA

INTITULE	NOTE	déc-16	déc-15
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	129 177 236	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-27 955 586	-25 634 023
+ Commissions (produits)	4.3	2 685 271	2 060 095
- Commissions (charges)	4.4	-81 443	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	35	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	-468 723	35 681
+ Produits des autres activités	4.7	214 322	153 871
- Charges des autres activités	4.8	-12 287	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	103 558 825	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	4.10	-22 787 304	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 415 820	-1 377 522
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	79 355 701	96 910 279
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-56 431 055	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	20 965 730	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	43 890 376	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	43 890 376	41 703 276
-Impôts sur les résultats et assimilés	4.20	-12 470 480	-12 165 758
RESULTAT NET	4.21	31 419 896	29 537 515

BILAN

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dons les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

COMPTE DE RÉSULTATS Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	305 734 845	298 863 421	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238	250	270
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331	265 053 415	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057	277 338 267	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186	11 176 286	10 145 906
Impôts différés - Actif	715 320	611 969	691 309
Autres actifs	78 034 835	38 681 034	28 926 710
Comptes de régularisation	49 986 094	75 010 175	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283	23 741 477	23 761 261
Immeubles de placement	-	-	-
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516	21 791 299	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	171 517	140 856	95 644
Ecart d'acquisition			
TOTAL DE L'ACTIF	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Banque centrale	340 355 168	-	-
Dettes envers les institutions financières	195 741 959	158 992 098	243 452 166
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	14 245 846	16 428 533	18 685 076
Impôts courants - Passif	12 418 096	11 273 229	14 282 865
Impôts différés - Passif	535 633	536 812	537 377
Autres passifs	140 671 583	110 962 924	117 077 585
Comptes de régularisation	79 065 313	104 668 088	70 894 144
Provisions pour risques et charges	38 172 236	30 045 156	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-		
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068	102 041 054	108 112 786
Dettes subordonnées	14 000 000	194 000 000	208 002 425
Capital	41 600 000	41 600 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	-	
Réserves	155 567 323	178 987 219	90 573 966
Ecart d'évaluation	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896	29 986 747	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

3.Comptes de résultats (En milliers de DA)

INTITULE	déc-16	déc-17	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	(-) 27 955 586	(-) 39 130 790	(-) 46 126 936
+ Commissions (produits)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- Commissions (charges)	(-) 81 443	(-) 42 708	(-) 56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35	14	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(-) 468 723	16 994	571 993
+ Produits des autres activités	214 322	236 245	236 307
- Charges des autres activités	(-) 12 287	0	
PRODUIT NET BANCAIRE	**103 558 825**	**78 281 823**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**79 355 701**	**55 397 077**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730	31 702 679	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
RESULTAT NET	**31 419 896**	**29 986 747**	**35 832 184**

6.1. Bilan

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants – Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés – Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants – Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés – Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

6.3. Comptes de Résultat

INTITULE	2019	2018
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

1 BILAN

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants – Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés – Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants – Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés – Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية– خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2016	2015
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3 + عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4 – عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى			35
8 – أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9 الناتج البنكي		**2 769 196**	**2 214 284**
10 – أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**1 177 938**	**1 097 265**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	9.4	668 725	183 981
15 ناتج الإستغلال		**1 502 284**	**477 380**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 505 386**	**477 380**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21 الناتج الصافي للسنة المالية	**12.4**	**1 080 086**	**301 357**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2017	2016
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3 + عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4 – عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8 – أعباء النشاطات الأخرى			78
9 الناتج البنكي		**3 989 527**	**2 769 196**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**2 170 058**	**1 177 938**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15 ناتج الإستغلال		**1 627 885**	**1 502 284**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 627 885**	**1 505 386**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21 الناتج الصافي للسنة المالية	8.4	**1 181 246**	**1 080 086**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الإيضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-اصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول اخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الاصول		110 109 059	85 775 329

	الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز -إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		110 109 059	85 775 329

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2018	2017
1	+ ارباح ونواتج التشغيل	1.4	5 446 523	3 329 013
2	- نصيب المودعين في الأرباح	2.4	595 517	297 918
3	-عمولات (نواتج)	1.4	2 081 278	947 052
4	-عمولات (أعباء)	2.4	9 130	6 140
5	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	- نواتج النشاطات الأخرى	1.4	92 504	17 520
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 015 658**	**3 989 527**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 270 923	1 561 925
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة	4.4	276 733	257 544
12	**الناتج الاجمالي للاستغلال**		**4 468 002**	**2 170 058**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 197 266	1 026 456
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	65 230	484 283
15	**ناتج الاستغلال**		**3 335 966**	**1 627 885**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**3 335 966**	**1 627 885**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	7.4	917 951	446 639
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	8.4	**2 418 015**	**1 181 246**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

	الخصوم	الايضاح	2019	2018
1	البنك المركزي			
2	ودائع الهيئات المالية	12.2	116 778	53 031
3	ودائع الزبائن	13.2	84 671 904	70 615 294
4	سندات الاستثمار	14.2	19 119 923	14 816 207
5	الضرائب الجارية- خصوم	15.2	686 076	746 507
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	2 527 178	1 817 870
8	حسابات التسوية	17.2	3 207 078	3 501 519
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	354 911	308 180
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 322 918	945 502
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	20.2	15 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	21.2	904 791	4 820 009
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-900 000	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		4 007 410	2 418 015
	مجموع الخصوم		**131 018 967**	**110 109 059**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الايضاح	2019	2018
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 592 667	5 446 523
2	- نصيب المودعين من أرباح التمويل	2.4	1 064 986	595 517
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 826 854	2 081 278
4	-عمولات (أعباء)	2.4	217 008	9 130
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	89 386	92 504
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 226 913**	**7 015 658**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 628 798	2 270 923
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	312 367	276 733
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**6 285 748**	**4 468 002**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 167 153	1 197 266
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	228 080	65 230
15	**ناتج الاستغلال**		**5 346 675**	**3 335 966**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى	7.4	11 031	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	93 717	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**5 451 423**	**3 335 966**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	9.4	1 444 013	917 951
21	**الناتج الصافي للسنة المالية***	**10.4**	**4 007 410**	**2 418 015**

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	10.4	**3 069 188**	**4 007 410**

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	- 4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	- 889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

BILAN

Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZ

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**4.R.3**	**13 566 705**	**10 403 387**	**3 163 318**
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**7 157 489**	**4 379 650**	**2 777 839**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		**5 133 934**	**3 661 230**	**1 472 704**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		**5 139 863**	**3 667 064**	**1 472 800**
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**4.R.9**	**3 637 975**	**2 631 793**	**1 006 182**

BILAN au 31/12/2018

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

Compte de résultat

INTITULE

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 241 973	12 925 859	2 316 114
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 912 162	-1 692 671	-219 492
Commissions	4.R.1	3 846 714	2 452 118	1 394 596
* Charges/Commissions	4.R.2	-431 655	-173 525	-258 131
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	110 050	54 922	55 127
Charges des autres activités		-48 603		-48 603
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	16 806 317	13 566 705	3 239 612
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 352 829	-5 257 944	-94 886
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 122 545	-1 151 272	28 727
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		10 330 942	7 157 489	3 173 453
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-5 056 764	-2 031 355	-3 025 409
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 262 150	7 800	1 254 349
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 536 328	5 133 934	1 402 394
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6		5 929	-5 929
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		6 536 328	5 139 863	1 396 465
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 799 159	-1 501 888	-297 271
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 737 168	3 637 975	1 099 194

BILAN au 31/12/2019

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2019	2018	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	38 803 618	33 235 445	5 568 173
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	27 912 022	32 470 209	-4 558 187
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 664 521	169 327 668	-15 663 147
Actif détenue jusqu'à l'échéance				
Impôts courants Actif	2.A.5	2 191 180	1 831 942	359 238
Impôts différés Actif	2.A.6	262 765	224 911	37 854
Autres actifs	2.A.7	55 627	219 488	-163 861
Comptes de régularisation	2.A.8	474 149	537 946	-63 798
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	33 372 102	24 824 807	8 547 295
Immobilisations incorporelles	2.A.11	316 424	326 709	-10 285
Ecart d'aquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**257 068 083**	**263 014 799**	**-5 946 717**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2019	2018	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	3 121		3 121
Dettes envers la clientèle	2.P.2	184 555 537	197 487 980	-12 932 442
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 964 378	11 951 739	2 012 639
Impôts courants Passif	2.P.3	2 524 224	2 595 270	-71 047
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	9 524 586	8 637 323	887 263
Comptes de régularisation	2.P.5	8 832 957	7 170 811	1 662 146
Provisions pour risques et charges	2.P.6	542 492	445 134	97 358
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	5 292 226	4 782 872	509 354
Dettes subordonnées				
Capital	2.P.8	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.9	1 622 810	1 000 000	622 810
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.10	4 187 572	14 206 504	-10 018 932
Résultat de l'exercice		6 018 180	4 737 168	1 281 012
TOTAL DU PASSIF		**257 068 083**	**263 014 799**	**-5 946 717**

Compte de résultat

Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2019	2018	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	14 913 681	15 241 973	-328 292
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 425 642	-1 912 162	-486 520
Commissions	4.R.1	1 194 474	3 846 714	-2 652 240
* Charges/Commissions	4.R.2	-524 582	-431 655	92 927
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	4 694 355	110 050	4 584 306
Charges des autres activités	4.R.2	-71 135	-48 603	22 532
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	**18 781 152**	**16 806 317**	**1 974 835**
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 602 325	-5 352 829	249 496
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 155 553	-1 122 545	33 009
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**12 023 273**	**10 330 942**	**1 692 331**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-4 934 355	-5 056 764	-122 410
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 078 294	1 262 150	-183 855
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**8 167 213**	**6 536 328**	**1 630 885**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	8 929	-	8 929
Eléments extraordinaires Produits				
Eléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPOT		8 176 141	6 536 328	1 639 813
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-2 157 961	-1 799 159	358 802
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**6 018 180**	**4 737 168**	**1 281 012**

1. BILAN AU 31/12/2020

1.1. ACTIF

ACTIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.2. PASSIF

PASSIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impots Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
TOTAL DU PASSIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis./ immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**9 025 111**	**12 023 273**	**-2 973 989**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 370 118**	**8 167 213**	**2 058 240**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 371 675**	**8 176 141**	**2 050 868**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 624 416**	**6 018 180**	**1 640 165**

LES ÉTATS FINANCIERS **BILAN**

ACTIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
Caisse, Banque Centrale, CCP	56.128.267	48.291.206
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	9.884.323	4.447.866
Prêts et Créances sur les institutions financières	**18.266.128**	**45.957.808**
À vue	538.321	559.762
À terme	17.727.807	45.398.046
Prêts et Créances sur la clientèle	**146.317.053**	**139.202.453**
Comptes ordinaires débiteurs	13.116.141	17.913.759
Créances commerciales	11.946.268	12.562.796
Autres encours à la clientèle	121.254.645	108.725.898
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.148.051	1.618.950
Impôts différés-Actifs	977.685	785.741
Autres Actifs	6.019.899	3.493.447
Comptes de régularisation	2.050.266	1.110.977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	7.823.688	7.395.756
Immobilisations incorporelles	279.954	265.657
Ecart d'acquisition	-	-
	248.913.031	**252.587.536**

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	**4.319.481**	**4.280.218**
À vue	4.319.481	4.280.218
À terme	-	-
Dettes envers la clientèle	**197.919.388**	**192.778.690**
Comptes d'épargne	25.871.245	24.023.091
À vue	25.871.245	24.023.091
À terme	-	-
Autres dettes	172.048.143	168.755.598
À vue	142.139.849	126.847.602
À terme	29.908.294	41.907.996
Dettes représentées par un titre	**61.702**	**61.702**
Bons de caisse	61.702	61.702
Impôts courants - Passif	1.278.555	1.275.612
Impôts différés - Passif	2.158	101.148
Autres passifs	10.844.193	21.712.179
Comptes de régularisation	3.741.486	3.945.417
Provisions pour risques et charges	528.838	334.344
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	4.149.638	3.997.183
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Réserves	1.000.000	1.000.000
Ecart d'évaluation (+/-)	(23.555)	(18.131)
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	11.619.173	9.395.708
Résultat de l'exercice (+/-)	3.653.962	3.723.465
	248.913.031	**252.587.536**

LES ÉTATS FINANCIERS **COMPTE DE RÉSULTATS**

En milliers de dinars	31/12/2016	31/12/2015
+ Intérêts et produits assimilés	11.909.524	11.847.096
- Intérêts et charges assimilées	(1.265.768)	(1.015.943)
+ Commissions (produits)	2.932.612	2.944.917
- Commissions (charges)	(30.875)	(16.793)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	220.330	170.285
+ Produits des autres activités	151.943	256.059
- Charges des autres activités	(614.675)	(596.925)
PRODUIT NET BANCAIRE	**13.303.092**	**13.648.696**
- Charges générales d'exploitation	(6.215.073)	(5.840.125)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(936.286)	(648.958)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**6.251.732**	**7.159.612**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(3.988.598)	(3.779.665)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2.377.887	1.518.297
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**4.641.031**	**4.898.245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	836	233
+ Eléments extraordinaires (produits)	1.216	-
- Eléments extraordinaires (charges)	(1.501)	(68.101)
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	**4.641.583**	**4.830.377**
- Impôts sur les résultats et assimilés	(987.621)	(1.106.912)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**3.653.962**	**3.723.465**

LES ÉTATS FINANCIERS
BILAN

ACTIF en milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
Caisse, Banque Centrale, CCP	51.765.780	61.928.267
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	14.988.689	9.884.323
Prêts et Créances sur les institutions financières	**3.801.529**	**12.466.128**
À vue	620.755	538.321
À terme	3.180.774	11.927.807
Prêts et Créances sur la clientèle	**164.290.161**	**146.317.053**
Comptes ordinaires débiteurs	14.391.905	13.116.141
Créances commerciales	11.222.113	11.946.268
Autres encours à la clientèle	138.676.143	121.254.645
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
Impôts courants-Actifs	1.150.700	1.148.051
Impôts différés-Actifs	1.166.522	977.685
Autres Actifs	7.548.871	6.019.899
Comptes de régularisation	2.922.592	2.050.266
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations corporelles	7.842.462	7.823.689
Immobilisations incorporelles	338.007	279.994
Écart d'acquisition	-	-
	255.812.988	**248.913.031**

PASSIF en milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	4.806.504	4.319.491
À vue	4.806.504	4.319.491
À terme	-	-
Dettes envers la clientèle	**200.809.848**	**197.919.388**
Comptes d'épargne	26.343.376	25.871.245
À vue	26.343.376	25.871.245
À terme	-	-
Autres dettes	174.466.472	172.048.143
À vue	135.294.306	142.139.849
À terme	39.172.166	29.908.294
Dettes représentées par un titre	**61.702**	**61.702**
Bons de caisse	61.702	61.702
Impôts courants - Passif	1.298.543	1.278.555
Impôts différés - Passif	8.756	2.158
Autres passifs	11.046.337	10.644.193
Comptes de régularisation	4.811.856	3.741.486
Provisions pour risques et charges	1.199.874	526.838
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	4.722.666	4.169.638
Dettes subordonnées	-	-
Capital	10.000.000	10.000.000
Réserves	1.000.000	1.000.000
Ecart d'évaluation (+/-)	(27.684)	(23.555)
Ecart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	13.773.135	11.619.173
Résultat de l'exercice (+/-)	2.301.448	3.653.962
	255.812.988	**248.913.031**

LES ÉTATS FINANCIERS
COMPTE DE RÉSULTATS

En milliers de dinars	31/12/2017	31/12/2016
+ Intérêts et produits assimilés	12.319.789	11.909.524
- Intérêts et charges assimilées	(1.095.707)	(1.090.887)
+ Commissions (produits)	2.751.902	2.932.612
- Commissions (charges)	(227.616)	(205.756)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	369.546	220.330
+ Produits des autres activités	345.219	151.943
- Charges des autres activités	(581.640)	(614.675)
PRODUIT NET BANCAIRE	**13.881.492**	**13.303.092**
- Charges générales d'exploitation	(6.589.898)	(6.215.073)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(844.951)	(836.286)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**6.466.644**	**6.251.732**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(5.748.959)	(3.988.586)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2.716.441	2.377.887
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**3.434.226**	**4.641.031**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	2.771	836
+ Eléments extraordinaires (produits)	289	1.216
- Eléments extraordinaires (charges)	(19.533)	(1.501)
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	**3.417.752**	**4.641.583**
- Impôt différé	182.239	-
- Impôts sur les résultats et assimilés	(1.116.304)	(987.621)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**2.301.448**	**3.653.962**

LES ÉTATS FINANCIERS

BILAN

ACTIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, CCP	65.329.674	51.765.780
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	14.361.458	14.968.689
Prêts et Créances sur les institutions financières	**4.484.028**	**3.801.529**
À vue	343.147	620.755
À terme	4.140.881	3.180.774
Prêts et Créances sur la clientèle	**163.244.953**	**164.290.161**
Comptes ordinaires débiteurs	12.680.909	14.391.905
Créances commerciales	11.754.484	11.222.113
Autres encours à la clientèle	138.809 560	138.676.143
Impôts courants-Actifs	1.168.689	1.150.700
Impôts différés-Actifs	1.290.776	1.166.522
Autres Actifs	2.465.621	7.548.871
Comptes de régularisation	1.566.418	2.922.592
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17.675	17.675
Immobilisations corporelles	7.687.052	7.842.462
Immobilisations incorporelles	391.201	338.007
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL BILAN ACTIF	**262.007.545**	**255.812.988**

PASSIF (en milliers de dinars)	31/12/2018	31/12/2017
Banque Centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	4.241.317	4.806.504
À vue	4.241.317	4.806.504
À terme	-	-
Dettes envers la clientèle	205.346.494	200.809.848
Comptes d'épargne	28.082.176	26.343.376
À vue	28.082.176	26.343.376
À terme	-	-
Autres dettes	177.264.318	174.466.472
À vue	147.199.426	135.294.306
À terme	30.064 892	39.172.166
Dettes représentées par un titre	31.071	61.702
Bons de Caisse	31.071	61.702
Impôts courants - Passif	2.209.165	1.298.543
Impôts différés - Passif	5.774	8.756
Autres passifs	8.882.530	11.046.337
Comptes de régularisation	4.653.722	4.811.856
Provisions pour risques et charges	1.138.924	1.199.874
Fonds pour risques bancaires généraux	4.695.186	4.722.666
Capital	10.000.000	10.000.000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	1.000.000	1.000.000
Écart d'évaluation (+/-)	(28.541)	(27.684)
Écart de réévaluation (+/-)	-	-
Report à nouveau (+/-)	14.574.583	13.773.135
Résultat de l'exercice (+/-)	5.257.319	2.301.448
TOTAL BILAN PASSIF	**262.007.545**	**255.812.988**

COMPTES DE RÉSULTAT

En milliers de dinars	31/12/2018	31/12/2017
+ Intérêts et produits assimilés	14.324.135	12.319.789
- Intérêts et charges assimilées	(1.006.480)	(1.095.707)
+ Commissions (produits)	2.171.347	2.751.902
- Commissions (charges)	(416.488)	(227.616)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	667.405	369.546
+ Produits des autres activités	2.292.009	345.219
- Charges des autres activités	(736 849)	(581 640)
- PRODUIT NET BANCAIRE	**17.295.080**	**13.881.492**
- Charges générales d'exploitation	(6.657.920)	(6.569.898)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(848.413)	(844.951)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**9.788.747**	**6.466.644**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(7.095.087)	(5.748.859)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.640.940	2.716.441
- RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**7.334.600**	**3.434.226**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	411	2.771
+ Eléments extraordinaires (produits)	8.285	289
- Eléments extraordinaires (charges)	(4.047)	(19.533)
- RÉSULTAT AVANT IMPÔT	**7.339.249**	**3.417.752**
- Impôt différé	127.235	182.239
- Impôts sur les résultats et assimilés	2.209.165	1.298.543
- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**5.257.319**	**2.301.448**

ÉTATS FINANCIERS

La survenance de la crise sanitaire causée par le COVID-19 postérieurement à l'établissement des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2019 n'a pas engendré d'éléments à même d'alerter la Direction Générale et le Conseil d'Administration sur la capacité de la banque à poursuivre son activité. Les états financiers ont été établis en retenant la convention comptable de continuité d'exploitation. Compte tenu du caractère récent de cette pandémie, la banque continuera à **mettre en place le dispositif nécessaire** pour le suivi des risques pouvant altérer la qualité de son portefeuille et la solidité de ses fondamentaux financiers.

LE BILAN

ACTIF	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	62 737 946	65 329 674	(2 591 728)
Actifs financiers disponibles à la vente	15 029 115	14 361 458	667 657
Prêts et Créances sur les institutions financières	12 218 243	4 484 028	7 734 215
Prêts et Créances sur la clientèle	163 251 100	163 244 953	6 148
Impôts courants - Actif	1 988 248	1 168 689	819 559
Impôts différés - Actif	2 289 205	1 290 776	998 429
Autres actifs	2 384 612	2 465 621	(81 009)
Comptes de régularisation	2 460 924	1 566 418	894 506
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 518 295	7 687 052	(168 757)
Immobilisations incorporelles	368 791	391 201	(22 411)
Total actif	**270 264 154**	**262 007 545**	**8 256 608**

Montants en milliers de DA

LE BILAN

PASSIF	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 340 940	4 241 317	99 623
Dettes envers la clientèle	211 027 220	205 346 494	5 680 726
Dettes représentées par un titre	30 437	31 071	(635)
Impôts courants - Passif	2 664 039	2 209 165	454 875
Impôts différés - Passif	4 931	5 774	(843)
Autres actifs	8 688 177	8 882 530	(194 352)
Comptes de régularisation	4 971 041	4 653 722	317 319
Provisions pour risques et charges	1 951 609	1 138 924	812 685
Fonds pour risques bancaires généraux	4 813 390	4 695 186	118 204
Capital	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Réserves	1 000 000	1 000 000	0
Écart d'évaluation (+/-)	(32 538)	(28 541)	(3 997)
Report à nouveau (+/-)	5 958 753	14 574 583	(8 615 831)
Résultat de l'exercice (+/-)	4 846 154	5 257 319	(411 166)
Total passif	**270 264 154**	**262 007 545**	**8 256 608**

Montants en milliers de DA

LE COMPTE DE RÉSULTAT

	31 / 12 / 2019	31 / 12 / 2018	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	13 776 779	14 324 135	(547 356)
- Intérêts et charges assimilés	(1 055 147)	(1 006 480)	(48 667)
+ Commissions (Produits)	2 118 391	2 171 347	(52 956)
- Commissions (Charges)	(507 664)	(416 488)	(91 175)
+ / - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	650 499	667 405	(16 906)
+ Produits des autres activités	2 846 114	2 292 009	554 105
- Charges des autres activités	(927 996)	(736 849)	(191 147)
Produit net bancaire	**16 900 977**	**17 295 080**	**(394 102)**
- Charges générales d'exploitation	(6 470 045)	(6 657 920)	187 874
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(885 670)	(848 413)	(37 257)
Résultat brut d'exploitation	**9 545 262**	**9 788 747**	**(243 486)**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(6 999 682)	(7 095 087)	95 405
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 969 589	4 640 940	(671 351)
Résultat d'exploitation	**6 515 169**	**7 334 600**	**(819 431)**
+ / - Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	411	(411)
+ Éléments extraordinaires (produits)	5 011	8 285	(3 275)
- Éléments extraordinaires (charges)	(9 259)	(4 047)	(5 211)
Résultat avant impôt	**6 510 921**	**7 339 249**	**(828 328)**
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 664 767)	(2 081 929)	417 162
Résultat net de l'exercice	**4 846 154**	**5 257 319**	**(411 166)**

Montants en milliers de DA

Le bilan

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	83 512 378	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 397 635	1 988 248	409 387
Impôts différés - Actif	3 043 602	2 289 205	754 397
Autres actifs	3 647 584	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 291	368 791	(33 500)
Total actif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le bilan

PASSIF	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 194 439	4 340 940	(146 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 058	2 664 039	(488 982)
Impôts différés - Passif	2 958	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 971 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	20 000 000	20 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 800 387	4 846 154	(2 045 767)
Total passif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le compte de résultat

	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	12 914 731	13 776 779	(862 048)
- Intérêts et charges assimilés	(900 029)	(1 055 147)	155 118
+ Commissions (Produits)	2 148 985	2 118 391	30 594
- Commissions (Charges)	(442 285)	(507 664)	65 378
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	745 223	650 499	94 724
+ Produits des autres activités	1 748 293	2 846 114	(1 097 822)
- Charges des autres activités	(309 775)	(927 996)	618 221
Produit net bancaire	15 905 143	16 900 977	(995 834)
- Charges générales d'exploitation	(7 007 417)	(6 470 045)	(537 372)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(915 658)	(885 670)	(29 987)
Résultat brut d'exploitation	7 962 069	9 545 262	(1 583 193)
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(8 330 979)	(6 999 682)	(1 331 297)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 577 222	3 969 589	607 633
Résultat d'exploitation	4 228 312	6 515 169	(2 286 857)
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	3 298	-	3 298
+ Éléments extraordinaires (produits)	4 768	5 011	(243)
- Éléments extraordinaires (charges)	(17 304)	(9 259)	(8 046)
Résultat avant impôt	4 219 074	6 510 921	(2 291 847)
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 418 687)	(1 664 767)	246 080
Résultat net de l'exercice	2 800 387	4 846 154	2 045 767)

Montants en milliers de DA